

T.C.
İSTANBUL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
İSLAMİ ARAŞTIRMALAR (ARAPÇA)

YÜKSEK LİSANS TEZİ
İhtilaflı şeri Deliller İle kıyasın Çelişmesi:
Uygulamalı Bir Fikih Usulu Çalışması

تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلفة فيها: دراسة أصولية تطبيقية

Oumarou DIARRA

2501201851

TEZ DANIŞMANI

PROF.DR. Osman ALHAMAWİ

İSTANBUL- 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى ﴿وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعْدَّ لَهُمْ جَنَّتٌ تَحْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾

[التوبه ١٠٠]

ويقول سبحانه ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر : ٢]

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم " خير الناس قرني ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته". (رواه البخاري ج ٣ ص ١٧١).

ملخص البحث

تعرضت في هذا البحث لمسألة تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيه، وقد تناولت فيه تعريف التعارض لغة واصطلاحاً مع بيان أقسامه وشروطه، والمقصود بالتعارض عند الأصوليين مع بيان أسبابه وطريقة دفعه بين الأدلة، وذكرت الفرق بين التعارض والخلاف مع بيان قواعد الترجيح، ثم تكلمت عن القياس وأهمية العمل به وتعريفه لغة واصطلاحاً مع توضيح أركانه وشروطه والفرق بين القياس الصحيح وال fasid، والمراد بالقياس الجلي وغيره، ثم فصلت القول في حجية القياس والرد على منكريه مع ضرب الأدلة، ثم أردفت القول هل القياس دليل مستقل أم فعل المحتهد مع ذكر أقوال الأصوليين فيه، وذكرت وقوع التعارض بين مصادر الشريعة المختلف فيها، كتعارض القياس مع عمل أهل المدينة، والعرف، وسد الذرائع، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، علماً أن التعارض لا يقع بين دليل واحد فحسب، بل بين عموم الأدلة، ثم ختمت بذكر مذهب الصحابي في اللغة والاصطلاح، وتعريفه عند الأصوليين والمحدثين والفرق بين التعريفين، مع بيان تحرير محل النزاع في مذهب الصحابي، وحجية مذاهب العلماء فيه، ورأيت أن بعض المصطلحات تكون ذات صلة بمذهب الصحابي فتناولتها، كقول الصحابي ورأي الصحابي والحديث الموقوف، وما له حكم الرفع، وفي آخر البحث ذكرت أثر اختلاف الفقهاء في مسألة تعارض القياس مع مذهب الصحابي في أبواب متفرقة.

ÖZ

Bu araştırmada kiyasın fer'i delillerle çelişmesini ve fakihlerin ihtilaf etmeleri üzerine çalışılmıştır. Teâruz meselesi öncelikle dil açısından ve istilâhî olarak ele alınmış, çeşitlerini, bölümlerini, şartlarını ve sebepleri açıklanarak usulcüler nazarında ne mânâya geldiğine ve onların bu meseledeki tercihlerine deðinilmiştir. Bunun yanı sıra tercih kâideleri açıklanarak teâruz ile ihtilaf arasındaki farklar ortaya konulmuştur. Bu araştırmada kiyasın rûkunleri ve şartları açıklanmış, dil ve istilâhi bakımdan ele alınmış, kiyas ile amel edilmesinin ehemmiyetine deðinilmiştir. Sahih ve fâsid kiyasa, celî kiyastan ve onun dışındaki kiyas çeşitlerinden ne kastedildiðine yer verilmiştir. Kiyasın delil oluşu ve kiyas karşılıðlığı delilleriyle belirtilmiştir. Buna bağlı olarak usulcülerin de görüşleri zikrederek ‘kiyas müstakil bir delil midir?’ yoksa ‘kiyas müctehidin faaliyeti olarak mı telakki edilir?’ sorularına yer verilmiştir. Kiyas ile fer'i deliller arasında teâruz işlenmiş. Aynı şekilde kiyasın, amelü ehli'l-Medîne'nin, mesâlih'i mürsele'nin, örf'ün, seddü'z-zerîa'nın ve şer'ü men kablena'nın tearuzu işlenmiştir. Bu noktadan hareketle teâruzenin sadece bir delil ile olmayacağı aksine bütün delillerle gerçekleşeceðine ver verilmiştir. Son olarak tezde, sahâbenin kavli, dilsel ve istilâhi açıdan ele alınmıştır. Usulcülerde ve muhaddislerdeki sahâbe kavli tarifine ve sahâbenin kavli ile ulemânın kavli arasındaki ihtilaf açıklanarak iki târîf arasındaki farka da deðinilmiştir. ‘Kavlü's-sahâbi’, ‘ra'yü's-sahâbi’

, 'mevkuf hadîs', 'merfû hadîs' gibi bazı terimlerin de sahâbenin kavli ile ilişkili olabileceği görülmüştür. Bu terimlere de tezde yer verilmiştir. Farklı bölümlerde fukahânın, sahâbî kavliyle kıyasta teâruz meselesine yer verilmiştir.

Anahtar kelimeler: Te'âruz, Kîyas, Sahâbî, Örf, Sedd-i Zerâyi, Hüccet.



Research Summary:

This research addresses the issue of the conflict between measurement and various sources of Islamic jurisprudence. It defines conflict linguistically and terminologically, explaining its categories and conditions. The research also delves into the concept of conflict according to scholars of Islamic jurisprudence, elucidating its causes and the methodology for reconciling evidence. It distinguishes between conflict and disagreement, highlighting the rules of preference.

The research then explores the concept of "Qiyas" (analogical reasoning) and its importance, providing linguistic and terminological definitions, outlining its pillars and conditions, and differentiating between valid and invalid Qiyas. It also distinguishes between apparent and non-apparent Qiyas.

The study proceeds to discuss the validity of Qiyas and responds to its critics, providing evidence to support its legitimacy. It further examines whether Qiyas is an independent source of jurisprudence or merely an act of interpretation by scholars, presenting the views of jurists on this matter.

The research acknowledges conflicts between various sources of Islamic jurisprudence, such as conflicts between Qiyas and the practice of the people of Medina, customs, blocking means, and legislation prior to Islamic sources. It also discusses the perspective of the companions of the Prophet regarding Qiyas.

In conclusion, the research explores the linguistic and terminological aspects of the companions' perspective on Qiyas, highlighting the differences in definitions between scholars of Islamic jurisprudence and scholars of Hadith. It addresses the resolution of disputes in the companions' perspective and the validity of scholars' opinions regarding it.

The study also notes that some terminology is related to the companions' perspective on Qiyas, such as the sayings and opinions of the companions, suspended hadiths, and those with the ruling of elevation.

Finally, the research highlights the impact of differences among jurists in cases where Qiyas conflicts with the perspective of the companions in various legal matters.

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا،
مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلِلٌ لَّهُ، وَمِنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِيٌ لَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ حَقٌّ تُقَاتِلُهُۚ وَلَا
تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ^(١) ﴿قَالَ تَعَالَى: يَأَيُّهَا النَّاسُ أَتَقُولُوا رَبُّكُمْ أَلَّذِي
خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَحْدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ^(٢) ﴿قَالَ تَعَالَى: يَأَيُّهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ حَقٌّ تُقَاتِلُهُۚ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ^(٣) أَمَا

بعد:

فإن علوم الشريعة متعددة ومتنوعة، وإن علم أصول الفقه من أجللها وأشرفها، وأعلاها وأسمها، حيث يجمع صحيح المنقول لصريح المعمول؛ لدرء تعارض العقل مع النقل، فهو القانون الذي يسير عليه المجتهد ويفزع إليه عند الاستنباط، والآلة التي يميز بها الأشياء فيغربل صحيحها من سقيمها، وحسنها من ضعيفها، وجمالها من قبيحها؛ تفاديا عن الخطأ والغلط عند استخراج الأحكام وتطبيقها، وتتنزيلها على الواقعات، والله عز وجل قد أكرم الإنسان بعقلية فريدة ومميزة باهرة عن غيره، في ينبغي أن يستخدمه فيما يعود نفعه إليه في الأولى والآخرة، ﴿وَأَبْتَغِ فِيمَا
ءَاتَكَ اللَّهُ الْدَارُ الْآخِرَةُ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ ^(٤) [القصص: ٧٧]

﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ ^(٥) [الأعلى: ١٧] وإن من أولى الأولويات، وما تُصرف فيه الأعمار وتُعنت فيها الفرص والأوقات، هي طلب العلوم الدينية الشرعية، فهي أجمل العلوم وأفضلها، وأعلاها منزلة وأرفعها مكانة، بما يجد الإنسان كرامته، ويعلو شأنه فجدير أن يقضى حياته في

(١)آل عمران الآية ١٠٢

(٢) النساء آية ١

(٣)الأحزاب آية ١٠١

طلبـه وبيـذل وقتـه وطاقتـه وقـصارـى جـهـدـه فـيهـ، حتـى يكونـ من جـمـلةـ من أرادـه اللـهـ الـخـيرـ، قالـ عليهـ الصـلاـةـ وـالـسـلامـ "من يـرـدـ اللـهـ بـهـ خـيـراـ يـفـقـهـهـ فـيـ الدـيـنـ" ⁽¹⁾ وـعـلـيـهـ فـمـنـ لمـ يـرـدـ اللـهـ بـهـ خـيـراـ لاـ يـفـقـهـهـ فـيـ الدـيـنـ؛ لأنـ الصـيـغـةـ عـامـةـ، وـلـأـمـيـةـ هـذـاـ الـبـابـ رـأـيـتـ أنـ أـسـهـمـ بـهـذـاـ الـبـحـثـ المـتـواـضـعـ فـيـ يـفـقـهـهـ فـيـ الدـيـنـ؛ تـنـاؤـلـ مـبـحـثـ مـنـ مـبـاحـثـ الـعـلـومـ الشـرـيـعـةـ وـأـهـمـ مـوـضـوعـاتـهـ وـعـلـيـهـ تمـ اـخـتـيـارـ (تـعـارـضـ الـقـيـاسـ مـعـ مـصـادـرـ الشـرـيـعـةـ الـمـخـتـلـفـ فـيـهـاـ) كـعـنـوانـ هـذـاـ الـبـحـثـ رـاجـيـاـ مـنـ اللـهـ عـ وـجـلـ الـوـفـيقـ وـالـسـدادـ.

شکر و تقدیر:

فانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" (٢) أي من لم يستطع أن يشكر الناس على معروفهم وإحسانهم إياه فإنه لن يشكر الله على منه وفضله له، وعليه فإنه لا يسعني في ختام هذا البحث إلا أنأشكر الله عز وجل وأثني عليه الخير كله فله الفضل والمة، أوجه خالص شكري وامتناني إلى كل من جدّ وكدّ، وساهم ومدّ يد العون والمساعدة لتحضير هذه الرسالة وتخريجها في حلة حسناء، من رأي وفكرة، أو إمام أو إشارة، أو توجيه أو تقيد وكل ما كان من طبيعته إنما ينبع من طبيعة هذه الرسالة فشكري موصول إليهم قاطبة.

وفي مستهل أولئك الذين لهم علي الفضل والمنة والدي، أسأل الله أن يحفظهما من كل سوء ومكره وأن يطيل بقاءهما على طاعته، - اللذين لا يرجوان من الله سوى أن تكون من زمرة العلماء ومن أجله قدموا كل غال ونفيس مادي ومعنوي لتحقيق ذلك، أسأل الله أن يجزيهم عني وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وذلك أرجي الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى جامعي العريقة، جامعة اسطنبول-كلية الاهليات - والقائمين عليها على إتاحتها لي فرصة الدراسة وإعداد هذه الرسالة.

وأخص بالشكر مشرفي سماحة الوالد الأستاذ الدكتور أسامة الحموي على قبوله بالإشراف على هذه الرسالة مع كثرة اشغالاته، بأمور الكلية وخارجها إلا أنه رحب بي وساعدني وأخذ كل وقته وجهده لتصحيح أخطائه، فجزاه الله خيرا وبارك في عمره وعقبه، ومتّعه بالصحة والعافية.

(١) البخاري، ص ٢٥

(٢) أحمد بن حنبل، مسنون أحمد، ج ١٨

وشكري وامتناني لأولئك المشايخ الذين علّموني - في ساحل العاج - منذ نعومة أظفاري، ولقوني صغار العلم قبل كباره وأفدت منهم كثيرا في مجال الدين والدنيا، أخصّ منهم بالشكر والتقدير الشيخ الأستاذ إبراهيم ديالو، والشيخ الأستاذ محمد ديالو، والشيخ الأستاذ عبد الرحمن ديالو، فهم أول من لقوني وعلّموني، فلهم الفضل المنة، فجزاهم الله خيرا.

كما لا تأخذني غفلة إلا أخصّ بالشكر والعرفان الجميل لأستاذي الدكتور محمد السويدي، محاضر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بـالرياض على كرمه ومدّه لي يد العون والمساعدة لمواصلة دراستي العليا في تركيا فجزاهم الله خيرا.

ولا أنسى عن زملائي الطلبة على حسن توجيهاتكم وإرشاداتكم، وأخصّ منهم بالشكر والثناء الدكتور إدريس كوليالي، فهو الذي كان سببا في قبولي والتحاقني بـجامعة اسطنبول فجزاهم الله خيرا وكتب أجره.

فشكرا الله سعي الجميع، وأجزل مثوبتهم، وأنار بصيرتهم، وجزاهم الله عيّ و عن الإسلام والمسلمين خيرا.

المدخل

أهمية البحث وأسباب اختياره، وهدفه، وحدوده، ومشكلاته، ومنهجه، والدراسات السابقة، والجديد الذي سيضيفه.

أهمية البحث:

- ١ / معرفة مدى التعارض بين القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها
- ٢ / أثر اختلاف الفقهاء في مسائل تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها
- ٣ / بيان موقف الفقهاء والأصوليين فيما إذا تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها
- ٤ / بيان أثر التعارض والتطبيقات على أبواب الفقه.

أسباب اختياره

- أن الموضوع يجمع بين الفقه وأصوله، وباب من أبواب الاجتهاد في الفقه الإسلامي
- للوقوف على أثر اختلاف الفقهاء في تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها
- للاطلاع على أقوال العلماء في مسألة تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها
- الوقوف على اجتهاد فقهاء الإسلام ومعرفة مدى فقههم في التعامل مع الاختلاف

هدف البحث وحدوده:

الموضوع بحث أصولي فقهي، يهدف إلى دراسة تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها، وما وقع فيه من اختلاف بين العلماء، وبيان الراجح حسب ما تدعوه إليه قوّة الدليل والاستدلال وأثر ذلك على الفروع الفقهية في أبواب متفرقة، والبحث منحصر في تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها من حيث بيان تعريف التعارض لغة واصطلاحاً وأقسامه وشروطه، والمقصود بالتعارض عند الأصوليين مع بيان أسبابه وطريقه دفعه بين الأدلة، والفرق بين التعارض والخلاف مع بيان قواعد الترجيح، ثم عن القياس وأهمية العمل به، وتعريفه لغة واصطلاحاً مع بيان أركانه وشروطه، والتفرقة بين القياس الصحيح وال fasid، والمراد بالقياس الأصولي وحجيته والرد على منكريه، وبيان الخلاف بين مصادر الشريعة المختلف فيها، ثم ختمت بذكر مذهب الصحابي في اللغة والاصطلاح، وتعريفه عند الأصوليين والمحدثين، والفرق بين التعريفين، مع بيان تحرير محل النزاع في مذهب الصحابي، وحجية مذاهب العلماء فيه، ورأيت أن بعض المصطلحات تكون ذات صلة بمذهب الصحابي فتناوله البحث، كقول

الصحابي ورأي الصحابي والحديث الموقوف وما له حكم الرفع.

مشكلة البحث:

- ١ ما المراد بالتعارض وما أنواعه وما طرق دفعه بين الأدلة وهل التعارض والخلاف سواء؟
- ٢ ما المراد بمصادر الشريعة المختلف فيها وهل هي حجة إذا تعارض مع القياس؟
- ٣ ما القياس وما أنواعه وما أركانه وشروطه وحجتيه؟
- ٤ ما أثر اختلاف الفقهاء في مسألة تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها.

منهجية البحث:

سلكت المنهج التحليلي والمقارن، حيث عرضت المسائل الأصولية والفقهية، وتبعـت أقوال العلماء فيها مع القيام بالمقارنة بين المذاهب الفقهية، ثم تحليلها وترجيحها حسب قوة الأدلة والنظر، معتمدا على نصوص الكتاب والسنة وأثار الصحابة، مع عزو المعلومات إلى مصادرها، والآيات إلى سورها مع رقم الآية، ولم أرجح بين المسائل إلا يسيراً، ولم أذكر ترجمة الأعلام المشهورين الواردة أسماؤهم، ولم أطرق إلى المسائل العقدية.

الدراسات السابقة:

هناك عديد من الكتب والدراسات والبحوث التي تناولت موضوع التعارض والقياس والأدلة المختلف فيها قديماً وحديثاً، وكانت كلها تشتمل جزءاً من جوانب هذا البحث، وقد تناول عنوان رسالي بالبحث الذي هو تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها، وما كتب في هذا المجال كجزء من هذا البحث واستفدت منه ما يلي:

- ١ - تعارض القياس مع حبر الواحد للدكتور لخضر الخضاري، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في الفقه وأصوله، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م استفدت من هذا الكتاب في شقه الأول، الذي هو تعارض القياس، وقد أحسن المؤلف عرض تلك المسائل أيا إحسان فيبين ابتدأً أن التعارض له أقسام عدة منها: تعارض الكتاب بالكتاب، وتعارض الكتاب بالسنة، وتعارض الكتاب مع الإجماع، وتعارض الكتاب مع القياس، وتعارض السنة مع السنة، وتعارض السنة مع الإجماع، وتعارض السنة مع القياس،

وتعارض الإجماع مع الإجماع، وتعارض الإجماع مع القياس، ثم تعارض القياس مع القياس، وقد بسط الكلام سلسلة الضوء على هذه المسائل بشكل مختصر ومفيد.

٢- أثر الأدلة المختلفة فيها للدكتور مصطفى البغا، وهو رسالة في أصول الفقه نال بها شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة، دار القلم بدمشق، الطبعة الخامسة ٢٠١٣ م تناول الأدلة المختلفة فيها مع بيان أثره ، كالاستصلاح، والاستحسان، والعرف، والاستصحاب، ومذهب الصحابي، وإجماع أهل المدينة، وشرع من قبلنا، وسد الذرائع، والأخذ بأقل ما قيل، والاستقراء، وعلق على كل أدلة مع بيان شاف كاف في عرض المسائل.

٣- تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها للدكتور عبد الوهيد العجاجي، رسالة ما جستير في أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض جامعة الإمام، الطبعة الأولى: ٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ وهو كأثر الأدلة المختلفة فيها للدكتور مصطفى السابق ذكره من حيث الجملة.

٤- التعارض والترجيح في طرق الإثبات سليم علي مسلم الرجوب، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القضاء الشرعي في كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية ٢٠٠٦ م.

٥- التعارض بين الترجيح والأقيسة للباحث جيلاني غلاتا مامي البالي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه والأصول جامعة أم القرى، ١٤١١ هـ وقد بين فيه المؤلف مسألة التعارض والترجح والأقيسة.

٦- التعارض والترجح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي للدكتور محمد بن إبراهيم الحفناوي، بحث أكاديمي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م وقد تناول فيه المؤلف بيان التعارض والترجح عند الأصوليين مع ذكر أثر الاختلاف في الفقه الإسلامي.

٧- القياس في العبادات وتطبيقاته في المذهب الشافعى للشيخ رامى بن محمد سلھب ، دار ابن حزم الطبعة الأولى: ٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٨- مذهب الصحابي وأثره في مذاهب الأئمة الأربع تطبيقا في فقه العبادات نزار معروف جان بنتن، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بكلية الشريعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٩ - معلم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني، رسالة جامعية، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة ١٤٢٩ هـ هو كتاب نفيس تحدث عن جهود علماء أهل السنة في خدمة أصول الفقه وتاريخ علم أصول الفقه وموضوعات أصول الفقه والأدلة الشرعية من حيث الجملة.

١٠ - المذهب في علم أصول الفقه المقارن، للدكتور عبد الكريم النملة، دار النشر مكتبة بالرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م كتاب قيم ونفيس وشامل تحدث عن أصول الفقه عموماً، من النشأة إلى التأليف واستفادت منه كثيراً من ناحية التأصيل والتطبيق في مباحث مصادر الشريعة والأدلة المختلف فيها حيث تناولها بشكل ترتيب وتنسيق مع تطبيقات مفيدة.

١١ - التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية تأليف عبد اللطيف عبد الله البرزنجي، بحث أصولي مقارن بالمذاهب الإسلامية المختلفة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م

الجديد الذي سيضيفه البحث:

١-بيان موقف الأصوليين بشكل دقيق من مسألة تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها.

٢-بيان التطبيقات على سبيل المثال من أبواب الفقه؛ للوقوف على الأثر المترتب على خلاف علماء الأصول في هذه المسألة.

٣-تفصيل كل ما يتعلق بالموضوع من ناحيتي التأصيل والتطبيق.

الكلمات المفتاحية: التعارض، القياس، الصحابي، العرف، سد الذرائع، الحجية.

خطة البحث

i.....	ملخص البحث.....
ii	التركيبة.....
iii.....	المقدمة.....
v.....	شكر وتقدير.....
vii.....	المدخل.....
X.....	فهرس الموضوعات.....

Birinci Bölüm

الفصل الأول: معنى التعارض ومفهومه

1	المبحث الأول: معنى التعارض لغة واصطلاحا.....
2.....	معنى التعارض في اصطلاح الأصوليين.....
3.....	المطلب الأول: أقسام التعارض وشروطه.....
5.....	شروط التعارض.....
5.....	الشرط في اللغة.....
6.....	الشرط في الاصطلاح عند الأصوليين.....
9.....	أسباب التعارض.....
11.....	طرق دفع التعارض.....
12.....	المطلب الثاني: الخلاف أنواعه وأسبابه.....
12.....	معنى الخلاف لغة:
12.....	معنى الخلاف اصطلاحا:.....
14.....	أنواع الخلاف:
15.....	أسباب الخلاف.....

İkinci Bölüm

الفصل الثاني: التعريف بالقياس وأركانه وحججته

١٨.....	المبحث الأول:.....
١٨.....	المطلب الأول: التعريف بالقياس لغة واصطلاحا.....
٢١.....	المطلب الثاني: أركان القياس.....

21.....	٢٠٢٣ . الأصل في اللغة والاصطلاح.....
21.....	٢٠٢٤ . حكم الأصل.....
22.....	٢٠٢٥ . معنى الحكم لغة واصطلاحا.....
23.....	٢٠٢٦ . الفرع لغة واصطلاحاً.....
24.....	٢٠٢٧ . العلة لغة واصطلاحاً.....
27.....	٢٠٣ . المطلب الثالث: شروط القياس والفرق بين القياس الصحيح وال fasid.....
27.....	٢٠٣١ . شروط الأصل وحكمه.....
٢٧.....	٢٠٣٢ . شروط الفرع.....
29.....	٢٠٣٣ . شروط العلة.....
31.....	٢٠٤ . المطلب الرابع: أهمية العمل بالقياس.....
32.....	٢٠٥ . المطلب الخامس: حجية القياس.....
33.....	٢٠٦ . المطلب السادس: مذهب منكري القياس.....
34.....	٢٠٧ . الأدلة النقلية على إثبات القياس الشرعي.....
43.....	٢٠٨ . المبحث الثاني: تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها.....
44.....	٢٠٩ . المطلب الأول: تعارض القياس مع عمل أهل المدينة.....
48.....	٢٠١٠ . المطلب الثاني: تعارض القياس مع العرف.....
48.....	٢٠١٠١ . العرف لغة واصطلاحاً.....
51.....	٢٠١١ . الآثار الفقهية في تعارض القياس مع العرف وفيها ثلاثة مسائل.....
51.....	٢٠١١١ . المسألة الأولى: حكم بيع لبن المرأة الحرة.....
52.....	٢٠١١٢ . المسألة الثانية: في حكم المقارضة والمضاربة.....
53.....	٢٠١١٣ . المسألة الثالثة: الإجارة.....
54.....	٢٠١٢ . المطلب الثالث: تعارض القياس مع سد الذريعة.....
54.....	٢٠١٢٠١ . السد لغة واصطلاحاً.....
55.....	٢٠١٢٠٢ . الذرائع لغة واصطلاحاً.....
58.....	٢٠١٢٠٣ . الآثار الفقهية في تعارض القياس مع سد الذرائع وفيها ثلاثة مسائل.....
58.....	٢٠١٢٠٣٠١ . المسألة الأولى: في بيان حكم نكاح التحليل.....
61.....	٢٠١٢٠٣٠٢ . المسألة الثانية: توريث القاتل من موته.....
62.....	٢٠١٢٠٣٠٣ . المسألة الثالثة: الغرار من الزكاة.....
64.....	٢٠١٣ . المطلب الرابع: تعارض القياس مع شرع من قبلنا وفيه ثلاثة مسائل.....

68.....	٢.١٣.١ . المسألة الأولى: حكم القرعة.....
71.....	٢.١٣.٢ . المسألة الثانية: حكم الجعالة.....
72.....	٢.١٣.٣ . المسألة الثالثة: أفضل الأضاحي.....

Üçüncü Bölüm

الفصل الثالث: مذاهب الفقهاء في حجية مذهب الصحابي

76.....	٣.٠.١. المبحث الأول: التعريف بالصحابي لغة واصطلاحا.....
76.....	٣.١.١. المطلب الأول التعريف بالصحابي لغة.....
76.....	٣.١.٢. المطلب الثاني التعريف بالصحابي اصطلاحا عن الأصوليين والمخذلين.....
.....	٣.١.٣. المطلب الثالث: الفرق بين التعريفين.....
77.....	٣.١.٤. المطلب الثالث: أهمية معرفة مذهب الصحابي.....
.....	٤.٠.١ . المبحث الثاني: حجية مذهب الصحابي والفرق بينه وبين الأدلة الأخرى وفيه ثلاثة مطالب.....
79.....	٤.١.١ . المطلب الأول: تحرير محل النزاع في حجية مذهب الصحابي.....
93.....	٤.١.٢ . المطلب الثاني: المقصود بمذهب الصحابي عند الأصوليين.....
93.....	٤.١.٣ . المطلب الثالث: الفرق بين مصطلحات ذات الصلة.....

Dördüncü Bölüm

الفصل الرابع: تطبيقات على أثر تعارض القياس مع مذهب الصحابي

94.....	٥.٠.١ . المبحث الأول: تطبيقات في باب العبادات.....
94.....	٥.٠.١.١ . المطلب الأول: قضاء المعمى عليه من الصلاة.....
96.....	٥.٠.١.٢ . المطلب الثاني: في حكم زكاة الحلي.....
99.....	٥.٠.١.٣ . المطلب الثالث: الزكاة في مال الصبي والجنون.....
103.....	٥.٠.١.٤ . المطلب الرابع: من أكل ظانا أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع فهل يقضى ذلك اليوم.....
106.....	٥.٠.١.٥ . المطلب الخامس: جزاء صغار الصيد.....
108.....	٥.٠.١.٦ . المطلب السادس: جزاء صيد الحمام.....
112.....	٦.٠.١ . المبحث الثاني : تطبيقات في باب الأحوال الشخصية.....
112.....	٦.٠.١.١ . المطلب الأول: من ظاهر من نسائه بكلمة واحدة فكم كفارة تجب عليه.....
115.....	٦.٠.١.٢ . المطلب الثاني: إرث المطلقة طلاقا بائنا في مرض الموت.....

٦.١.٣ . المطلب الثالث: وجوب المهر كاملاً بالخلوة وإرخاء الستور.....	117
٦.١.٤ . المطلب الرابع: افتراق الزوجين في حج القضاء المفسد بالجماع:.....	120
٦.٢. المبحث الثالث: تطبيقات في باب المعاملات والضمان.....	122
٦.٢.١ .المطلب الأول: بيع العينة.....	122
٦.٢.٢ . المطلب الثاني: ضمان من أتلف خمراً على ذمي.....	125
٦.٢.٣ . المطلب الثالث: ما يجري فيه الاحتكار.....	127
٦.٢.٤ . المطلب الرابع: الجعالة في رد الآبق.....	128
٦.٢.٥ . المطلب الخامس: الضمان في الجناية على الحيوان.....	130
٦.٢.٥ . الخاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.....	132
أهم النتائج.....	133
أهم التوصيات.....	133

Birinci Bölüm

١- الفصل الأول: معنى التعارض ومفهومه

١.١. المبحث الأول: معنى التعارض لغة واصطلاحا

التعارض في اللغة: قال ابن منظور: «عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله، وعارضت كتابي بكتابه أي قابله. وفلان يعارضني أي يباربني». ^(١)

وجاء في الصحاح أن (اعترض) الشيء صار (عارضًا) كالخشبة (المعترضة) في النهر.
يقال: (اعترض) الشيء دون الشيء أي حال دونه و (اعترض) فلان فلانا أي وقع فيه.
وعارضه أي جانبه وعدل عنه. ^(٢)

قال ابن فارس في أصل مادة هذه الكلمة وهي العين والراء والضاد أنها بناء تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العرض الذي يخالف الطول ^(٣).

(١) محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأننصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٥٧١١)

لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥ ج ١٦٩/٧

(٢) ينظر: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) مختار الصحاح

الحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة،

٢٠٥/١ ج ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ١

(٣) ينظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة، ج ٤/٤ ٢٦٩

فأصل مادة (عرض) يرجع في اللغة إلى معانٍ عدّة يهمنا منها ما يلي:

أولاً: المعنى يقال: عرض الشيء يعرض واعتراض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة

المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها.^(١)

ثانياً: المقابلة يقال: عرض الشيء بالشيء معاً معارضة: قابله، وعارضت كتاي بكتابه أي

قابلته.^(٢)

ثالثاً: المماثلة يقال: عارضته مثل ما صنع، إذا أتيت إليه مثل ما أتيت إليك. ومنه اشتقت المعاشرة. وهذا هو القياس، لأن عرض الشيء الذي يفعله مثل عرض الشيء الذي أتاه.^(٣)

وهذه هي المعاني الثلاثة في اللغة مادة (عرض) التي تمت صلة بالبحث وهي التمازج والم مقابل، والمتماثل.

١٠٢. معنى التعارض في اصطلاح الأصوليين

يلاحظ أن كتب الأصول لم تخال من مسألة التعارض، وقد بين العلماء الأحكام

المتعلقة به، وتبينت أقوالهم في تعريف التعارض اصطلاحاً إلى عدة تعاريفات من أهمها ما يلي:

التعريف الأول: تقابل الأمرين على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه.^(٤)

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٧/٦٨ / مادة / عرض

المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٩٧٩ - ١٣٩٩هـ ج ٤/٦ عدد الأجزاء: ٢٦٩

(٢) المراجع السابق ج ٧/٦٩، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٥٣٩هـ) الصاحح تاج اللغة

وصاحح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ

١٩٨٧م عدد الأجزاء ٦ ج ٣/٨٠ و مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٥٨١٧هـ)

القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقشوسبي، الناشر:

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م عدد الأجزاء: ١

ج ١/٦٤٧

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة ج ٤/٢٧٢، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج ١/٦٤٥

(٤) ينظر: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٧٢هـ) نهاية السول شرح

منهاج الوصول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ١

ج ١/٢٥٤

التعريف الثاني: تقابل الحجتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجبه الأخرى كالحل والحرمة والنفي والإثبات.^(١)

التعريف الثالث: تقابل الحجتين على السواء لا مزية لأحدهما في حكمين كتضادين.^(٢)

التعريف الرابع: اقتضاء كل من الدليلين عدم مقتضى الآخر.^(٣)

التعريف الخامس: التمانع بين الأدلة الشرعية مطلقاً، بحيث يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر.^(٤)

بعد ذكر هذه التعريفات نلاحظ أن لها صلة كبيرة بالمعنى اللغوي، فمن الأصوليين من وضع قيوداً للتفرقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، كقولهم: بين الأمرين، بين الحجتين، بين الدليلين، بين الشيئين، وهو أخص من المعنى اللغوي، وعليه فإن المعنى الاصطلاحي الذي إرتضاه الباحث هو الأخير. ولعل هذا التعريف هو الأقرب لموضوع البحث.

شرح التعريف: أن يمنع أحد الدليلين ما يقتضيه الآخر، فالتمانع أولى من غيره كالتقابل، ولا بد أن يكون من دليلين يعارض أحدهما الآخر،

(١) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، أصول السرخسي

(٢) عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، كشف الأسرار شرح أصول البذوي الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤ ج ٢/٧٧

(٣) كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الشهير بابن همام (المتوفى: ٨٦١هـ)، التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥١هـ ص ٣٦٢

(٤) عبد اللطيف عبد الله عزيز البرزنجي، التعارض والترجح بين الأدلة الشرعية بحث أصولي مقارن بالمذاهب الإسلامية المختلفة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ عدد الأجزاء ٢، ج ١/٢٣

١٣. المطلب الأول: أقسام التعارض وأنواعه وشروطه

فبعد إيراد أقوال الأصوليين في بيان معنى التعارض والراجح منها اقتضت الحاجة إلى ذكر أقسام التعارض وأنواعه وشروطه؛ توضيحاً وتيسيراً لفهم ما سبق ذكره، وعليه سأبين أقسام التعارض وأنواعه وشروطه.

ينقسم التعارض إلى ثلاثة أقسام:^(١)

القسم الأول: التعارض بين القطعيين

القسم الثاني: التعارض بين الظنيين

القسم الثالث: التعارض بين قطعي وظني

ويمكن أيضاً تقسيمه إلى ما لا يأتي فيه مرجح وما يأتي فيه مرجح^(٢).

أولاً: ما لا يأتي فيه الترجح وهو المعنى بالقسم الأول (العارض بين القطعيين) والقطعيان: هما ما يقطع العقل بثبوت مدلولهما، فالعارض بينهما محال، لأن القول بجواز تعارضهما يستلزم إما وجوب ارتفاع أحدهما وهو محال، لأن القطعي واجب الثبوت، وإما ثبوت كل منهما مع التعارض وهو محال أيضاً، لأنه جمع بين النقيضين.^(٣)

فإن ظن التعارض بينهما فإما أن لا يكونا قطعيين، وإما أن لا يكون بينهما تعارض بحيث يحمل أحدهما على وجه، والثاني على وجه آخر، ولا يرد على ذلك ما يثبت نسخه من نصوص الكتاب والسنة القطعية، لأن الدليل المنسوخ غير قائم فلا معارض للناسخ.^(٤)

فإذا وقع التعارض بين القطعيين فلا يتصور الترجيح؛ لأنه فرع التفاوت وهو لا يكون إلا بين

(١) ينظر: محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول الناشر: المكتبة الشاملة، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م عدد الأجزاء: ١ ج ٥٤١

(٢) ينظر: محمد عبد الرحمن عيد الحمالوي الحنفي، تسهيل الوصول إلى علم الأصول، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة النشر: ١٣٤١ هـ ج ١/٢٤٠ - ٢٤١ و محمد إبراهيم الحنفي، التعارض والترجح عند الأولين واثرها في الفقه الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة النشر ١٤٠٨ هـ ص ٤٣ - ٤٤

(٣) ينظر: محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول ج ٥٤١

(٤) المرجع السابق ج ٥٤١

الظنيين، وعليه فإذا ما تعارض القطعيان نظر إلى علم التاريخ فيكون المتأخر ناسحاً للمتقدم، وإنْ إِنْ أَمْكُنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا جَمْعٌ، وَإِنْ تَعْذَّرَ كُلُّ ذَلِكَ تَرْكُ الْجَهَدِ الدَّلِيلِيِّ لِعَارِضِهِمَا وَلَا رَجْحَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فَتَساقِطُهُ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِأَحَدِهِمَا عَلَى التَّعْيِينِ تَرْجِيحٌ مِّنْ غَيْرِ مَرْجِحٍ وَالتَّحْسِيرُ مَا لَا وَجْهٌ لَّهُ؛ لِأَنَّ أَحَدِهِمَا مَنْسُوخٌ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ.^(١)

مثال ذلك: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرَءُ وَأَمَاتَ سَرَّ مِنَ الْقُرْءَانِ﴾^{٢٠} المزمل: ٢٠
مع قوله ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ﴾^{٢٠}
الأعراف: ٢٠٤

فالآلية الأولى توجب القراءة على المقتدي بينما الثانية تنفيه، فالآيتان تعارضتا فتساقطتا ولا مرجح، فوجب المصير إلى السنة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة".^(٢).

ثانياً: ما يأتي فيه الترجيح وهو القسم الثاني كأن يكونا ظنيين إما من حيث الدلالة، وإما من حيث الثبوت فيطلب الترجيح بينهما ثم يقدم الراجح.^(٣)
القسم الثالث: أن يكون أحدهما قطعياً، والآخر ظنياً، فيقدم القطعي باتفاق العقلاء، لأن اليقين لا يدفع بالظن.^(٤)

١.٣.١ شروط التعارض:

١٠٣.٢ الشرط في اللغة: يقال شرط عليه كذا يشترط ويشرط، وكذلك الشريطة، والجمع شروط وشروط. والشرط معروف في البيع.^(٥)

(١) محمد عبد الرحمن عبد الحملاوي الحنفي، تسهيل الوصول إلى علم الأصول /٢٤١-٢٤٠/١ و محمد إبراهيم الحناوي، التعارض والترجح عند الأوليين وأثرها في الفقه الإسلامي، ص ٤٣-٤٤.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ١/٢٧٧

(٣) محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول ج ١/٥٤١

(٤) المرجع السابق

(٥) ينظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملائين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
عدد الأجزاء: ٦ ج ٣/١١٣٦

وقال المنياوي: الشرط في اللغة: العالمة، فالشرط بالسكن: إلزام الشيء والالتزامه في البيع ونحوه من العقود، وجمعه شروط.

والشرط - بفتح الراء - وهو العالمة. وجمعه: أشراط، ومنه أشراط الساعة أي علاماتها.^(١)

١.٣.٣. وأما الشرط في اصطلاح الأصوليين: هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. مثاله: الحول في الزكاة يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة، ولا يلزم من وجوده وجوباً لاحتمال عدم النصاب.^(٢)

ولتحقق التعارض فلا بد من توفر بعض الشروط ذكرها العلماء منها:
الشرط الأول: التضاد في الحكم؛ كالحل والحرمة، والنفي والإثبات، فإذا لم يكن التضاد بين الحكمين فلا تعارض كما هو ظاهر.^(٣)

(١) ينظر: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الشرح الكبير لختصر الأصول من علم الأصول، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ مـ عدد الأجزاء: ١ ج ٢٨٣/١.

(٢) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٥٦٨٤) شرح تنبيح الفصول، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ مـ عدد الأجزاء: ١ ج ٨٢ وأبو عبد الله بدرا الدين محمد بن عبد الله بن بمحادر الزركشي (المتوفى: ٥٧٩٤) البحر المحيط في أصول الفقه، الناشر: دار الكتبية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ مـ عدد الأجزاء: ٨ ج ٤/٤٣٧.

(٣) ينظر: محمد عبد الرحمن عيد الحملاوي الحنفي، تسهيل الوصول إلى علم الأصول ج ١/٢٤١-٢٤٢ و محمد إبراهيم الحفناوي، التعارض والترجم عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي، ص ٣٩.

الشرط الثاني: التساوي بين الدليلين في القوة، فالضعف لا يقابل القوى، كالمتواتر مع الآحاد، لتقديم المتساوين؛ وذلك لأن التعارض فرع التمايز، ولا تماثل بينهما، كذا لو افترض أحد المتقابلين بوصف تابع لا ينفي التعارض بينهما، كخبر العدل الفقيه مع خبر العدل غير الفقه، وخبر صاحب القصة مع خبر غير صاحبها. ومن هنا رجح العلماء ما روتته السيدة عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع ومن الحثان الحثان فقد وجوب الغسل».^(١) على خبر «إنما الماء من الماء»^(٢).

ومن ثم ينبع الإشارة إلى أن التساوي ينقسم إلى ثلاثة أقسام^(٣):

الأول: التساوي في الشبوت، وذلك بأن كان المتعارضان قطعيين من حيث الإسناد، كالمتواترين أو ظبيتين، كخبري آحاد^(٤)

الثاني: التساوي في الدلالة، بأن يكونا قطعيين من حيث الدلالة، كالنصين أو ظنيين، كالظاهريين.^(٥)

الثالث: التساوي في العدد، وذلك بأن يكون كل من المتعارضين واحدا مع واحدا، أو اثنين مع اثنين الخ، وبناء على اشتراط التساوي في العدد لا تعارض بين آيتين توافق إحداهما آية أخرى أو حديثا أو إجماعا ولا بين حديثين يوافق أحدهما آية، أو قياسا.

وقد ذهب جمهور الأصوليين إلى اشتراط التساوي في الشبوت والدلالة لإمكان التعارض، ومنهم الحنفية، أما التساوي في العدد فقد اشترطه الشافعية لبقاء التعارض، فيرجح عندهم الخبران على خبر واحد، وخالف في ذلك الحنفية وبعض المحدثين فذهبوا إلى عدم الترجيح بكثرة الأدلة. لكن يرى عامة العلماء أن التساوي في أصله ليس شرطا في تعارض الأدلة الشرعية، وأن وجود مطلق التنافي بينها كاف للقول بالتعارض، وذلك ما يفهم من صنيع جمهور المحدثين، والمفسرين والأصوليين.^(٦)

(١) مسلم، المسند الصحيح ج ١/٢٧١

(٢) المرجع السابق ج ١/٢٦٩

(٣) ينظر: محمد الحفناوي، التعارض والترجح عند الأصوليين، ص ٩٤ وأبو بكر، تعارض الأخبار والترجح بينهما ج ١/٣٩

(٤) المرجع السابق، ج ١/٣٩

(٥) المرجع السابق، ج ١/٣٩

(٦) ينظر: البرزنجي، التعارض والترجح بين الأدلة ج ١/١٥٧

الشرط الثالث: اتحاد الدليلين في محل واحد، فالتضاد والتنافي بين الشيئين لا يتحقق إلا في محل واحد، فإذا اختلف المحل فلا تعارض، ومن ذلك النكاح فإنه يوجب الحل في المنكوبة والحرمة في أمها وبنتها، أما الدليل في حل المرأة

المنكوبة، قال تعالى: ﴿نِسَاءُوكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ وَقَدِمْوًا﴾ البقرة:

٢٢٣

ودليل حرمة أمها قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ إلى قوله : ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَاءِكُمْ﴾ النساء: ٢٣

لكن لا تعارض لاختلاف من يقع عليها الحل من يقع عليها التحريم.^(١)

الشرط الرابع: اتحاد الدليلين في الوقت، وهو الزمن فلا تعارض مع اختلافه؛ وذلك بجواز اجتماع الحكمين المتصادين في محل واحد في وقتين، كحل وطء الزوجة الوارد في قوله

تعالى ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيَثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ﴾ البقرة ٢٢٢ فلا يتعارض مع تحريم وطئها الواردة في قوله عز وجل

﴿فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطَهَّرْنَ﴾ البقرة ٢٢٢

بالرغم من اتحاد المحل وهذا لاختلاف الوقت والزمن.^(٢) وكذلك في الصوم فإنه يجب في وقت والfast في وقت آخر ولا يتحقق معنى التضاد بينهما باختلاف الوقت.^(٣) ولتحقيق التعارض فلا بد من توفر الشروط السابقة الذكر، وعند احتلال شرط منها فيؤثر في التعارض فيكون وجوده كعدمه.

(١) ينظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه ج ٨/١٢٠ و محمد إبراهيم الحفناوي، التعارض والترجح عند الأصوليين وأثرها في الفقه الإسلامي، ص ٥ والدكتور أبو بكر يحيى عبد الصمد، تعارض الأخبار والترجح بينهما، ص ٤

(٢) ينظر: محمد إبراهيم الحفناوي، التعارض والترجح عند الأصوليين ص ٥ والدكتور أبو بكر يحيى عبد الصمد، تعارض الأخبار والترجح بينهما، ص ٤

(٣) ينظر: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣ هـ) أصول السرخسي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: ٢ ج ١٢/٢

٤ . المطلب الثالث: أسباب التعارض

لا تعارض بين نصوص الشريعة حقيقة؛ فالله سبحانه وتعالى لم ينزل الشريعة لتصادم، وإنما أراد العمل والاتفاق بينها، فلا يعارض هذا مع هذا، ولا هذا مع ذاك، ولكن العقول تتبادر تباين الفهوم تختلف، ومن ثم قد يجتهد المحتهد في مسألة من المسائل ولكن الصواب يجانبه، فينشأ عن ذلك اختلاف بينه وبين غيره في الظاهر لا الحقيقة، وذلك لأن بني البشر غير مخصوصين، كما أشار إلى ذلك الإمام الشاطئي^(١) .. وعليه فإن أهل العلم تطروا إلى أسباب ذلك التعارض نذكر منها ما يلي :

السبب الأول: ورود نصوص الشريعة بصيغة العموم تارة وبالخصوص مرة، ويرد النص عاماً ويراد به الخصوص، وخاصة ويراد به العموم، فيحال المحتهد أن ثمة تعارضًا واحتلافاً بينهما، والأمر خلاف ذلك، إذ من الممكن تخصيص اللفظ العام ومعرفة القرينة للعام المراد به الخصوص فينتفي التعارض، أو بدليل آخر منفصل، وكذلك الخاص المراد به الخصوص.^(٢)

السبب الثاني: كون أحد اللفظين مطلقاً والآخر مقيداً، فيظن أن بينهما تعارضًا ولكن عند حمل المطلق على المقيد ينتفي التعارض.^(٣)

السبب الثالث: أن يقع وهم وغلط من أحد الرواة، فيروي حديثاً مشكلاً مرفوعاً للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الوهم قد يكون في المتن، فيأتي الراوي بلفظ لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يكون في الإسناد؛ فيقع وهم من أحد الرواة فيروي حديثاً مرفوعاً للنبي – صلى عليه وسلم –، وهو في الحقيقة ليس من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهذا السبب يكاد يكون الأكثر في وقوع الإشكال في الأحاديث النبوية.^(٤)

(١) إبراهيم بن موسى بن محمد اللكمي الغناطي الشهير بالشاطئي (المتوفى: ٥٧٩٠ هـ)، المواقفات، الحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م عدد الأجزاء: ٧ ج ٥/٣٤١

(٢) ينظر: د. أحمد بن عبد العزيز بن مُفرِّن الْفُصَيْرِ، الأَحَادِيثُ الْمُشْكِلَةُ الْوَارِدَةُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (عَرْضٌ وَدِرْاسَةٌ) الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ، عدد الأجزاء: ١ ج ١/٣٦

(٣) ينظر: المرجع السابق ج ١ ص ٣٦

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٣٦

السبب الرابع: عدم فهم أو استيعاب المحتهد للنص الشرعي، ومثال ذلك لما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»، استشكل على بعض الصحابة رضوان الله عليهم وجه كون المقتول في النار؛ فأبان لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - سبب كونه في النار فقال: «إنه كان حريضا على قتل صاحبه».^(١)

السبب الخامس: أن يرد النصان على حالين مختلفين، ويفيدان حكمين متضادين، فيظن أن بينهما تعارضاً، وليس الأمر كذلك؛ لأن اختلاف الحكم إنما هو لاختلاف السبب الذي من أجله ورد النص، ولأن الحكم مختلف باختلاف الحال والزمان، ومن هذا النوع ما ورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن ادخار لحوم الأضاحي، وورد عنه أنه رخص فيه، فظاهر هذين الحديثين التعارض، لكن عند معرفة السبب يزول هذا التعارض، فنهيه - صلى الله عليه وسلم - إنما كان حاجة الناس آنذاك، نظراً لما تعرض له الناس من مجاعة شديدة أوجبت منه - صلى الله عليه وسلم - تعاطف الناس فيما بينهم سداً لهذه المجاعة، ولما زالت هذه العلة أباً للإدخار، وقد جاء التصريح بذلك هذه العلة في أحاديث أخرى؛ فعن عبد الرحمن بن عابس، عن أبيه قال: قلت لعائشة: ألمي النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاثة؟ قالت: ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه، فأراد أن يطعم الغني الفقير».^(٢)

السبب السادس: احتمال الحقيقة والمحاز في أحد النصين المتعارضين، إذ قد يرد نصان يحملان معنيين إذا حملتا على الحقيقة أوهما التعارض، لكن عند معرفة أن أحدهما أريد به المحاز والآخر أريد به الحقيقة فإن التعارض يزول عنهما ويتنافى.^(٣)

السبب السابع: أن يكون أحد النصين ناسخاً للأخر، ويختفي على بعض المحتهددين معرفة

(١) ينظر: د. أحمد بن عبد العزيز بن مُقرن القصيري، الأحاديث المشكّلة الواردة في تفسير القرآن الكريم (عرض ودراسة) ج ٣٦ / ١ و محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع المستند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ عدد الأجزاء: ٩ ج ١ / ١٥

(٢) ينظر: أحمد القصيري، الأحاديث المشكّلة الواردة في تفسير القرآن الكريم (عرض ودراسة) ج ٣٦ / ١ والبخاري، الجامع الصحيح، ٧٦ / ٧

(٣) أحمد القصيري، الأحاديث المشكّلة الواردة في تفسير القرآن الكريم (عرض ودراسة) ج ٣٦ / ١

الناسخ منهما، فيظن أن بينهما تعارضًا، وليس الأمر كذلك.^(١)

١٥. المطلب الرابع: طرق دفع التعارض

بعد ذكر أسباب التعارض فيبني على معرفة طرق دفع التعارض بين النصوص، وقد تناولها العلماء واتفقوا على وجوب دفعه إن وجد، وهنالك ثلاثة طرق لدفع التعارض بين الأدلة:

أولاً: الجمع بين الدليلين المتعارضين المختلفين، ولا يصار إلى غيره ما وجدنا إلى ذلك سبيلا؛ لأن الجمع مقدم وهو أولى من الترجيح، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما.

ثانياً: وإذا تعدد الجمع يصار إلى النسخ، فيقدم المتأخر على المقدم بعد معرفة التاريخ فيكون ناسخا.

ثالثاً: عند تعدد الجمع والنحو فيصار الترجح بالمرجحات المعتبرة.^(٢)

فترتيب قواعد الترجح عند الجمهور يكون على هذا الشكل، الجمع بين الدليلين ما أمكن، وإن تعدد يصار إلى النسخ ثم بالمرجحات، والحنفية على خلاف ذلك فترتيبهم على ما يلي: ذهب الحنفية إلى أن المرتبة الأولى مرتبة النسخ، فإذا أمكن نسخ أحد الدليلين بالأخر وجب المصير إليه؛ لأنه يُبين أن الدليلين لم يتواصلا على زمانٍ واحدٍ، فإن لم يُمكن معرفة التاريخ فيلحد إلى الجمع بينهما بتأويلهما أو تأويل أحدهما، فإن لم يُمكن ذلك لجأ إلى الترجح^(٣).

١٦. المطلب الخامس: الخلاف أنواعه وأسبابه

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٣٦

(٢) ينظر: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٥٦٢٠ هـ) روضة الناظر وجنحة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة الثانية ٤٢٣-١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م عدد الأجزاء: ٢

ج ٢٩١/٢ وعياض بن نامي بن عوض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

عدد الأجزاء: ج ٤٩/١ وفهد بن سعد الزابدي الجهني، رسالة الماجستير قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعی ص ٢٧٩ وأبوبيكر يحيى عبد الصمد، تعارض الأخبار والترجح بينهما ص ٥٩

(٣) المرجع السابق ص ٣٩١

إن الخلاف طبيعة وسمن من سنن الله الكونية وظاهرة حصولها حتمي؛ لأن طبيعة الفكر والتفكير متباعدة، والعقول والفهم غير متساوية، قد يفهم هذا ما لا يفهمه الآخر، ويطلع الله على من يشاء من عباده وبخفي على الآخر، ولما كان الأمر كذلك فلا بد من حصول الخلاف بين الناس لاختلاف مبادئهم ومنطلاقيهم، وعليه بعد أن تطرقنا إلى التعارض وأسبابه وطرق دفعه فنرد هذا المطلب مبينا فيه الخلاف أنواعه وشروطه وما فيه من المحمود والمذموم.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَأُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ هود: ١١٨

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٥٥﴾ آل عمران: ٥٠١

فينبغي معرفة الخلاف وأنواعه وآدابه وشروطه، وقد كتب العلماء في ذلك قدیماً وحديثاً وأشاروا في موطنهم في طيات الكتب، فمنهم من أفرد مؤلفاً في ذلك كالمعنونة في الجدل للشیرازی، والكافیة في الجدل للجوینی، والمنهج في ترتیب الحجاج للباجی، وتاریخ الجدل لأبی زهرة، وآداب البحث والمناقشة لحمد الأمین الشنقطی، وغير ذلك مما كتب في هذا المجال.

١٠٦.١. معنى الخلاف لغة:

يدور لفظ الخلاف في اللغة العربية على ثلاثة معان ذكرها ابن فارس^(١) قال: (خلف) الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني خلاف قدام، والثالث التغير.

والذي يراد به هنا قوله: في المسألة خلاف بين العلماء، اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى كذا وكذا.^(٢)

وقد أحال ابن فارس هذا الإطلاق إلى المعنى الأول إتيان شيء بعد شيء يقوم مقامه، فكان كل واحد من المختلفين ينحي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه.^(٣)

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢/٢١٠

(٢) ينظر: سلطان بن محمد السباعی، الإنكار في مسائل الخلاف ص ٧٦

(٣) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢/٢١٣

١.٦.٢. معنى الخلاف اصطلاحاً:

الاختلاف والمخالفة: "أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعم من الضد، لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يتضمن التنازع استعير ذلك للمنازعة والجادلة".^(١)

وعرّفه الجرجاني بأنه: "منازعة تجري بين المعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل".^(٢) وعلى هذا يمكن القول بأن «الخلاف والاختلاف» يراد به مطلق المغایرة في القول أو الرأي أو الحالة أو الهيئة أو الموقف.^(٣)

ولعل هذا التعريف أقرب للصواب؛ فالخلاف أو الاختلاف مطلق المغایرة، سواءً كان قوله أو فعله أو رأياً، كذا في الحالات أو الهيئات والمواقف.

أما الخلاف والاختلاف فقد يرى بعض أهل العلم أن ثمة فرقاً بينهما وقالوا: الخلاف: لا يستند إلى دليل، والطريق والمقصود مختلفان وأنه من آثار البدعة. والاختلاف: يستند إلى دليل، ويكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، وهو من آثار الرحمة والمراد بالاجتهاد.^(٤)

هذا رأي لبعض أهل العلم ولكن الناظر في نصوص الكتاب والسنة يجد أن معانى الكلمات تظهر حسب سياق الكلام الذي يرد فيه، فقد ترد كلمة(اختلاف) في سياق تبين منها النهي عن الاختلاف عموماً دون تحديد لفظة معها دليل يؤيدتها فيما اختلفت فيه مع الفئة أخرى.^(٥)

مثال ذلك قوله تعالى:

(١) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ج ١/٢٩٤

(٢) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) التعريفات، الحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ج ١/١١٠

(٣) طه جابر فياض العلواني، أدب الاختلاف في الإسلام، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، عام النشر: ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ١ ج ١/٢٢

(٤) ينظر: عبد الله بن إبراهيم الطريقي، فقه التعامل مع المخالف، ص ١٦

(٥) ينظر: سلطان بن محمد السبيسي، الإنكار في مسائل الخلاف ص ٧٨

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ﴾

﴿عَظِيمٌ﴾ آل عمران: ١٠٥

١٦.٣. أنواع الخلاف:

إن الناظر في اختلافات العلماء وتباينهم في فهم مسائل الشريعة وتحليلها، يجد أنها لم تكن سدى أو على هوى بل كان لهم مستند على ذلك، فمنهم من خاض في بعض الخلافات وأعرض عن غيرها؛ لأن اللوج في بعضها ما هو محرم غير جائز، ومنها ما هو جائز ومباح، فالاختلاف على وجهين كما قال الإمام الشافعي في معرض حوار بينه وبين سائل قال: فإني أجد أهل العلم قد يما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم، فهل يسعهم ذلك؟
قال: فقلت له: الاختلاف من وجهين: أحدهما: محرم، ولا أقول ذلك في الآخر...^(١)

وعليه يمكن أن نقسم الخلاف من حيث القبول والرد والاعتبار وعدمه إلى نوعين رئيسيين هما:

النوع الأول: الخلاف المذموم: وهو ما حمل عليه الهوى والتعصب، ولم يلتزم فيه الناظر ضوابط منهج الاستدلال الشرعي، أو التزمها ولم يستفرغ وسعه في طلب الحق.^(٢) كخلاف الكفار وأهل الأهواء والبدع، وما لا يسوغ الاجتهاد فيها لأن يكون الدليل مبينا منصوصاً عليه أو جمعاً عليه.

(١) ينظر: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (المتوفى: ٥٢٠٤) الرسالة، الححقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٤٠/١٣٥٨ ج ١ م ٥٥٩.

(٢) ينظر: عابد بن محمد السفياني، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية فرع الفقه والأصول قدمت لكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٧ هـ و منحت الدرجة العلمية بتقدير ممتاز. الناشر: مكتبة المنارة، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ١ ج ٥٧٢/١ وحسن بن حامد بن مقبول العصيمي، الخلاف أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ج ١/٥٧.

النوع الآخر: الخلاف السائع: وهو المسائل الاجتهادية التي يسوغ فيها الخلاف ويترك فيها النكير على المخالف؛ لعدم ورود الدليل القطعي فيها.

قال السمعاني رحمه الله "فأما الذي يسوغ فيه الاختلاف وهي فروع الديانات إذا استخرجت أحكامها بأمارات الاجتهاد ومعان الاستباط فاختلاف العلماء فيه مسوغ ولكل واحد منهم أن يعمل فيه مما يؤدى إليه اجتهاد".^(١)

وقال الزركشي رحمه الله: "وأما التي يسوغ فيها الاجتهاد فهي المختلف فيها، كوجوب الزكاة في مال الصبي، ونفي وجوب الورث وغيره مما عدلت فيها النصوص في الفروع، وغمضت فيها الأدلة ويرجع فيها إلى الاجتهاد، فليس باثم".^(٢)

وهذا النوع الأخير هو الذي يقع غالباً بين أهل العلم، وكل يدلي بدلوه ويستفرغ وسعه ليحد الصواب، وهذا مبني على غلبة الظن لا اليقين؛ لذا ينبغي معرفة ذلك فيترك النكير على المخالف فحقيقة الصواب في تلك المسائل لا يعلمه إلا الله، فكما يجوز أن يكون الحق والتصويب للمستدل فكذلك للسائل لانتفاء الدليل القطعي فيها وإطلاق باب الاجتهاد لإصابة الحق.

٤.٦. أسباب الخلاف:

لقد اهتمّ أهل العلم منذ القدم بالبحث عن الأسباب المفضية إلى اختلاف العلماء وألقوا في ذلك قديماً وحديثاً، ومن أوائل من كتب في أسباب اختلاف الفقهاء ابن حزم الأندلسي رحمه الله في كتابه "إحکام"، ثم تبعه ابن رشد رحمه الله في مقدمة كتابه "بداية المجتهد"، ثم تلاهما البطليوسى رحمه الله فألف كتاباً وسماه "كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين" ثم جاء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فألف رسالة موجزة وسماها "رفع الملام عن أئمة الأعلام" ومن المعاصرین ولي الله الدھلوی رحمه الله فألف كتاباً وسماه "

(١) أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعى (المتوفى: ٤٨٩هـ) قواطع الأدلة في الأصول، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٩٩هـ / ١٤١٨م، عدد الأجزاء ٢ ج ٣٢٦/٢

(٢) الزركشي، البحر الحيط، ج ٨/٢٨٢

الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف" ثم تلت وتابعت المؤلفات في العصر الراهن ما بين مطول وملخص وبحوث ودراسات في هذا المضمار.^(١)



(١) ينظر: حسن بن حامد بن مقبول العصيمي، الخلاف أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه، ٤٣/١

وفيما يلي سأطرق إلى ذكر الأسباب المفضية إلى الاختلاف إجمالاً.

السبب الأول: الاختلاف في وجوه القراءات^(١).

السبب الثاني: عدم بلوغ الحديث للعلم واطلاعه عليه^(٢)

السبب الثالث: أن يكون الحديث قد بلغه، لكنه لم يثبت عنده.

إما لأن محدثه، أو محدث محدثه، أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده أو متهم أو سيء الحفظ^(٣).

السبب الرابع: الاختلاف في فهم النص وتفسيره^(٤).

السبب الخامس: الاختلاف في حجية بعض المصادر التشريعية كالمصلحة المرسلة والاستحسان وغيرها.

السبب السادس: عدم وجود النص في المسألة^(٥).

هذه بعض الأسباب التي أدت إلى اختلاف العلماء وتناولتها في هذا البحث لوجود القواسم المشتركة بين التعارض والاختلاف فالتعارض أعم من الاختلاف، فكل تعارض اختلف وليس كل اختلف تعارض، ومن ثم رأيت أنه لا بد من تناول الخلاف وأنواعه وأسبابه في مباحث هذا البحث.

(١) أحمد محمد المقرى، أسباب اختلاف الفقهاء ص ٥٤

(٢) ينظر: تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٥٧٢٨هـ) طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص ٩ وحسن بن حامد بن مقبول العصيمي، الخلاف أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه الطبعة الأولى دار بن الجوزي ص ٤٣

(٣) المرجع السابق

(٤) أحمد محمد المقرى، أسباب اختلاف الفقهاء ص ٥٠ وحسن بن حامد بن مقبول العصيمي، الخلاف أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه ص ٤٤

(٥) المرجع السابق ص ٤٤

İkinci Bölüm

٢-١ الفصل الثاني: التعريف بالقياس وأركانه وحجيته

٢٠١. المبحث الأول: التعريف بالقياس لغة واصطلاحا وأركانه وحجيته

وفيه ستة مطالب:

٢٠٢. التعريف بالقياس

٢٠٣. أركان القياس وشروطها

٢٠٤. الفرق بين القياس الصحيح والقياس الفاسد

٢٠٥. أهمية العمل بالقياس

٢٠٦. حجية القياس

٢٠٧. مذهب منكري القياس

٢٠.١ المبحث الأول: التعريف بالقياس لغة واصطلاحا وأركانه وحجته

تعددت المصنفات في القياس وكثرت، وكتب فيه غير واحد من أهل العلم قديماً وحديثاً وتفرقت، وأخذ كل واحد منهم يبيّن ما فيه من المباحث والمسائل والأحكام، وفي تلکم المؤلفات ما فيه من الكفاية والغنية، إلا أنني رأيت أن أقف مع بعض مسائل القياس لتكون عوناً لي في ضبط لب مسائل التعارض، والله المستعان.

٢٠.٢ المطلب الأول: التعريف بالقياس لغة واصطلاحا:

ورد لفظ القياس في لغة العرب على معانٍ عدة أهمها اثنان:
الأول: أن القياس بمعنى التقدير، فيقال: قاس الشيء بالشيء إذا قدره بمثله، قياساً^(١).
الثاني: أنه بمعنى التسوية، يقال قسّت النعل بالنعل أي: قدرتها بها وفلان لا يقاس بفلان أي:
لا يساويه^(٢).

حقيقة اصطلاحاً:

لم يتفق الأصوليون في حدّ القياس ومن ثمّ تنوّعت عباراتهم إلى تعريفات كثيرة أهمها ما يلي:

(١) ينظر: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) مختار الصحاح المحقق: يوسف الشیخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار الموزعية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ج ٢٦٣ و محمد بن أحمد بن الأزهري المروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) تهدیب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعوب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م عدد الأجزاء: ٩ ج ١٧٩ و ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٥/٤

(٢) ينظر: سعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ) شرح التلويع على التوضيح، عدد الأجزاء: ٢ ج ٤/١٠٤ و سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الريبع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ) مختصر شرح الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد الحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م عدد الأجزاء: ٣ ج ٣/٢١٩

التعريف الأول: هو إثبات حكم معلوم في معلوم آخر لاشراكهما في علة الحكم عند المثبت^(١)
التعريف الثاني: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما
من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما^(٢).

التعريف الثالث: إنه عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستتبطة من حكم
الأصل^(٣).

التعريف الرابع: أنه مساواة فرع للأصل في علة حكمه^(٤).

التعريف الخامس وهو التعريف المختار: القياس عبارة عن إلحاد صورة مجھولة الحكم بصورة
معلومة الحكم، لأجل أمر جامع بينهما يقتضي ذلك الحكم^(٥).

(١) تقى الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي، الإباح في شرح المنهاج
منهج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوى المتوفى سنة ٧٨٥هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عام
النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٣ ج ٢/٣

(٢) أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى،
الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١ ج ٢٨٠ / ١ ج

(٣) أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الشعبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ) الإحکام في أصول
الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، عدد الأجزاء: ٤
ج ١٨٨ / ٣

(٤) محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهانى (المتوفى: ٧٤٩هـ) بيان
المختصر شرح مختصر ابن الحاجب المحقق: محمد مظہر بقا الناشر: دار المدى، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ
١٩٨٦م عدد الأجزاء: ٣ ج ٥ / ٣

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني (المتوفى: ٧٧١هـ) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول،
المحقق: محمد علي فركوس، الناشر: المكتبة الملكية - مكة المكرمة، مؤسسة الريان - بيروت (لبنان)، الطبعة: الأولى،
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ج ٦٥٢ / ١

شرح التعريف: فالصورة المعلومة هي الأصل، والمحهولة هي الفرع، والجامع هو العلة، والحكم هو حكم الأصل^(١). فإلحاق صورة مجهولة غير معلومة بالحكم، بصورة معلومة الحكم، لأمر جامع بينهما يقتضي الجمع فهذا هو المعنى بالقياس.

يلاحظ فيما سبق تعدد تعريفات الأصوليين في القياس، فقد عرّفوا القياس بتعريفات متباعدة و مختلفة، وذلك بناء على اختلافهم في قولهم هل القياس دليل مستقل أو هو من فعل المجتهد، فمن قال إنه من فعل المجتهد - وهو قول الجمهور - عبر بالفاظ معينة مثل: "حمل فرع على أصل"، "أو إثبات"، أو "رد"، أو "تعديبة"، أو "إلحاق"، وغير ذلك، ومن قال إن القياس دليل مستقل كالكتاب والسنة عبر القياس أنه "استواء"، أو "مساواة"، ونحوهما^(٢).
والقياس كاشف عن حكم المسألة وليس مثبتاً لحكم جديد.

٢٠٢٣. المطلب الثاني: أركان القياس

سبق في بيان حقيقة القياس اختلافات العلماء في تحديد ماهيته، وتناولت ما قيل فيه من تعريفات، ثم اخترت تعريفا يمكن تخلص أركان القياس منه وهو: أن القياس عبارة عن الحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم، لأجل أمر جامع بينهما يقتضي ذلك الحكم.
 فأركان القياس كالتالي: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم.

وتحrir القول في كل منها ما يلي:

الركن الأول: الأصل

تعريفه في اللغة: وردت كلمة الأصل في اللغة العربية على معانٍ عدة وأغلبها تدور حول معنى أساس الشيء وما يبني عليه غيره، وهو المحتاج إليه^(٣).

(١) التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ج ١ ص ٦٥٢

(٢) ينظر: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض

الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ٥ ج ٤/١٨٢١

(٣) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ج ١/١٠٩ و محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩ هـ) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، المحقق: محمد مظہر بقا الناشر: دار المدى، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ٣ ج ٣/١٥

حقيقة الأصل في الاصطلاح: هو المدل الذي ثبت له الحكم نصاً، ويقال بأنه هو الصورة المقيس عليها، أو هو الذي يقع عليه القياس، وهو المراد به هاهنا^(١).

وقد وردت أيضاً معانٍ كثيرة تدل على معنى الأصل في الاصطلاح وهي:^(٢)

١/ الراجح، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي: الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المحاجز.

٢/ الدليل، يقال: أصل هذه المسألة من الكتاب والسنة، أي: دليلها. ومنه أصول الفقه أي: أدلته.

٣/ القاعدة المستمرة، كقولهم: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل.

٤/ التعبد، كقولهم: إيجاب الطهارة بخروج الخارج على خلاف الأصل. يريدون أنه لا يهتمي إليه القياس.

فهذه المعانٍ الأربع دالة على معنى الأصل في الاصطلاح، ولكن المراد به هنا الصورة المقيس عليها، أو هو الذي يقع عليه القياس كما أشرت إليه من قبل.

الركن الثاني: حكم الأصل: وفيه ثلاثة تقسيمات

الأول: معنى الحكم لغة

الثاني: معنى الحكم اصطلاحاً

الثالث: المضاف والمضاف إليه وهو (معنى حكم الأصل)

معنى الحكم في اللغة:^(٣) (حكم) الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع. وأول ذلك

الحكم، وهو المنع من الظلم. وسيت حكمة الدابة لأنها تمنعها، يقال حكمت الدابة وأحكمتها. ويقال: حكمت السفيه وأحكمنته، إذا أخذت على يديه. قال جرير:

أبني حنيفة أحکموا سفهاءكم ... إني أخاف عليكم أن أغضبوا. فالحكم في اللغة هو الفصل

(١) ينظر: حافظ ثناء الله الزاهدي، تلخيص الأصول، : مركز المخطوطات والتراث والوثائق – الكويت، الطبعة الأولى، ج ٣٩/١ ولحضر الخضاري، تعارض القياس مع خبر الواحد وأثره في الفقه الإسلامي دار ابن حزم الطبعة الأولى، ج ١٢٠/١

(٢) ينظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه ج ٢٦/١

(٣) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ج ٩١/٢

والقضاء والمنع من الظلم، وإعطاء كل ذي حق حقه بلا جور ولا تعدي.

المراد بالحكم في اصطلاح الأصوليين: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع.^(١)

فالحكم هو خطاب الله الذي يتعلّق بأفعال المكلفين من حيث الوجوب والحرام وندبًا ومباحاً ووضعاً.

بعد أن سيق حقيقة الحكم لغة واصطلاحاً ومفرداً ينبغي معرفته مركباً ومضافاً.

معنى حكم الأصل: هو الوصف الشرعي الثابت للصورة أو المقيس عليه أو هو الذي تعلق على العلة من التحليل والتحريم والإسقاط.^(٢)

الركن الثالث: الفرع:

معنى الفرع في اللغة: الفرع في اللغة يدل على العلو والارتفاع^(٣).

معنى الفرع اصطلاحاً: أما الفرع في اصطلاح الأصوليين فقال الباقي "ما حمل على الأصل بعلة مستتبطة منه"^(٤).

(١) الطوسي، شرح مختصر الروضة ج ١/٤١

(٢) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ) الممع في أصول الفقه، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ. عدد الأجزاء: ١ ج ١٠٩ ولحضر الخضاري، تعارض القياس مع خبر الواحد وأثره في الفقه الإسلامي ج ١/١٢٤

(٣) ينظر: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن قيم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) كتاب العين، الحقق: د. مهدى المخزومى، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الحال، عدد الأجزاء: ٨ ج ٢/١٢٥ وابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٤/٤٩١ وابن منظور، لسان العرب، ج ٨/٢٤٥

(٤) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أبيوبن وارت التجيبي القرطبي الباقي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) الحدود في الأصول، الحقق: محمد حسن حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١ ج ١/١٢٢

وعرّفه صاحب المعتمد فقال "هو الذي يتأخر العلم بحكمه وإن شئت قلت هو الذي يتعدى إليه حكم غيره"^(١).

وقال عبد الكريم النملة "والفرع هو المثل الذي لم يرد حكمه في كتاب، ولا سنة، ولا إجماع" ومثّل له بالبيذ فقال: إننا لما قسنا النبيذ على الخمر كان عندنا أربعة أركان: الأصل: الخمر، والفرع: النبيذ، والعلة: الإسكار، والحكم التحرير^(٢).

نفهم من التعريفات السابقة الذكر أن الفرع هو ما حمل على الأصل، ولم يعرف حكمه ابتداء، ولم ينص عليه في الكتاب، ولا السنة، ولا الإجماع، كقياس الخمر على كل مسكر بعلة الإسكار الجامع بينهم.

الركن الرابع: العلة

العلة في اللغة: تدل العلة في اللغة على معانٍ عدّة ومراد مختلف منها:

١/ المرض والحدث، وما يشغل صاحبه عن القيام بمهامه، فكأن العلة صارت شغلا آخر فحجره عن مهامه الأول^(٣).

٢/ السبب، يستعمل العلة بمعنى السبب في أغلب استعمالاتها، يقال: هذا علة لهذا أي: سببه^(٤).

ولكنّ السبب يختلف عن العلة، فالسبب أعم من العلة؛ لأنّ السبب يشمل الوصف المناسب وغير المناسب، والعلة لا توجد إلا ومعلوّها موجود بخلاف السبب حيث يوجد السبب ومبغيه

(١) محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (المتوفى: ٤٣٦ هـ)، المعتمد في أصول الفقه، المحقق: خليل الميس الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣، عدد الأجزاء: ٢ ج ٤٤/٢.

(٢) ينظر: عبد الكريم النملة، المهدّب في علم أصول الفقه المقارن، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٥ ج ٥/٢٠٠.

(٣) ينظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)، الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م عدد الأجزاء: ٦ ج ٥/١٧٧٣.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب ج ١١/٤٧١.

(٥) المرجع السابق ج ١١/٤٦٧.

غير موجود^(١)

٣/ ويأتي معنى العلة الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً، يقال: علل بعد نحل. وعله يعله إذا سقاها السقية الثانية، وعل بنفسه، يتعدى ولا يتعدى. وعل يعل ويعل علا وعلا، وعلت الإبل تعل وتعل إذا شربت الشربة الثانية^(٢).

معنى العلة في الاصطلاح:

إن المتأمل في التعريفات التي ذكرها العلماء في العلة ليدرك تبايناً واختلافاً وبوناً شاسعاً بينها، وسبب ذلك راجع إلى النزعة العقدية لديهم، ونتج عن ذلك تعريف العلة حسب اعتقاد كل طائفة منهم، والمقام ليس لبسط ذلك الاختلافات وإيرادها، أو الأخذ والرد، فموطن ذلك في كتب العقائد والكلام، وعليه سأذكر بعضها من التعريفات التي ذكرها أهل العلم:

التعريف الأول: أن العلة هي: الوصف المؤثر في الأحكام يجعل الشارع لا لذاته، ذكره الإسنوي نقاًلاً عن الإمام الغزالي^(٣). وأفاد الغزالي في المستصفى أن العلة هي: مناط الحكم، أي: ما أضاف الشرع الحكم إليه، وناظه به، ونصبه علامة عليه^(٤).

بيانه: أن العلة هي ما يؤثر على الأحكام ويناط به يجعل الشارع له لا الوصف بذاته.

التعريف الثاني: العلة هي: الوصف المؤثر بذاته في الحكم، وهو قول للمعتزلة بناءً على قولهم التحسين والتقييح العقلي ومعنى تأثيرها فيه أنها توجهه وتقتضيه ذاتاً ومذهبهم هذا مبني على أن العقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً، وأن الأحكام عندهم تكون تابعة لما أدركه العقل من ذلك، على معنى أن العقل يحكم بوجوب القصاص بمجرد القتل العمد العدوان من غير توقف على الشارع، كما أن العلل العقلية عندهم مؤثرة بذاتها كالنار، فإنها مؤثرة بطبعها في الإحرق، بقوة أودعها الله فيها، فالحسن ما حسن العقل، والقبيح ما قبحه العقل، والشرع إنما جاء مؤكداً

(١) ينظر: عبد الكريم النملة، المهدب في علم أصول الفقه ج ١/٤٠١ السمعاني، قواطع الأدلة ج ٢/٢٧١

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب ج ١١/٤٧١ مادة/ علل

(٣) ينظر: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٧٢هـ) نهاية السول شرح منهاج الوصول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى - ١٤٢٥هـ - ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ١

ج ١/٢١٩

(٤) ينظر: الغزالي، المستصفى ج ١/٢٨١

لما أدركه العقل، وكاشفاً لما خفي عليه منهم^(١).

التعريف الثالث: أن العلة هي الوصف الباعث على الحكم، أي: المشتمل على حكمه^(٢).

التعريف الرابع وهو المختار: العلة هي الوصف الظاهر المنضبط للمعرف للحكم بوضع الشارع، مثاله: أن الشارع أوجب قطع يد السارق، وإذا بحثنا عن علة هذا الحكم نجد أنها: السرقة، والسرقة من الأوصاف الظاهرة التي لا تخفي على أحد، كما أنها منضبوطة لا تختلف من شخص لآخر أو من مكان لآخر^(٣).



(١) ينظر: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنباري، زين الدين أبو بجي السنىكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، غاية الوصول في شرح لب الأصول، الناشر: دار الكتب العربية الكبرى، مصر (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخوه) عدد الأجزاء: ١ ج ١٢٠ / ١ وأحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، الوصف المناسب لشرع الحكم، الناشر: عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ عدد الأجزاء: ١ ج ٤ / ٤

(٢) الآمدي، الإحکام في أصول الأحكام، ج ٤ / ٣٧ و الإسنوی، خاتمة السول شرح منهاج الوصول، ج ١ / ٣١٩

(٣) ينظر: الرازى، المحصل، ج ٥ / ٣١٠ والزرکشى، البحر الحيط، ج ٧ / ١٤٣ وعبد الله بن إبراهيم العلوى الشنقيطي، نشر البنود على مراقى السعود، تقديم: الداي ولد سيدى بابا - أحمد رمزي، الناشر: مطبعة فضالة بالغرب، عدد الأجزاء: ٢ ج ١٢٩ / ٢ و بلقاسم بن ذاكر بن محمد الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي دراسة تأصيلية تطبيقية، إشراف: أ. د. غازي بن مرشد العتيبي، الناشر: مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م عدد الأجزاء: ١ ج ٤ / ٥٢

٤.٢.٣.المطلب الثالث: شروط القياس والفرق بين القياس الصحيح وال fasid

مر آنفا الكلام عن أركان القياس الأربع وهو: الأصل، الفرع، حكم الأصل، والعلة، وفي هذا المطلب سأشير إلى شروط كل ركن جملة لا تفصيلا، ثم أذيل بذكر الفرق بين القياس الصحيح وال fasid.

أولاً: شروط الأصل

١/ أن يكون حكم الأصل شرعا؛ لأن المقصود من القياس الشرعي هو إثبات الحكم الشرعي في الفرع، ولو لم يكن حكم الأصل شرعاً، لم يكن الحكم المتبع إلى الفرع شرعاً، فلا يحصل المقصود من القياس الشرعي^(١).

٢/ أن لا يكون حكم الأصل منسوباً؛ لأن الحكم إنما يتعدى من الأصل إلى الفرع بناء على اعتبار الجامع. فإذا كان حكم الأصل منسوباً، زال اعتبار الجامع، فلم يتعد الحكم إلى الفرع^(٢).

٣/ أن لا يكون حكم الأصل فرعاً عن حكم آخر، خلافا للحنابلة وأبي عبد الله البصري^(٣).

٤/ أن لا يكون حكم الأصل معدولاً به عن سنن القياس، أي لا يكون على خلاف قاعدة مستقرة في الشرع، ولا يكون مما لا يعقل حكمته، كقبول شهادة خزيمة وحده والحكم به، فإنه على خلاف قاعدة الشهادة التي استقرت في الشرع، ولم يعقل حكمته^(٤).

٥/ أن يكون حكم الأصل معللاً بعلة معينة غير مبهمة؛ لأن إلحاد الفرع بالأصل لأجل وجود العلة يستدعي العلم بحصول العلة، والعلم بحصول العلة يتوقف على تعليل حكم الأصل، وعن تعين علته^(٥).

(١) محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، المحقق: محمد مظہر بقا، الناشر: دار المدى، السعودية الطبعة: الأولى،

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م عدد الأجزاء: ٣ ج ٣/١٥

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ١٥

(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ١٥

(٤) المرجع السابق ج ٣ ص ١٥

(٥) الإسنوي، نهاية السول شرح منهاج الوصول، ج ١/٣٥٦

- ٦/ أن يكون الحكم في الأصل متفقاً عليه؛ لأنه لو كان مختلفاً فيه لاحتاج إلى إثباته أولاً^(١).
- ٧/ أن لا يكون دليلاً حكم الأصل شاملاً لحكم الفرع، أما لو كان شاملاً له، خرج عن كونه فرعاً، وكان القياس ضائعاً، خلوه عن الفائدة بالاستغناء عنه بدليل الأصل، وأنه لا يكون جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً أولى من العكس^(٢).
- ٨/ أن يتقدم حكم الأصل على حكم الفرع، أما إذا كان للفرع دليل آخر غير القياس فإنه لا يشترط تقدم حكم الأصل عليه؛ لأن حكم الفرع قبل حكم الأصل يكون ثابتاً بذلك الدليل، وبعده يكون ثابتاً به وبالقياس^(٣).
- ٩/ أن يكون حكم الأصل غير مختص به، وأما إذا كان حكم الأصل مختصاً به فلا يعدي بالقياس إلى غيره^(٤).

وهنا ينتهي ذكر الشروط المتعلقة بالأصل وحكمه ونشرع في ذكر شروط الفرع.

ثانياً: شروط الفرع:

- ١/ التساوي بين علتي الفرع والأصل، كوجود علة الإسكار في النبيذ المتحقق وجوده في الخمر^(٥).
- ٢/ أن لا يتقدم حكم الفرع على حكم الأصل كقياس الشافعية والحنابلة الوضوء على التيمم في اشتراط النية؛ لثبت حكم الفرع قبل ثبوت العلة؛ لتأخر الأصل^(٦).

(١) ينظر: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشيخ أحمد عزو عنابة، دمشق - كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ٢ ج ١٠٧.

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٧.

(٣) الإسنوي، نهاية السول، ج ١/٣٥٦.

(٤) عبد الوهاب خالف (المتوفى: ١٣٧٥هـ) علم أصول الفقه، الناشر: مكتبة الدعوة - شباب الأزهر الطبعة الثامنة لدار القلم عدد الأجزاء: ١ ج ٦٣.

(٥) ينظر هذ الشرط عند محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامياني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ) حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السدحان، الناشر: مكتبة العبيكان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ٤ ج ١٢٥٣.

(٦) المرجع السابق ج ٣ ص ١٢٥٣.

٣/ أن لا يختلف الحكم في الفرع عن حكم الأصل بعينه، كوجوب القصاص في النفس المشتركة بين المثقل والمحدد، أو جنسه كإثبات الولاية على الصغيرة في نكاحها قياساً على إثبات الولاية في مالها^(١).

٤/ أن لا يكون حكم الفرع منصوصاً أو ممتعاً عليه؛ لأن القياس لا يقوى على معارضة المنصوص أو المجمع عليه^(٢).

ثالثاً: شروط العلة:

عدد العلماء شروطاً كثيرة للعلة ذكر عبد الوهاب خلاف أن المتفق عليها أربعة، سأذكرها إضافة إلى شرط آخر.

١/ أن تكون وصفاً ظاهراً، ومعنى ظهوره أن يكون محسناً يدرك بحسنة من الحواس الظاهرة؛ لأن العلة هي المعرف للحكم في الفرع فلا بد أن تكون أمراً ظاهراً يدرك بالحس في الأصل ويدرك بالحس وجوده في الفرع، كالإسكار الذي يدرك بالحس في الخمر ويتحقق بالحس من وجوده في نبيذ آخر مس克راً^(٣).

٢/ أن يكون وصفاً منضبطاً، ومعنى انضباطه أن تكون له حقيقة معينة محددة يمكن التتحقق من وجودها في الفرع بجدها أو بتفاوت يسير؛ لأن أساس القياس تساوي الفرع والأصل في علة حكم الأصل، وهذا التساوي يستلزم أن تكون العلة مضبوطة محددة حتى يمكن الحكم بأن الواقعتين متساويتان فيها، كالقتل العمد العدوان من الوارث لورثه حقيقته مضبوطة، وأمكن تحقيقها في قتل الموصى له للموصي^(٤).

(١) ينظر: الأمدي، الإحکام في أصول الأحكام، ج ٣/٤٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق وخضر لخضاري، تعارض القياس مع الخبر الواحد، ج ١/١٣٦.

(٣) ينظر: عبد الوهاب خلاف (المتوفى: ١٣٧٥هـ) علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، الناشر: مطبعة المدى «المؤسسة السعودية بمصر» عدد الأجزاء: ١ ج ٦٦/١ والزركشي، البحر الحيط، ج ٧/٦٧.

(٤) المرجع السابق ج ٧/٦٧ ص ١٦٧.

٣/ أن تكون وصفاً مناسباً، أي: أن يكون مذنة لتحقيق حكمة الحكم، أي أن ربط الحكم به وجوداً وعدماً من شأنه أن يتحقق ما قصده الشارع بتشريع الحكم من جلب نفع أو دفع ضر^(١).

٤/ أن لا تكون وصفاً قاصراً على الأصل، ومعنى هذا أن تكون وصفاً يمكن أن يتحقق في عدة أفراد ويوجد في غير الأصل؛ لأن الغرض المقصود من تعليل حكم الأصل تعديته إلى الفرع^(٢).

٥/ ومنها أن لا تعود على الأصل بالإبطال؛ لأنها فرعه والفرع لا يبطل أصله، إذ لو أبطل أصله لأبطل نفسه^(٣).

إلى غير ذلك من الشروط التي ذكرها الأصوليون وأكفيت بما سبق ذكره التزاماً بالخطة، ويكتفى من القلادة ما أحاط بالعنق.

بعد معرفة القياس وشروطه، فينبغي أن نعرف أنه ليس كل قياس يصح الاحتجاج به، وعليه هناك فرق بين القياس الصحيح الذي هو محل البحث، والقياس الفاسد غير صالح للاحتجاج، فالذى يفهم من لفظ القياس أنه محمل فيشمل الصحيح وال fasid، فالصحيح ما جاء موافقاً للشريعة والنصوص، لا مخالفًا لها، وال fasid ما كان عكس ذلك وجاءت النصوص بخلافه، قال أبو العباس شيخ الإسلام ابن تيمية مبينا الفرق بين القياس الصحيح وال fasid: "أصل هذا أن تعلم أن لفظ القياس لفظ محمل يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد. فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين الأول قياس الطرد والثاني قياس العكس، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله. فالقياس الصحيح مثل أن يكون العلة التي علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع

(١) ينظر: عبد الوهاب خلاف (المتوفى: ١٣٧٥ هـ) علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، الناشر: مطبعة المدى «المؤسسة السعودية بمصر» عدد الأجزاء: ١ ج ٦٦ والزرκشي، البحر المحيط، ج ١٦٧/٧

(٢) عبد الوهاب خلاف (المتوفى: ١٣٧٥ هـ) علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، الناشر: مطبعة المدى «المؤسسة السعودية بمصر» عدد الأجزاء: ١ ج ٦٦ والزرκشي، البحر المحيط، ج ١٦٧/٧

(٣) ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٥٨٢٦)، الغيث المامع شرح جمع الجوا مع، المحقق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ١ ج ١/٥٥٠

يمنع حكمها ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط. وكذلك القياس بإلغاء الفارق وهو: أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه. وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره لكن الوصف الذي اختص به قد يظهر لبعض الناس، وقد لا يظهر وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل أحد فمن رأى شيئاً من الشريعة مخالفًا للقياس، فإنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفًا للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر. وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس: علمنا قطعاً أنه قياس فاسد، يعني أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلاً بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم، فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فساده^(١).

٤٠٢٥.المطلب الرابع: أهمية العمل بالقياس

القياس أصل أصيل، ومن أهم الأصول التي يرجع إليها المجتهد في استنباط الأحكام الشرعية بعد فقد النص من الكتاب أو السنة أو الإجماع، فعلمه ضروري لكل مجتهد في كل زمان ومكان وعند كل نازلة من النوازل، فمن لم يعرفه فليس بفقيره، ولا يستغني عنه أحد^(٢). ويمكن تلخيص أهمية القياس ومتزلته فيما يلي:

الأول: أنه يعول على القياس في معرفة أسرار الأحكام، والوقوف على الحكم والمقاصد والعلل التي شرعت من أجلها الأحكام من جلب مصالح أو درء مفاسد.

الثاني: أن القياس هو المنهل العذب الذي نأخذ عن طريقه أحكام الواقع والحوادث والقضايا المتعددة، وذلك لأنه من المعروف أن النصوص قليلة ومتناهية، والحوادث والواقع والقضايا

(١) تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م ج ٢٠ / ٥٠٤

(٢) قال الإمام الشافعى: " من لم يعرف القياس فليس بفقيره " ، وقال الإمام أحمد: " لا يستغني أحد عن القياس " . ينظر: عبد الكريم التملة، المذهب ج ٤٥ / ١

المتحدة كثيرة غير متناهية، فالنصول لا تقوى على مد كل واقعة وحادثة بحكم منصوص عليه، فليس أمام المجهود إلا القياس، وما يتعلّق به من وجوه النظر والاستدلال، فكانت الحاجة إلى القياس لا تنقطع، وفوائده لا تنتهي ما دامت الحوادث والواقع والقضايا تتجدد على مدى السنوات والقرون إلى قيام الساعة.

الأمر الثالث: أن من عرف القياس معرفة دقيقة فإنه يعنيه عن معرفة أكثر علوم الشرعية؛ حيث إنه إذا أراد أن يقيس على حكم من الأحكام ثبت بنص، فإنه لا بد أن يتأكد من ثبوت هذا النص، وأن يعرف تفاصير العلماء لهذا النص - سواء كانت آية أو حديثاً - وهل هو ناسخ أو منسوخ؟ وهل هو محكم أو متشابه؟ وهل هو حقيقة أو مجاز؟ وهل دل على الحكم المقاس عليه بالمنطق أو بالمفهوم؟ وهل هو عام أو خاص؟ أو مطلق أو مقيد؟ أو هو أمر أو نهي؟ أو هو مجمل أو ظاهر أو نص؟ إلى آخر ما يتعلق بالنص، ثم إذا كان الحكم مأخوذاً من حديث فإنه لا بد أن يعرف ما سبق، ويزيد معرفته لرجال الحديث، لأنه لا يجوز القياس على شيء مشكوك فيه، وهكذا، وهذا يشمل كل العلوم.

الأمر الرابع: أن القياس باب من أبواب تعميم الأحكام الشرعية، حيث إنه إذا ثبت حكم من الأحكام وعرفنا علة ذلك الحكم، ووجدنا تلك العلة في فروع أخرى، فإننا نلحق تلك الفروع بذلك الأصل ونعمل حكم الأصل وبجعله لتلك الفروع^(١).

ولا بد من معرفة أن القياس كاشف عن حكم الله تعالى في الفرع وليس منشأً لحكم جديد.

٢٠٢٦. المطلب الخامس: حجية القياس

سبق أن بيّنت أهمية القياس والعمل به، فأهميته لا تنحصر، والحاجة إليه ماسة شديدة، والأخذ به ضروريّ، فما من واقعة إلا والله فيها حكم، وكثير من النوازل والواقع لا نص فيها من الكتاب والسنة فلا يظهر حكمها إلا بالرجوع إلى القياس، ومع ذلك فقد اختلفت وجهة نظر العلماء في حجيته والعمل به إلى أقوال سنعرضها، وقبل ذلك ينبغي أن نفرق بين القياس المعنى به هاهنا وبين غيره، حتى لا يتبدّل إلى ذهن الطالع إلى قياس إلا ما يعني به حيث إن هناك

(١) عبد الكريم النملة، المذهب ج ٤/١٨٠٩

قياساً منطقياً الذي يكون في العقليات.

قال أبو الوفاء علي بن عقيل في تعريفه: "هو الجمع بين قرينة لها نتيجة وبين النتيجة، وإنما كان هذا قياساً؛ لأن القرينة تشهد بصحة النتيجة، كما أن النتيجة تشهد بأنها إن بطلت بطلت القرينة، فكل واحد منهما شهادته بشهادة الآخر من الوجوب واللزموم"^(١).

وأفاد الطوفي بأنه: "قول مؤلف من مقدمات، يلزم من تسليمها لذاها قول آخر".^(٢)

وهذا القياس إن شهد له النتيجة بالصحة فهو صحيح وإلا فلا، وحكمه أنه حجة يفيد القطع. وبعد أن عرفنا القياس المنطقي الذي يثبت به العقليات وحكمه، فهو بخلاف القياس الشرعي الذي يثبت به الشرعيات، وهو ما نسعى إلى بيان حكمه والقول بحجيته.

معنى حجية القياس والتبعيد به من حيث الشرع:

الحجية من الحجة وهي البرهان والدليل ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَنَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٦٦] وعليه فمعنى حجية القياس أو القياس حجة، أنه دليل شرعي من وضع الشارع لمعرفة الأحكام، فإذا حصل للمجتهد ظن بأن حكم هذه الصورة مثل حكم تلك الصورة فهو مكلف بالعمل به في نفسه، ومكلف بأن يفتني به غيره^(٣).

أما التبعيد بالقياس: فهو عبارة عن إيجاب الله تعالى العمل بمقتضى القياس فيجب على جميع المكلفين العلم بمقتضاه، وذلك كإيجاب العمل بالكتاب والسنة تماماً، فيكون المكلف بالقياس - على هذا - المجتهد ومن يقلده. فعملية القياس هو الذي نتعبد الله به، فنرجو من الله الثواب على العمل به، ونخاف منه العقاب عند ترك العمل به، فالحجية والتبعيد إذن متلازمان، إذ لا

(١) أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (المتوفى: ٥٥١٣) الواضح في أصول الفقه، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان
الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ٥ ج ٤٤٤

(٢) الطوفي، شرح مختصر الروضة، ج ٢/٦

(٣) ينظر: الرازي، المحصل ج ٥ ص ٢٠ وعبد الكريم النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ٤ ص ١٨٠٧

فائدة من حجية القياس سوى وجوب العمل بمقتضاه، ولا يمكن أن نعمل به إلا إذا كان حجة، إذن: يجوز أن نعبر عن هذا بالبعد والحجية، ولا ضير في ذلك^(١).

الأدلة النقلية على إثبات القياس الشرعي:

استدل القائلون بحجية القياس الكتاب والسنة والإجماع،

أما الدليل الأول من الكتاب فقوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ﴾^(٢)

وجه الدلالة: من الآية أن الله سبحانه وتعالى أمر بالاعتبار، وحقيقة مقاييس الشيء بغيره كما يقال "اعتبر الدينار بالصنحة" وهذا هو القياس، فإن قيل: المراد به الاعتبار بحال من عصى أمر الله وخالف رسالته ليزجر، ولذلك لا يحسن أن يصرح بالقياس ههنا فيقول تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بِيُوْتَهُمْ يَا يَدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ﴾^(٣) فألحقوا الفروع بالأصول، لتعرف الأحكام، قلنا: اللفظ عام، وإنما لم يحسن التصريح بالقياس ههنا، لأنه يخرج عن عمومه المذكور في الآية، إذ ليس حالنا فرعاً لحالم^(٤).

الدليل الثاني: قوله تعالى ﴿فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَاتَلَ مِنَ النَّعِيمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَّا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٥).

وجه الدلالة: من الآية (أن الله تعالى قد أقام مثل الشيء مقام الشيء، فدل ذلك على أن حكم الشيء يعطى لنظيره، وأن المتماثلين حكمهما واحد، وذلك هو القياس الشرعي، وقد استدل بهذه الآية الإمام الشافعي في "الرسالة")^(٦).

الدليل الثالث: قوله تعالى ﴿وَلَوْرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعِلْمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنِطُونَهُ وَمِنْهُمْ قَلِيلٌ﴾ [٨٣] [النساء]

وجه الدلالة: أن أولى الأمر هم العلماء، فأخبر الله تعالى أنهم لو ردوه إليهم لعلموه

(١) ينظر: عبد الكريم النملة، المهدب في علم أصول الفقه، ج ٤ ص ١٨٠.

(٢) سورة الحشر آية ٢

(٣) الحشر آية ٢

(٤) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر، ج ٢/٦٨

(٥) (المائدة: ٩٥)

(٦) عبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر، مجلد ٧/١١٩

بالاستنباط، والاستنباط هو القياس. وهذه الآية استدل به ابن سريج على حجية القياس^(١).

الدليل الرابع: قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي إِنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بُوْضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [٢٦]

[٢٦] [البقرة]

وجه الدلالة: (أن القياس هو تشبيه الشيء بالشيء، فإذا جاز ذلك من فعل العالم بكل شيء الذي لا تخفي عليه خافية ليりكم وجه ما تعلمون فهو من لا يعلم أولى بالجواز)^(٢).

الدليل الخامس قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [٩٠] [البقرة]

وجه الدلالة: (أن العدل هو التسوية بين المتماثلين في الحكم ولا شك أنه يتناول القياس، وهذا من أدلة ابن تيمية على حجية القياس)^(٣). قوله تعالى ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ وَقَالَ مَنْ يُحْكِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [٧٨] قُلْ يُحْكِيَهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [٧٩] يس: ٧٩ - ٧٨

ومما استدل به القائلون بالقياس السنة المطهرة في أحاديث كثيرة منها ما يلي:

الدليل الأول من السنة: ثبت في الحديث أن الرسول صلى الله عليه لما بعث معاذًا إلى اليمن فقال: كيف تقضي؟، فقال: أقضى بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟، قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، قال: أجهد رأيي، قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله..^(٤).

(١) عبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر، مجلد ١١٩/٧

(٢) المرجع السابق مجلد ٧ ص ١١٩

(٣) المرجع السابق مجلد ٧ ص ١١٩

(٤) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الصحاح، الترمذى، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩) سنن الترمذى، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامى - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ عدد الأجزاء: ٦ ج ٩/٣ اختلاف أهل العلم في درجة هذا الحديث منهم من قال إنه صحيح ومنهم من قال لا يصح، والذي عليه أكثر العلماء أنه صحيح، انظر: الخطيب البغدادى، الفقيه والمتفقه ١ ص ٤٧٠ وأبو بكر بن العربي، المسالك في شرح موطأً مالك،

٦ ص ٢٤٢

وجه الدلالة والاستدلال: فيه دلالة على أن القياس حجة حيث صوب النبي صلى الله عليه وسلم اجتهاد معاذ بن جبل رضي الله عنه، والقياس نوع من الاجتهاد، فيكون القياس مشروعًا به والعمل بمقتضاه مشروع كذلك، ولو لم يكن القياس أصلًا من أصول الشرع ودليلًا من أداته لما صوب النبي صلى الله عليه وسلم معاذًا ولا ما أقرّه عليه، خصوصاً في مثل هذا الأصل العظيم^(١).

الدليل الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر»^(٢).

وجه الدلالة: بيان النبي صلى الله عليه وسلم وتصريحه بإسناد الحكم إلى الاجتهاد والرأي ولا شك أن القياس داخل في الاجتهاد^(٣).

الدليل الثالث: أن امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج فأفحج عنها؟ قال: «أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أوفى ذلك عنها؟» قالت: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى»^(٤). الحديث جاء برواية مختلفة وألفاظ متباعدة.

وجه الدلالة من الحديث: إرشاد النبي صلى الله عليه وسلم وتبنيه أمهاته إلى القياس، حيث قاس دين الله على دين الآدمي في وجوب القضاء والنفع، مع توفر أركان القياس الأربع وهي: الأصل: دين الآدمي.

الفرع: دين الله وهو هنا (الحج).

العلة: إطلاق كلمة الدين على كلّ منهما مع المطالبة إن لم يفعل.

(١) ينظر: عبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مجلد ٢٠/٧

(٢) مسلم، المسند الصحيح، ج ٣٤٢/٣

(٣) ينظر: عبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مجلد ٢٥/٧

(٤) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٥٣٦هـ) المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد الجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥ ج ١٢/٧٢

الحكم: أن القضاء واجب ومع تأكيد النفع^(١).

الدليل الرابع: قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب لما سأله عن حكم القبلة للصائم، فقال "رأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم" قال: فقلت: لا بأس بذلك؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ففيما؟"^(٢).

الإجماع:

وастدل الجمهور بإجماع الصحابة السكري على حجية القياس، فقد ثبت إجماع الصحابة على العمل بالقياس في موقع كثيرة وحوادث شتى الخالية من النص، مما يدل على أنهم رضوا الله عليهم كانوا يحتاجون بالقياس وسأذكر بعض الأمثلة والواقع التي حكموا فيها بالقياس من باب المثال لا الحصر.

أولاً: قالوا: رضيَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا أَفْلًا نَرْضَاهُ لِدِينِنَا، رَضَوْا بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَعْدِ وَفَاتَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِمْ؛ لِعدَمِ وُرُودِ النَّصِّ الَّذِي يَتَمَسَّكُونَ بِهِ، فَقَاسُوا إِيمَامَةَ الْكَبْرِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْخَلَافَةُ عَلَى إِيمَامَةِ الصَّغْرِيِّ الَّتِي هِيَ إِيمَامَةُ الصَّلَاةِ بِجَامِعِ الْصَّالِحَيْةِ فِي كُلِّ .

ثانياً: أن الصحابة أجمعوا على كتابة المصحف بجامع واحد قياساً على حفظه الصدور.

ثالثاً: أن أبا بكر رضي الله عنه سوّى الناس في العطاء إبان خلافته، ولم يفرق بين من أسلم كرها أو طوعاً فقس بين الحالتين بجامع الإسلام في كل، بخلاف عمر فلم يسوّ بين الناس في العطاء باجتهاد منه رضي الله.

(١) ينظر: عبد الكريم التملاة، إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،

مجلد ١٢٧/٧

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٤، ص ٣٦٨

رابعاً: ويدل على أن الصحابة كانوا يستعملون القياس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر أبا موسى الأشعري بالقياس في رسالته الشهيرة حيث قال عمر «الْفَهْمُ الْفَهْمُ فِيمَا يُخْتَلِجُ فِي صَدْرِكَ إِنَّمَا لَمْ يَبْلُعْكَ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنْنَةِ، اعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ ثُمَّ قِسِّ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ»^(١).

فلو لم يكن القياس حجة لما أمر به عمر رضي الله عنه.

خامساً: أن عمر بن الخطاب جلد في الخمر ثمانين، وذلك بعد أن استشار الصحابة رضوان الله فقال علي رضي الله عنه: «نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى، وإذا هذى، افترى»^(٢). قاسوا شارب الخمر على القاذف بجامع الافتاء^(٣).

هذه بعض الأمثلة التي استعمل فيها الصحابة بالقياس وغيره من الأمثلة كثيرة مما فيها دلالة على أن القياس حجة.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه "ويعرف الحق بالمقاييس"^(٤).

إثبات القياس بالأدلة العقلية:

استدل القولون بالقياس - وهم الجمهر - بالأدلة النقلية والعقلية وقد سبق ذكر الأدلة النقلية ونورد هنا الأدلة العقلية:

١/ أن تعميم الحكم واجب، ولو لم يستعمل القياس: أفضى إلى خلو كثير من الحوادث عن الأحكام، لقلة النصوص، وكون الصور لا نهاية لها، فيجب ردهم إلى الاجتهاد ضرورة، فالقول

(١) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهم الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٥ ج ٥/٣٦٧

(٢) مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصحابي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، موظف الإمام مالك، صحيحه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان عام النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥ عدد الأجزاء: ١ ج ٢/٨٤٢

(٣) نقلت الأمثلة عند عبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر مجلد ٧ ص ١١١ مع تصرف

(٤) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١ ص ١٥٥

بعدم القياس يؤدي إلى خلو كثير من الحوادث والتوازل عن الأحكام، فالنصوص الشرعية قليلة والحوادث الواقع كثيرة، والشرع لم ينص على جميع الأحكام تفصيلاً، فالمجتهد يلحاً إلى استعمال القياس لإخراج أحكام لم يُنصّ عليه لإبراز شمولية الشريعة وإثباتها^(١).

٢/ أن العقل يدل على العلل الشرعية ويدركها، إذ مناسبة الحكم عقلية مصلحية، يقتضي العقل تحصيلها وورود الشرع بها، كالعدل العقلية، فالله لا يأمر بشيء إلا وفيه مصلحة ولا ينهى عن شيء إلا وفيه مضر، والمجتهد يدرك ذلك بعقله ويعلم أن هذا الحكم مناسب لما شرع له أو عليه، ولم يرد الله سبحانه لهذا العقل أن يدرك تلك العلة إلا من أجل أن يلحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه، لوجود تلك العلة التي أدركها من مشروعية ذلك الحكم؛ قياساً على العلل العقلية^(٢).

٣/ أننا نستفيد بالقياس ظنا غالباً في إثبات الحكم، والعمل بالظن الراجح متعين، إذا وجدنا حكماً شرعاً واستنبطنا عليه ووجدنا نفس العلة في فرع آخر فإنه يغلب على ظننا أن الحكم المنصوص عليه يثبت مثله في ذلك الفرع؛ نظراً لاشتراكهما في العلة^(٣).

(١) ينظر: ابن قدامة، ج٢ ص١٥٢ وعبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر، المجلد السابع ص٧٧

(٢) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة

(٣) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة

٢٠٦. للعلماء في حجية القياس الشرعي اتجاهات:

الاتجاه الأول: وهو مذهب جمهور العلماء فقد ذهبوا إلى أن القياس حجة يجب العمل به عند فقد ما هو فوقه من الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال الشوكاني: "ذهب الجمهور من الصحابة، والتابعين، والفقهاء، والمتكلمين إلى أن القياس الشرعي أصل من أصول الشريعة، يستدل به على الأحكام التي لم يرد بها السمع"^(١).

الاتجاه الثاني: ذهب أهل الظاهر والنظام إلى إنكار القياس عقلاً وشرعًا، فأول من باح بإنكاره هو النّظام ثم تبعه قوم من المعتزلة وداود الظاهري، قال الشوكاني نقلاً عن الأستاذ أبو منصور: وأما داود فرَّعَمَ أنه لا حادثة إلا وفيها حكم منصوص عليه في القرآن، أو السنة، أو معمول عنه بفحوى النص ودليله، وذلك يعني عن القياس. وعن ابن القطان: ذهب داود وأتباعه إلى أن القياس في دين الله باطل، ولا يجوز القول به^(٢).
قال ابن حزم في "الأحكام": ذهب أهل الظاهر إلى إبطال القول بالقياس جملة، وهو قولنا الذي ندين الله به، والقول بالعلل باطل^(٣).

وقد استدل كلّ من الاتجاهين بدليل الكتاب والسنة والإجماع ليعضد به اتجاهه وقوله وسنعرض أدلة الاتجاه الأول القائلين بحجية القياس ثم يعقبه أدلة المانعين.

ما يجري فيه القياس وما لا يجري فيه:

ذكر أهل العلم أن القياس يجري في بعض أمور منها ما يلي:

أولاً: الأمور الدنيوية، والمقصود بالأمور الدنيوية هي: التي لم يكن المطلوب بها حكماً شرعاً كمداواة الأمراض، والأدوية، والأسفار، مثل: أن يفقد الطبيب دواء لمرض معين - فيأتي الطبيب بدواء يشابهه في تأدية نفس الغرض " والجامع: أن كلاً منهما موافق لزاج المرض المخصوص، ومعنى كون القياس حجة في ذلك: أنه ليس حجة من قبل الشارع، حيث إنه

(١) الشوكاني، إرشاد الفحول، ج ٩١/٢

(٢) المرجع السابق ج ٩١/٢

(٣) أبو محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الأحكام في أصول الأحكام، الحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: ٨ ج ٧/٥٦

حججة صناعية اقتضتها صناعة الطب يسترشد بها الطبيب لـمداواة الأمراض، واستمدادها من العقل، ومثل ذلك الأغذية فيجوز قياس غذاء على غذاء في تأدية عمل واحد.
ثانياً: الأمور الشرعية، فالقياس موجود فيها ويصح ذلك بوجوده في بعضها، وهو موضوع مبحث القياس، وإذا أطلق القياس فالمراد به: القياس في الشرعيات^(١).

ثالثاً: أنه يجري في العبادات كالصلوات وما شابها، والزكوات، والصيام، والحج كإثبات صلاة بإيماء الحاجب قياساً على صلاة المومئ برأسه، والحدود والكافارات والرخص والتقديرات خلافاً لأبي حنيفة أنه لا يجري في العبادات، ويدل عليه أن أدلة القياس دالة على جريانه في الأحكام الشرعية مطلقاً من غير فصل بين باب وباب، وينحصر المسألة ما روى الصحابة اجتهدوا في حد شارب الخمر فقال علي أراه ثمانين؛ لأنه إذا شرب سكر وإذا هذى افترى وحد المفترى ثمانون وهذا قياس في الحدود ثم لم يذكر عليه فكان إجماعاً^(٢).

دليل الحنفية أن الصلاة بإيماء الحاجب وما شابه ذلك هي من الأمور الهامة التي تتوفّر الدواعي على نقلها، فلو كانت مشروعة لوجب على النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يبيّنها، وينقل ذلك أهل التواتر إلينا حتى يصير ذلك معلوماً لنا قطعاً، ولما لم يحصل ذلك علمنا أن المصير إلى هذا القول باطل.

جوابه:

يجاب عنه بجوابين:

الجواب الأول: أن عدم النقل لا يدل على عدم الوجдан، وعدم الوجدان لا يدل على العدم، كما أن العدم لا يدل على عدم الجواز.

الجواب الثاني: أن هذا منتفض بوجوب الوتر عندهم، حيث إن الوتر واجب عندهم مع أنه لم يعلم وجوبه قطعاً.

(١) ينظر: تقى الدين السبكي، الإبهاج شرح المنهاج، ج٣ ص٢٩ وعبد الكريم النملة، المذهب في علم أصول الفقه،

ج٤ ص١٨٣٧

(٢) تقى الدين السبكي، الإبهاج شرح المنهاج، ج٣ ص٢٩

بيان نوع الخلاف:

الخلاف هنا لفظي، لأن الحقيقة - وهم: المانعون من إجراء القياس في العبادات - مقصودهم: أن إثبات الحكم بالقياس ابتداء من غير أصل يقاس عليه، أو إثبات عبادة زائدة على العبادات الواردة في تلك الأصول ابتداء أو إثبات كيفية خاصة لتلك العبادات مما لا مجال للعقل فيه غير صحيح، وهذا يوافقهم عليه الجمهور - وهم الجizzون -، أما إجراء القياس مع توفر شروط القياس فهو صحيح، وهذا يؤيده الاستقراء والتبعد لكلام الفقهاء في جميع أبواب العبادات، فإنه مملوء بالقياسات في العبادات^(١).

المعدول عن القياس وما لا يجري فيه:

المعدول به عن القياس لا يقاس عليه غيره، والخارج من القياس على أربعة أنواع^(٢):
أحدها: ما استثنى وخصص عن قاعدة ولم يعقل فيه معنى التخصيص فلا يقاس عليه غيره، كتخصيص أبي بردة بجواز تضحيه العتاق وتخصيص خزيمة بقبول شهادته وحده.
ثانيها: ما شرع ابتداء ولا يعقل معناه فلا يقاس غيره عليه لتعذر العلة، وتسميته معدولا عن القياس وخارجا عنه تجوز؛ لأنه لم يسبق له عموم قياس، ولا استثنى حتى يسمى خارجا عن القياس بعد دخوله فيه بل معناه أنه ليس منقيسا لعدم تعلق علته ومثاله أعداد الركعات ونصب الزكاة وما لا يعقل فيها معنى.

ثالثها: القواعد المبدأة العديمة النظير لا يقاس عليها غيرها مع أنها يعقل معناها؛ لأنه لم يوجد لها نظير خارج ما تناوله النص والإجماع، وتسميته خارجا عن القياس تجوز أيضا، وذلك كرخص السفر والممسح على الخفين ورخصة المضطر في أكل الميتة فإنما نعلم أن المسح على الخف إنما جوز لعسر النزع ومسيس الحاجة إلى استصحابه ولكن لا يقيس عليه العمامة والقفازين وما لا يستر جميع القدم؛ لأنها لا تساوي الخف في الحاجة وعسر النزع وعموم الواقع وكذلك رخصة السفر لا يشك في ثبوتها بالمشقة، ولكن لا يقاس عليها مشقة أخرى؛ لأن غيرها لا يشاركتها في جملة معانيها ومصالحها، فإن المرض لا يحوج إلى قصر الذات، وإنما يحوج إلى قصر الحل بالرد من القيام إلى القعود، ومن الركوع والسجود إلى الإيماء، وكذا إباحة الميتة

(١) عبد الكريم النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ٤ ص ١٩٤٧

(٢) عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار شرح أصول البذوي، ج ٣ ص ٣٠٣

للمضطر للحاجة بلا شك ولكن لا يقاس غيره عليه؛ لأن غيره ليس في معناه فهذه الأقسام لا يجري فيها القياس بالاتفاق.

رابعها: ما استثنى عن قاعدة سابقة تطرق إلى استثنائه معنى فيجوز أن يقاس عليه كل مسألة دارت بين المستثنى والمستبقي وشاركت المستثنى في علة الاستثناء عند عامة الأصوليين خلافاً لبعض أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - فتبين بهذا أن المراد من العدول به عن القياس هنا أنه لا يعقل معناه أصلاً، ويخالف القياس من كل وجه فإنه إذا كان موافقاً له من وجه يجوز القياس عليه^(١).



(١) عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار شرح أصول البذوي، ج٣ ص٢٠٣

٢-٧ المبحث الثاني: تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلف فيها
وفيه أربعة مطالب:

٢.٨.المطلب الأول: تعارض القياس مع عمل أهل المدينة

٢.٩.المطلب الثاني: تعارض القياس مع العرف

٢.١٠.المطلب الثالث: تعارض القياس مع سد الذريعة

٢.١١.المطلب الرابع: تعارض القياس مع شرع من قبلنا

تعارض القياس مع مصادر الشريعة المختلفة فيها

وفيه أربعة مطالب:

٢.٨ .المطلب الأول: تعارض القياس مع عمل أهل المدينة

في هذا المطلب سأتناول تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها عموماً، وعمل أهل المدينة خصوصاً، مع عرض أقوال العلماء فيها، وبيان مراد عمل أهل المدينة وهل ثمة تعارض بينه وبين القياس وإذا حصل فما الذي يقدم.

سبق أن بيّنت معنى التعارض والمراد منه لغة واصطلاحاً، وكذلك القياس، وعليه فلنأتكلم عن التعارض والقياس في هذا المطلب اكتفاء لما سبق ذكره.

من أصول مذهب السادة المالكية، والتي يبنون عليها مذهبهم عمل أهل المدينة، وقد اختلفت المالكية أنفسهم في المراد من عمل أهل المدينة إلى أقوال عدة منها:

١. أن روایتهم مقدمة على رواية غيرهم^(١).
٢. أن المراد بعمل أهل المدينة المنقولات المستمرة^(٢).
٣. أن ما أجمعوا عليه أولى من غيرهم ولكن لا تتنع مخالفته^(٣).
٤. وقيل أيضاً عمل أهل المدينة يراد به عمل الصحابة رضوان الله عليهم^(٤).
٥. وقال عبد الرحمن شعلان من المعاصرين: "عمل أهل المدينة هو ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة كلهم أو أكثرهم في زمن مخصوص سواء أكان سنه نقاً أو اجتهاداً"^(٥).

فالتعريف الأخير أدق للوصف بالعمل من غيره من التعريفات السابقة.

(١) ينظر: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تتح: محمد مظہر بقا، الناشر: دار المدنی، السعودية، الطبعة:

الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م عدد الأجزاء: ٣ ج ١ ص ٥٦٣

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٥٦٣

(٣) ينظر: الآمدي، الإحکام، ج ١ ص ٢٤٣

(٤) المرجع السابق، ج ١ ص ٢٤٣

(٥) ينظر: عبد الرحمن شعلان، أصول فقه الإمام مالك أداته النقلية^١ ج ٢ ص ٤٢١

تعارض القياس مع عمل أهل المدينة

تعارض القياس مع عمل أهل المدينة لا يخلو من حالين:

الحالة الأولى: أن يعارض القياس عمل أهل المدينة الذي طريقه النقل المستفيض وما لا مجال للرأي فيه، فهو حجة مقدم على المقاييس^(١).

الحال الثانية: أن يعارض القياس عمل أهل المدينة الذي طريقه الاستنباط والاجتهاد، فهو محل الخلاف بين المالكية أنفسهم، فمنهم من يرى أنه حجة كالأولى ويترك له القياس عند التعارض، ومنهم من يرى أنه ليس بحجة وأنه لا فرق بين علماء المدينة وغيرهم من العلماء في الاجتهاد، وأن العبرة ما عضده الدليل، أما غير المالكية فلا يرون حجيته أصلاً وعليه فلا يقدم على القياس عند التعارض^(٢).

تطبيقات لعمل أهل المدينة المخالفة للقياس وفيها ثلاث مسائل

المسألة الأولى: هل لحم الإبل والبقر والغنم من جنس واحد أم هو أحناس مختلفة؟
ذهب المالكية إلى عدم التفرقة بين لحم الإبل والبقر والغنم وقالوا إنه من جنس واحد، يقول الإمام مالك رحمه الله: "الأمر المجتمع عليه عندنا في لحم الإبل والبقر والغنم، وما أشبه ذلك من الوحوش أنه لا يشتري بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن يداً بيده، ولا بأس به، وإن لم يوزن إذا تحرى أن يكون مثلاً بمثلاً بيده"^(٣). فلا يكون التماطل والتقارب إلا من أحناس واحدة.

(١) ينظر: عبد الوهاب، المعونة، ج١ ص١٧٤ أبو الفضل القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج١ ص٤٧ الأمدي، الإحکام، ج١ ص٢٤٣ ابن قدامة، روضة الناظر، ج١ ص٤١٢ - ٤١١

(٢) ينظر: المراجع السابقة مع الصفحة والباجي، إحکام الفصول، ص٥١٢

(٣) ينظر: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أبيوبن وارت التجيي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) المتلقى شرح الموطأ، ج٢٦ ص٥٥ الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - الطبعة: الثانية، بدون تاريخ عدد الأجزاء: ٧

واشترط المالكية في ذلك في لحوم ذوات الأربع من بقية الأنعام ولحوم الوحش فهي أجناس واحدة يحرم فيها التفاضل، وأن اللحوم على ثلاثة أنواع: لحوم الأنعام والوحش صنف..^(١).

استدل المالكية على ذلك بما يلي:

casوا بين لحوم بقية الأنعام وأصل القوت، وقالوا بأن لحوم ذوات الأربع تتفق في الأغراض والمنفعة، فهو كالجنس الواحد، قياسا على أصول الأقوات فهي مختلفة المنافع والأغراض، فهي إذن أجناس مختلفة، فثبتت فيه قياس العكس^(٢).



(١) ينظر: الباقي، المتنقى شرح الموطأ، ج ٥ ص ٢٦

(٢) ينظر: المرجع السابق ج ٥ ص ٢٦ وقياس العلة هو "إثبات نقىض حكم الأصل في الفرع لتباينهما في العلة" ينظر: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتملي (الموفى: ٤٣٦هـ) المعتمد في أصول الفقه، ج ٢ ص ٤٤٤ تج: حليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ عدد الأجزاء: ٢

وساند المالكية قولهم أيضاً بعمل أهل المدينة، وقياس الطرد يقتضي أن تكون لحوم بقية الأنعام غير جنس واحد، قياساً على أصل الأقوات، بجامع أصول الأقوات فروع أصول هي أجناس فكانت أجنساً^(١).

والقول بأن اللحوم من جنس واحد أحد قول الشافعي وأحمد^(٢).
وذهب أبو حنيفة إلى أن لحم الإبل والبقر والغنم أجناس مختلفة؛ لا بأس بـلـحـمـ الـإـبـلـ وـلـحـمـ الـبـقـرـ بـلـحـمـ الـغـنـمـ وـلـحـمـ الـغـنـمـ بـلـحـمـ الـإـبـلـ اثنان بواحد يداً بيد ولا خير فيه نسيئة؛ لأنها فروع لأجنس مختلف، وهو رواية ثانية عن الشافعي وأحمد^(٣).

المسألة الثانية: إجراء حد القطع على النباش

كلمة النباش مأخوذة من نبش الشيء ينبع نباشاً، أي: استخرجه بعد الدفن، ونبش الموتى: استخراجهم، والنباش^(٤).

(١) ينظر : الباجي، المتنقي شرح الموطأ ج٥ ص٢٦ . قياس العكس هو" إثبات نقض حكم الأصل في الفرع لتبانيهما في العلة" ينظر: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتملي (المتوفى: ٤٣٦ هـ) المعتمد في أصول الفقه، ج٢ ص٤٤٤ تـح: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ عدد الأجزاء: ٢.

(٢) ينظر: الشريفي، معنى الحاج، ٢ ص٣٦٢ وابن الجوني، نهاية المطلب، ٢ ص١٠٥ وابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤ ص١٤٤

(٣) ينظر: محمد بن الحسن، الحجة على أهل المدينة، ٢ ص٦٤٠ و الشريفي، معنى الحاج، ٢ ص٣٦٢ وابن الجوني، نهاية المطلب، ٢ ص١٠٥ وابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤ ص١٤٤

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج٦ ص٣٥٠

ذهب المالكية إلى أن النباش إذا أخرج من القبر ما فيه القطع وبلغ قدر النصاب ففيه القطع.
قال الإمام مالك رحمه الله: «الأمر عندنا في الذي ينبعش القبور أنه إذا بلغ ما أخرج من القبر
ما يجب فيه القطع فعليه فيه القطع»^(١).

استدل المالكية بما يلي:

استدل المالكية في قطع النباش بعمل أهل المدينة فيما لا مجال للرأي فيه وهذا لا يفيد إلا
التوفيق فالنباش يشمله عموم قوله:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَلَّا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾

حَكِيمٌ [المائدة ٣٨].

وما رواه البيهقي بسنده عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «سارق أمواتنا كسارق
أحيائنا»^(٢) فقد سمعته عائشة رضي الله عنها سارقا.

وروي عن عبد الله بن الزبير أنه قطع نباشا وثبت عن غير واحد من الصحابة أن حكمه حكم
السرقة فيجب فيه القطع^(٣)، فرأى المالكية وجوب قطع النباش وبه قال أبو يوسف من الحنفية،
وهو قول الشافعي ومذهب أحمد، خلافا لأبي حنيفة ومحمد^(٤).

(١) ينظر: الباقي، المتنقى شرح الموطأ، ج ٧ ص ١٨١

(٢) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحسنوجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ) معرفة السنن والآثار ج ١٢ ص ٤٠٩

المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعه الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م عدد الأجزاء: ١٥

(٣) ينظر: الماوردي، الحاوي، ج ١٣ ص ٣١٣ وابن قدامة، المغني، ج ٩ ص ١٣١

(٤) ينظر: المرجع السابق وعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧ هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٦٩ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م عدد الأجزاء: ٧ والباقي، المتنقى شرح الموطأ، ج ٧ ص ١٨١

والقياس يقتضي عدم القطع؛ لعدم قطع آخذ المتع مما ليس بجز كالصحراء^(١).

المسألة الثالثة: حكم وضع الجائحة في الشمار(على من تكون وضع الجوائح في الشمار)

صورة المسألة: أن تباع الشمرة بعد بدو وظهور صلاحها، ثم قبل أن يقتصها المشتري فلتتها جائحة وآفة سماوية من ريح وحر ومطر أو بر وجراد، فتتلفت فهل الضمان على البائع أو المشتري؟

ذهب المالكية إلى أن الضمان يكون على البائع لا على المشتري، وذلك إذا تلف ثلث الشمرة فأكثر^(٢).

ومالك بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجائحة وقال وعلى ذلك الأمر عندنا^(٣).
وذهب الحنابلة إلى أن ما تخلّكه الجوائح من ضمان البائع وهو قول الشافعي في القديم، وقال أبو حنيفة إن الضمان على المشتري وهو مذهب الشافعي في الجديد^(٤).

(١) ينظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) رد المحتار على الدر المختار، ج٤ ص٩٤ الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م عدد الأجزاء: ٦

(٢) ينظر: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الشعيلي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ) المعونة على مذهب عالم المدينة، ج٩ ص١٠٢٠ المحقق: حميش عبد الحق، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة

(٣) ينظر: الباقي، المتقدى شرح الموطأ، ج٤ ص٢٣٢

(٤) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج٤ ص٨٠ والماوردي، الحاوي، ج٥ ص٢٠٥ وأحمد بن محمد بن حنفه بن حمدان أبو الحسين القدوسي (المتوفى: ٤٢٨هـ) التحرير للقدوري، ج٥ ص٢٤١١، تتح: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية أ. د محمد أحمد سراج ... أ. د علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام - القاهرةالطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ١٢

استدلال المالكية:

استدل المالكية بعمل أهل المدينة كما سبق بيان ذلك في قول الإمام مالك، ولم يمتنع آخر من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لو بعت من أخيك ثمرا، فأصابتهجائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟»^(١). وهذا الحديث صريح وواضح في الحكم فلا يعدل عنه^(٢).

٢٠.٩ المطلب الثاني: تعارض القياس مع العرف

تعريف العرف لغة: قال ابن فارس: (عرف) العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلة بعضه ببعض، والأخر على السكون والطمأنينة.
الأول العرف: عرف الفرس. وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه. ويقال: جاءتقطعاً عرفاً عرفاً، أي بعضها خلف بعض^(٣).

تعريف العرف اصطلاحا: تعدد عبارات أهل العلم في حد العرف أذكر منها ما يلي:

- ١ - أن العرف ما استقر في النفوس من جملة المنقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول^(٤).
- ٢ - وأفاد الجرجاني بأنه: ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول^(٥).

(١) مسلم، صحيح مسلم، ج٣ ص١١٩٠ باب وضع الجائحة، ترجمة: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٢) ينظر: ابن قدامه، المغني، ج٤ ص٨٠

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٤ ص٢٨١

(٤) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن حسين الغيتاوي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ) البناء شرح المدایة، ج٢ ص٨٢ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ١٣

(٥) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) التعريفات، ج١ ص١٤٩ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م عدد الأجزاء: ١

- ٣- ذكر عبد الوهاب خلاف أن العرف هو ما تعارف عليه الناس وساروا عليه من قول، أو فعل، أو ترك^(١).

فالعرف ما كان معروفا لدى الناس وتلقّوه بالقبول، سواء أكان فعلا، أم قولا، أم تركا، من موطن آخر، ومكان من مكان. ونعني بالعرف هنا العرف المعتبر شرعا وهو ما جاء موافقا لمقصود الشرع، والقياس قياس الأصولي والقاعدة العامة.

شرح التعريف وبيان أنواع العرف:

فالعرف ما تعارف عليه الناس وتآلفوا عليه، من قول أو فعل، حتى صار معروفا لديهم فأصبحوا يطبقونه في حياتهم ومعاملاتهم.

وينقسم العرف إلى قولي وعملي وعام وخاص:^(٢)

العرف القولي: ما تعارف عليه الناس من إطلاق لفظ على معنى معين، كإطلاق لفظ اللحم على الحيوان وعدم إطلاقه على السمك والطير. وإطلاق لفظ الولد على الذكر دون الأنثى.

العرف العملي: ما تعارف عليه الناس أمر عملي معين دون غيره، كبيع التعاطي وتقسيم المهر إلى مؤجل ومعجل.

العرف العام: هو الذي يتافق عليه الناس في كل البلاد أو معظمها، كالتعارف على بيع الاستصناع.

العرف الخاص: هو العادة التي تكون لفرد أو طائفة معينة أو بلد معين، كعادة شخص في أكله وتصرفاته، وتعارف التجار على تسجيل المبيعات في دفتر خاص وغيره^(٣).

(١) عبد الوهاب خلاف، أصول الفقه الإسلامي، ص ٨٥

(٢) المرجع السابق، ص ٨٥

(٣) ينظر: محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ج ١/ ٢٦٦ الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م عدد الأجزاء: ٢

إذا تعارض القياس مع العرف أيهما يقدّم:

يرى أهل العلم أن القياس إذا تعارض مع العرف يترك الحكم الثابت بالقياس ويعمل بالعرف، ولو كان العرف حادثاً؛ إذ العرف غالباً دليل الحاجة، فهو أقوى من القياس فيرجح عليه عند التعارض، فالعرف بمنزلة الإجماع عند عدم النص، وترجح العرف على القياس يعتبر عند الحنفية والمالكية من قبيل الاستحسان، مثل تعارف الناس على عقد الاستصناع^(١).

الآثار الفقهية في تعارض القياس مع العرف وفيها ثلات مسائل:

صورة المسألة: أن يتعارف أهل العلم على حكمٍ في مسألةٍ ما؛ إما لضرورةٍ أو حاجةٍ داعيةٍ إليها، ولا يُنقل عنهم غير المتعارف عليه إلا ما شدّ عن ذلك، ويكون هذا الحكم أو القول معارضًا للقياس أو القاعدة العامة كحكم عقد الاستصناع وغيره.

المسألة الأولى: حكم بيع لبن المرأة الحرة:

لأهل العلم في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أن بيع لبن بني آدم غير جائز شرعاً وهو حرام، ولا يجوز على وجه من الوجوه، وهو مذهب الحنفية وقول بعض الحنابلة^(٢).

وقد استدل الحنفية على هذا القول بالعرف، حيث قالوا: إن الناس لا يعدهون لبن بني آدم مالاً، ولا يباع في الأسواق، فهذا دليل على عدم ماليته فلا يجوز أن يباع^(٣).

القول الثاني: أن بيع لبن الآدميات جائز شرعاً وليس بحرام، فهو ظاهر يجوز شريه وبيعه؛ ولأن فيه منفعة، وهذا قول الممالكية وقال به الشافعية وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

(١) ينظر: عمر عبد الكريم الجيدى، العرف والعمل في المذهب المالكي، ص ١٧٧ وابن عابدين، مجموعة رسائل ابن عابدين، ج ٢ ص ١١٦ وابن الهمام، فتح القدير، ج ٧ ص ١٥ وليد العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها ص ٤٢٥ والأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ج ١ ص ٢٦٩.

(٢) ينظر: السرخسي، المبسوط، ج ٥ ص ١٢٥ وابن قدامة، المغني، ج ٤ ص ١٩٤

(٣) ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٥ / ص ١٤٥

(٤) ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطراولسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعيني المالكي (المتوفى: ٩٥٤ هـ) موهاب الجليل في شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

عدد الأجزاء: ٦ والماوردي، الحاوي الكبير، ج ٥ ص ٣٣٣ وابن قدامة، المغني، ج ٤ ص ١٩٦

استدل أصحاب القول الثاني بالقياس ووجهه أنه ابن طاهر متتفع به فجاز شريه وبيعه كلبن الشاة^(١).

فمن خلال النظر والتأمل في المسألة ندرك أنه قد تعارض دليل أصحاب القول الأول مع دليل أصحاب القول الثاني، حيث استدلّ الفريق الأول بالعرف والفريق الثاني بالقياس، وقد ترجمّح لدى تقديم القول الثاني لقوة أدلةّهم؛ ولأن دليل أصحاب القول الأول يعارضه عرف آخر وهو أن ابن الآدميّات معد للشرب عرفاً وشرعأً فجاز بيعه كالماء^(٢).

المسألة الثانية: في حكم المقارضة والمضاربة

معناها لغة: قرض أصل صحيح يدل على القطع والجذّ، يقال: قرست الشيء بالقراض، أي: قطعته، والقرض ما تُعطيه الإنسان من مالك لِتُقضاه، وكأنه شيء قد قطعه من مال، والقراض في التجارة، هو من هذا، وكأن صاحب المال قد قطع من ماله طائفة وأعطتها مقارضه ليتجزّر فيها^(٣).

وفي الشرع: دفع مال معلوم لمن يتجرّبه على جزء معلوم مشاع من الربح^(٤).
صورتها: أن يدفع جائز التصرّف ماله لمن يتاجر به، شريطة إعطاء جزء مقدر معلوم مشاع من الربح.

حكمها: أجمع أهل العلم على جواز القراض والمضاربة، ولم ينفل عنهم عدم صحة هذه المعاملة وإن كانت على خلاف القاعدة العامة؛ لاستئجار مجهول معدهم، لكنها مستثنى من الإجارة المجهول.

يقول ابن رشد: «ولا خلاف بين المسلمين في جواز القراض، وأنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام. وأجمعوا على أن صفتة أن يعطي الرجل المال على أنه يتجرّبه على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلا، أو رباعاً، أو نصفاً، وأن

(١) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج٤ ص١٩٦

(٢) ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج٥ ص٣٣

(٣) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٥ ص٧١

(٤) ينظر: منصور بن يونس بن صالح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الخبلى (المتوفى: ١٠٥١ هـ) الروض المربع شرح زاد المستقنع، ج١ ص٤٠

هذا مستثنى من الإجارة المجهولة، وأن الرخصة في ذلك إنما هي لوضع الرفق بالناس»^(١).

وأفاد الكاساني: أن القياس يقتضي عدم جواز المضاربة؛ لأنه استئجار بأجر مجهول بل بأجر معدهم، ولعمل مجهول، لكننا تركنا القياس بالكتاب العزيز والسنة والإجماع...والناس يتعاقدون المضاربة فلم ينكر عليهم بذلك تقرير لهم على ذلك؛ والتقرير أحد وجوه السنة، وأما الإجماع، فإنه روي عن جماعة من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - ولم ينقل أنه أنكر عليهم من أقرانهم أحد، ومثله يكون إجماعا^(٢).

وذكر القاضي عبد الوهاب: أنه لا خلاف بين الأمة في جواز القراض في الجملة، وإن اختلفوا في كثير من أحکامه...ولأن الضرورة داعية إليه لأن الناس حاجة إلى التصرف في أموالهم وتنميتها والتجارة فيها وليس كل أحد يقدر على ذلك بنفسه فدعت الضرورة إلى استئنافه غيره، وإنما لم يدخل في ذلك من يدخل فيه بأجرة معلومة ولأن العادة جارية من عهد الجاهلية إلى هذا الوقت بأن يعمل العامل في القراض بجزء من الربح فلما كان الأمر كذلك وجبت الرخصة فيه على نحو ما رخص في المساقات والأصل في البابين متقارب^(٣).

فدليل المالكية والحنفية العرف المستند على الإجماع، وهذا العرف يعارض القياس الذي يقتضي عدم جواز القراض ولكنها مستثنى من القاعدة كما أشرت سلفا.

المسألة الثالثة: الإجارة

الإجارة هي: «عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو على عمل معلوم بعوض معلوم»^(٤).

(١) أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد المخفي (المتوفى: ٥٩٥هـ) بداية المختهد ونهاية المقتضى، ج٤ ص٢١ الناشر: دار الحديث - القاهرة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٤

(٢) ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦ ص٧٩

(٣) ينظر: المعونة، القاضي عبد الوهاب، ج١ ص١١٩

(٤) منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) شرح منتهى الإرادات، ج٢ ص٢٤١، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م عدد الأجزاء: ٣

ذهب إلى حواز الإجارة جميع فقهاء الأمصار من الرعيل الأول، إلا ما حكى عن الأصم منها^(١).

وقد استدل أهل العلم على حوازها العرف وعموم الحاجة وما دل على تلك الحاجة هو العرف السائد لدى الناس^(٢).

ذكر ابن عابدين: «أن الإجارة مشروعة على خلاف القياس؛ لأنها بيع المنافع، المعدومة وقت العقد، وإنما جازت بالتعرف العام، لما فيها من احتياج عامة إليها، وقد تعارفوها سلفاً وخلفاً، فجازت على خلاف القياس، وصرح في الذخيرة بأن الإجارة إنما جازت لتعامل الناس^(٣).

فالناس محتاجون إلى تملك المنافع ك حاجتهم إلى تملك الأعيان، وليس كل أحد يملك داراً، ولا بعيراً، ولا دابة، ولا يلزم أصحاب الأموال إسکانهم وحملهم تطوعاً، وكذلك أصحاب الصنائع يعملون بأجر، ولا يمكن كل أحد عمل ذلك، ولا يجد متطوعاً به، فلا بد من الإجارة لذلك، بل ذلك مما جعله الله تعالى طريقاً للرزق، حتى إن أكثر المكاسب بالصناع^(٤).

وعليه فالإجارة جائزة شرعاً؛ للعرف وعموم الحاجة الملحة، ومستند هذا العرف الإجماع، علاوة على نصوص الكتاب والسنّة التي تعزز هذه الأدلة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، ومنه ما رواه البخاري من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر رجلاً من بني الديل هادياً خريتاً، وهو على دين كفار قريش، فدفعاً إليه راحلتيهما، وواعداه غار ثور بعد ثلاثة ليال براحتيهما صبح ثالث»^(٥).

وقد استدل المانعون بوجود الغرر في المعقود عليه، وهذا يمنع حوازها ويأبه القياس، فالقياس

(١) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٤ ص ٥

(٢) ينظر: أحمد فهمي أبو سنّة، العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ١٣٤

(٣) ابن عابدين، مجموعة ابن عابدين، ج ٢ ص ١١٧

(٤) ينظر: القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١ ص ٨٧٠ وابن قدامة، المغني، ج ٥ ص ٣٢١

(٥) البخاري، صحيح البخاري، ج ٣ ص ٨٩

يأتي جواز الإجارة مطلقاً لكون المعقود عليه الذي هو المنفعة غير موجود في الحال، لكننا جوزناها استحساناً لحاجة الناس إليها^(١).

وأفاد ابن رشد أن من شبه المانعين أن المعاوضات إنما يستحق فيها تسليم الثمن بتسليم العين كحال في الأعيان المحسوسة، والمنافع في الإيجارات في وقت العقد معروفة، فكان ذلك غرراً ومن بيع ما لم يخلق^(٢).

مع وجود الغرر المتحصل إلا أن أهل العلم قد أجموا على جوازها، لعموم الحاجة الماسة إليها، وأنها مستثنى من القاعدة.

٢.١٠ المطلب الثالث: تعارض القياس مع سد الذرائع

سد الذريعة لفظ مركب تركيباً إضافياً، مضاف ومضاف إليه، وما كان من الألفاظ كذلك فإنه يعرف بجزءه وما ترکب منها:

السد في اللغة: الجبل وال حاجز والمنع^(٣).

وردد اصطلاحاً على المعنى نفسه.

الذرائع في اللغة: الذرائع جمع ذريعة، و(ذرع) أصل واحد يدل على امتداد وتحرك إلى قدم^(٤).
وكلمة الذريعة وردت في اللغة على معانٍ عدة منها ما يلي:

١/ أنها تأتي بمعنى الوسيلة، يقال: تذرع فلان بذريعة أي توسل بوسيلة^(٥).

(١) ينظر: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، فتح القيدير، ج٩ ص٦٥
الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء ١٠

(٢) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج٤ ص٥

(٣) ينظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج٢ ص٤٨٦ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، عدد الأجزاء، ٦

(٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٢ ص٣٥٠

(٥) ينظر: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازى (المتوفى: ٥٦٦هـ)، مختار الصحاح، ج١ ص١١٢ تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ١

٢/ أنها ترد ويراد منها السبب إلى الشيء فيقال: فلان ذريعي إليك أي سببي وصلي الذي أتسبب به إليك^(١).

٣/ أنها تدل على: ناقة يستر بها الرامي يرمي الصيد. وذلك أنه يتذرع معها ماشيا^(٢).
معنى الذرائع اصطلاحا:

سلك أهل العلم في بيان معنى الذريعة اصطلاحا مسلكين، المسلك الأول: بيان معناها بمعنى العام، والمسلك الثاني: بيان معناها بمعنى الخاص.

وقد أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية كلا المسلكين، المعنى العام والخاص حيث قال: «والذريعة ما كان وسيلة وطريقا إلى الشيء، لكن صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى فعل حرم...»^(٣).

ويقول القرافي: «اعلم أن الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها، وتكره وتندب وتباح، فإن الذريعة هي الوسيلة، فكما أن وسيلة الحرم محمرة فوسيلة الواجب واجبة كالسعى للجمعة والحج وموارد الأحكام على قسمين، مقاصد وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها ووسائل وهي الطرق المفضية إليها وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحريم وتحليل، غير أنها أخفض رتبة من المقاصد في حكمها، والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل وإلى أقبح المقاصد أقبح الوسائل وإلى ما يتوسط متوسطة»^(٤). نلحظ أن القرافي رحمه الله بين الذريعة بمعناها العام حيث أفاد أن الذريعة هي الوسيلة. ومن أهل العلم الذين فسروا الذريعة بمعناها الخاص:
عبد الوليد الباقي قال: المسائل التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحظور^(٥).

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٨ ص٩٦ مادة/زرع

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٢ ص٣٥٠

(٣) تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) الفتاوی الكبير، ج٦ ص١٧٢، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ - ١٤٥٥هـ، عدد الأجزاء: ٦

(٤) القرافي، الفروق، ج٢ ص٣٣

(٥) عبد الوليد الباقي، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص٧٥٣ تج: عبد الجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.

أن أصل تلك العبادة غير حرام، لكنّ فعلها تفضي إلى الحرام.

ويقول ابن العربي المالكي المعافي: كل عمل ظاهر الجواز يتوصل به إلى محظوظ^(١).

وأفاد القرطبي أن الذريعة: عبارة عن أمر غير منوع لذاته، ولكن يخاف من ارتكابه الوقع في المحظوظ^(٢).

وقال الشاطبي الذريعة: حقيقتها التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة^(٣).

والناظر يدرك أن هذه التعريفات متداخلة ومتقاربة، فأصل المسألة غير منوعة ولكن في تعاطيها مفضية إلى فعل منوع.

فسد الذرائع هو: حسم مادة وسائل الفساد دفعاً لها فمتي كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة للمفسدة منع ذلك الفعل^(٤).

أنواع الذرائع:

اشتهر المالكية بالأخذ بسد الذرائع في الأحكام وهم أكثر من قال به، وهو أصل من أصولهم ثم يتبعهم الحنابلة، ولم يأخذ به الشافعية والحنفية سوى المنصوص عليها فقط ثم قاسوا عليها، ولكن ينبغي الإشارة إلى أنواع الذرائع لبيان محل الخلاف منها، وما لا خلاف فيها، فإن من الذرائع ما هو مجمع على سدها ومنعها وحسم مادتها، كحفر الآبار في طرق المسلمين فإنه وسيلة إلى إهلاكهم، وكذلك إلقاء السم في أطعمةهم، وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى عند سبها، فقد أجمعت الأمة على سد مثل هذه الذرائع وعدم فتحها، ومنها أيضاً ما هو مجمع عليه لدى الأمة على فتحها وعدم منعها وهي ذريعة ووسيلة لا تسد

(١) ينظر: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافي الشيباني المالكي (المتوفى: ٥٤٣ هـ) أحكام القرآن، ترجمة محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م عدد الأجزاء: ٤

(٢) ينظر: محمد بن أحمد بن أبو بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه السنة وأي الفرقان، ج ٢ ص ٢٤٨

تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى

(٣) ينظر: الشاطبي، المواقفات، ج ٥ ص ١٨٣

(٤) ينظر: القرافي، الفروق، ج ٢ ص ٣٢

ولا تسحم مادتها أو تمنع، كالممنع من زراعة العنبر خشية الخمر فإنه لم يقل به أحد، وكالممنع من المجاورة في البيوت خشية الزنى، وقسم اختلف فيه العلماء هل يسد أم لا؟ كبيع الرجل على بيع أخيه وهو منهي عنه، وكذلك نكاح التحليل، ومنع المتصدق من ابتياع صدقته^(١).

وعليه فالذرائع ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما أجمعت الأمة على سدها ومنعها.

النوع الثاني: ما أجمعت الأمة على فتحها وعدم منعها.

النوع الثالث: ما هو محل الخلاف بين أهل العلم، من حيث السد والفتح.
وإذا تعارض القياس مع سد الذرائع فإن العمل بسد الذرائع هو المقدم؛ إذا كان إفشاء الذريعة إلى المفسدة قطعياً بالاتفاق، وكذلك إذا كان إفضاها إلى المفسدة ظنياً، أو
كثيراً على الراجح.

أما إذا كان إفشاء الذريعة إلى المفسدة نادراً، فإن القياس هو المقدم في هذه الحالة^(٢).

الآثار الفقهية في تعارض القياس مع سد الذرائع وفيها ثلث مسائل:

صورة التعارض بين القياس والقاعدة العامة والعمل بسد الذرائع في الشاهد الآتي:

تغريب المرأة البكر ونفيها إذا زنت، قياساً على الرجل البكر، بجامع الزنا والبكارة، استناداً على ما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: «البكر بالبكر جلد مئة ونفي سنة»^(٣). فالقاعدة هي أن من زنا وهو بكر أنه يجلد ويغرس عاماً، وهذا هو قول الشافعية والحنابلة^(٤). وقد استدل المالكية بسد الذريعة على أن المرأة الحرة لا تغرس؛ حفاظاً على صياتها وعرضها وأن مقرّها في بيتها^(٥) وبه قال الحنفية فلا يرون التغريب أصلاً؛ لأنه زيادة على النص وعرضة للمغرب على الفساد وانتهاك الحرمات والأعراض، وانتفاء الحياة وتعاطي على الزنا أيضاً. للحظ أن القياس الذي استدل به أصحاب القول الأول قد تعارض مع العمل بسد الذريعة

(١) ينظر: القرافي، الفروق، ج ٢ ص ٣٢

(٢) وليد بن إبراهيم العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها ص ٧٢٨

(٣) مسلم، صحيح مسلم، ج ٣ ص ١٣١٦

(٤) ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ١٣ ص ١٩٣ وابن قدامة، المغني، ج ٩ ص ٤٩

(٥) ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٧ ص ٣٩، والقاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١ ص ١٣٨١

عند أصحاب القول الثاني.

وبعد بيان صورة المسألة نضرب ثلاثة أمثلة من الآثار الفقهية:

المسألة الأولى: في بيان حكم نكاح التحليل

صورتها: رجل طلق زوجته ثلاثة، فبانت منه البينة الكبرى، فلا تحل له من بعد، ثم يأتي رجل آخر ويعقد عليها، اتفاقاً مع ولد أمها، بقصد الإحلال لزوجها الأول، دون اعتباره شرطاً في العقد، **فالأهل العلم في هذه المسألة قولان:**

القول الأول: أن هذا النكاح باطل فلا يصح، وهو قول أبي يوسف من الحنفية، وقال به المالكية، وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة.

جاء في الهدایة: عن أبي يوسف رحمه الله أنه يفسد النكاح؛ لأنه في معنى الموقت فيه ولا يحلها على الأول لفساده^(١).

وأفاد القاضي عبد الوهاب أن نكاح المخلل لا يصح^(٢).

وذكر ابن قدامة: أن نكاح المخلل لا يصح وأنه باطل، وأنه ظاهر المذهب، وإن نوى من غير شرط^(٣). وقد ذكر أصحاب هذا القول من الحكمة في منعه ما يلي:

قال الشاطبي: «نكاح التحليل لم يقصد به ما يقصد بالنكاح، إنما قصد به تحليلها للمطلق الأول بصورة نكاح زوج غيره، لا بحقيقة، فلم يتضمن غرضاً، من أغراضه التي شرع لها. وأيضاً، فمن حيث كان لأجل الغير لا يمكن فيه البقاء معها عرفاً أو شرطاً؛ فلم يمكن أن يكون نكاحاً يمكن استمراره»^(٤).

(١) علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المغیناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣ هـ) الهدایة في شرح بداية المبتدی، ج ٢ ص ٢٥٨ تلح: طلال يوسف، الناشر: دار أحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: ٤

(٢) القاضي عبد الوهاب، المعونة ج ١ ص ٨٢٩

(٣) ينظر: شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٨٢ هـ)، المطبوع مع المقنع والإنصاف، ج ٢ ص ٤٠٥ تلح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م عدد الأجزاء: ٣٠

(٤) الشاطبي، المواقفات، ج ١ ص ٣٩٧

ويقول الباقي: «أنه أراد تعجيل استباحة البضع على الوجه المخظور كالنكاح في العدة»^(١).
وأفاد شيخ الإسلام ابن تيمية: أن تحليل هذا النكاح أدى إلى مفاسدة كبيرة، منها تحليل ما لا يحل كتحليل الأم وبنتها، ومنها أيضاً عدم وجود الكفاءة فيه ونكاح المرأة من غير كفاء مكره أو مشروط فيه رضا الأولياء، أو باطل وغالباً لا يراعى فيه شيء من ذلك^(٢).

وعليه كان نكاح التحليل محظياً باطلأ عملاً بسد الذريعة واستناداً إلى ما جاءت به النصوص منها قوله صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المخلل والمخلل له»^(٣).

ومنها أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟»، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «هو المخلل، لعن الله المخلل، والمخلل له»^(٤).

القول الثاني: أن نكاح التحليل صحيح غير باطل، وهو المذهب عند الحنفية، والشافعية، وقول الظاهرية.

أفاد المرغيناني أنه إذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكره، فإن طلقها بعد ما وطئها حلت للأول لوجود الدخول في نكاح صحيح إذ النكاح لا يبطل بالشرط^(٥).

وقال الشيرازي: بأن الزواج على نية التحليل يصح، فإن تزوج على هذه النية صح النكاح لأن

(١) ينظر: الباقي، المنتقى، ج٣ ص٣٠

(٢) ينظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج٦ ص٢٦٤

(٣) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الصحاك، الترمذى، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) سنن الترمذى، ج٣ ص٤١٩ تـ: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، عدد الأجزاء: ٥ قال الترمذى حديث حسن صحيح

(٤) ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماحة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجة، ج١ ص٦٢٣ تـ: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبي، عدد الأجزاء: ٢ والحديث حكم عليه المحقق بالحسن وكذلك الألبانى وشعب الأرناؤوط.

(٥) المرغينانى، المداية، ج٢ ص٢٥٨

العقد إنما يبطل بما شرط لا بما قصد^(١).

وذكر ابن الحزم: أنه لو رغب المطلق ثلاثة إلى من يتزوجها ويطئها ليحلها له فذلك جائز إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه إياه^(٢).

وعليه فالقاعدة أن النكاح إذا وقع مستكملاً للأركان والشروط فإنه يحكم بصحته، إلا أن هذه القاعدة تعارضت مع العمل بسد الذريعة، وسبب هذا الاختلاف مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم: «لعن الله المخلل، والمخلل له»^(٣). فمن فهم أن اللعن هنا يفيد التأثيم فقط، فإنه يقول بصحة العقد، ومن رأى أن اللعن أفاد التأثيم وهو الفساد، فيقول بفساد العقد تشبيهاً بالنهي الذي يدل على فساد المنهي عنه^(٤).

المسألة الثانية: توريث القاتل من مورثته:

أجمع أهل العلم على أن من قتل مورثه، حجب من الميراث، عملاً بنقيض قصده.

قال السرخسي: «لا يرث القاتل بغير حق من المقتول شيئاً»^(٥). فالقاتل لا يرد مورثته على أي وجه من الوجوه.

ويقول القاضي عبد الوهاب: «إن قاتل العمد لا يرث»^(٦).

وأفاد الشيرازي: «أنه لا يرث القاتل بحال وهو الصحيح»^(٧).

(١) ينظر: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المهدب في فقة الإمام الشافعى، ج٢ ص٤٧٤ الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ٢.

(٢) ينظر: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المخلل بالآثار، ج٩ ص٤٢٢ الناشر: دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: ١٢.

(٣) نظر التخريج في الصفحة ٦٣

(٤) ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج٣ ص٨١

(٥) السرخسي، المبسوط، ج٣٠ ص٣١

(٦) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج١ ص١٦٥١

(٧) الشيرازي، المهدب، ج٢ ص٤٠٧

وذكر ابن قدامة إجماع أهل العلم فقال: «أجمع أهل العلم على أن قاتل العمد لا يرث من المقتول شيئاً»^(١).

وقد ذكر أهل العلم الحكمة التي تفيد منع القاتل من إرث المقتول أنه يقع كثيراً قتل المورث الوارث ليحوز بيرثه، فيجب أن تكون الحالة تأييسه عما قصده، دفعاً وقطعاً عن تلك المفسدة، فيمنع من الميراث لاستعجاله وعملاً بنقيض قصده^(٢).

أفاد الشيرازي: أن القاتل حرم الإرث حتى لا يجعل ذريعة إلى استعجال الميراث فوجب أن يحرم بكل حال لجسم الباب^(٣).

وما يساند العمل بسد الذريعة في هذه المسألة ويعاضده ما رواه ابن عباس من قوله صلى الله عليه وسلم «لا يرث القاتل من المقتول شيئاً»^(٤).

ونلحظ أن العمل بسد الذريعة يعارض القاعدة العامة المفاداة من قوله تعالى ﴿يُوصِّيَكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] ^ص^٥

(١) ابن قدامة، المغني، ج٦ ص٣٦٤

(٢) ينظر: القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج١ ص١٦٥٢ وأحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ«الشاه ولی الله الدھلوي» حجة الله البالغة، ج٢ ص١٨٨ تحق: السيد سابق، الناشر: دار الجليل، بيروت — لبنان الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ — ٢٠٠٥ م عدد المجلدات: ٢

(٣) الشيرازي، المذهب، ج٢ ص٤٠٧

(٤) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بحراً بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندى (المتوفى: ٥٢٥٥ هـ) سنن الدارمي، ج٤ ص١٩٨٨ حسین سلیم اسد الدارانی، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ — ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٤

المسألة الثالثة: الفرار من الزكاة:

صورة المسألة: أن يكتمل عند إنسان نصاب الزكاة، ثم يهب أو يتصدق أو يبع شيئاً منها فينقض النصاب قبل حلول الحول فراراً من الزكاة، فهل عندئذ تجب عليه الزكاة أو يعامل بنقيض قصده فتوجب عليه الزكاة؟ لأهل العلم فيها قولان:

القول الأول: ذهب المالكية والحنابلة إلى وجوب الزكاة على الفارّ منها.

ذكر الخليل: أن من هرب وفرّ من الزكاة تحالياً، فأسقط منها بيع أو غيره أخذ منه ولو بعد حولان الحول على القول الراجح^(١).

وأفاد الزركشي: أن من ملك النصاب ثم أنقض منه بيع أو إبدال أو غيره؛ فراراً من الزكاة لم تسقط عنه ولا تبطل؛ لوجود السبب وهو إنعقاد الحول وملك النصاب^(٢).

فأوجب أصحاب القول الأول الزكاة على الفارّ منها عملاً بنقيض قصده؛ سداً للذرية، حيث قصد قصداً سيئاً بإسقاط الزكاة.

يقول ابن قدامة: وأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه، فلم يسقط، كما لو طلق امرأته في مرض موته، وأنه لما قصد قصداً فاسداً، اقتضت الحكمة معاقبته بنقيض قصده^(٣).

القول الثاني: أن الزكاة ليست واجبة على من فرّ منها، وإليه ذهب الحنفية والشافعية. فمن له نصاب أراد منع الوجوب عنه؛ فالحيلة أن يتصدق بدرهم منه قبل التمام، أو يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم، واختلقو في الكراهة، ومشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمة الله تعالى دفعاً للضرر عن الفقراء، وقول محمد هو الكراهة^(٤).

(١) ينظر: محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ) منح الجليل شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر – بيروت، تاريخ النشر: ١٩٨٩هـ / ١٤٠٩ م عدد الأجزاء: ٩.

(٢) ينظر: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٦٧٧٢هـ)، شرح الزركشي، ج ٢ ص ٤٥٩ الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ٧.

(٣) ابن قدامة، المغني، ج ٢ ص ٥٠٤

(٤) ينظر: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٥٩٧٠هـ)، الأشباه والنظائر، ج ١ ص ٣٥١ وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ ر Kirby عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١

إذا ملك الرجل نصابا في الحول، ثم أخرج بعض النصاب عن ملكه قبل حلول الحول، لم يخل
حاله من أحد أمرين:

إما أن يفعل ذلك فرارا من الزكاة، أو غير فرار، وإن فعل ذلك فرارا كمن معه أربعون شاة باع
منها قبل الحول شاة، أو مائتا درهما أفق منها درهما هربا من الزكاة وفرارا من الوجوب، ففرار
مكروه، وهو مسيء به، ولا زكاة عليه^(١).

فالزكاة لا تجحب على من ملك النصاب ثم أسقط منها نصيبا بإبدال أو بيع أو هبة أو صدقة
 فهو مسيء، أما فراره فمكروه.

إذ القاعدة العامة في توافر الأسباب والشروط وانتفاء الموانع وقد وجدت، حيث لم يبلغ
النصاب أيضا ولم يحل الحول فانتفت الزكاة لفقدان الشروط والأسباب.

فالناظر يدرك أن العمل بسد الذريعة عند أصحاب القول الأول قد تعارض مع القاعدة العامة
 عند أصحاب القول الثاني.

٢.١١ .المطلب الرابع: تعارض القياس مع شرع من قبلنا

الإسلام دين واحد وهو دين جميع الأنبياء والمرسلين قاطبة، فهم متفقون من حيث أصل
الإيمان، وقد بوب لذلك الإمام البخاري في صحيحه، فقال: "باب ما جاء في أن دين الأنبياء
واحد"^(٢).

وقال ابن تيمية: "فصل في توحد الملة وتعدد الشرائع وتنوعها، وتوحد الدين الملي دون
الشرعى"^(٣). فهذا هو وجه الاتفاق بين الشرائع السابقة.

(١) ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ١٩٦

(٢) ينظر: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، معلم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ج ١، ص ٢٢٦ الناشر: دار ابن
الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧ هـ عدد الأجزاء: ١

(٣) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى" (١٩/ ١٠٦، ١٠٧)

أما وجه الاختلاف فهو من حيث الشرائع والتطبيق والمناهج ومفردات الأحكام، فالمقصود أن كلنبي إنما تعبده الله بشريعة خاصة به، أما الدين الجامع وهو الإسلام فإنه عام لجميع الأنبياء، وهذا معنى توحد الملة والدين، وتعدد الشرائع والمناهج، ولما جاء الرسول صلى الله عليه وسلم نسخت شريعته جميع الشرائع الماضية، فرسالته مهيمنة على ما سبقها^(١).

فسريع من قبلنا من الأصول التي اختلف فيها العلماء، وهو اختلاف مبني على قول الأصوليين هل النبي صلى الله عليه وسلم كان متبعاً بشرع أحد من الأنبياء السابقة أم لا؟ فذهب جمهور أهل العلم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متبعاً بشرع من كان قبله من الأنبياء السالفة قبلبعثة، وذهب بعضهم إلى أنه لم يكن متبعاً بشرع الماضين قبل بعثته، وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة و اختيار الآمدي، وقال قوم إن ذلك جائز عقلاً لا شرعاً، وهو اختيار فخر الدين، ويرى الآخرون القول بالتوقف وعدم اختيار أي قول معين،^(٢).

إلا أن هذا الخلاف لا ثمرة مرجوحة فيه من حيث الجانب العملي إلا ما أقره صلى الله عليه وسلم بعد النبوة، وهذا ليس هو الأصل المقصود من عرض مسألة شرع من قبلنا هنا إنما أعني بعرضه في خلاف الأصوليين من حيث الاحتجاج بما كان بعد بعثته صلى الله عليه وسلم فهل هذا يعتبر شرعاً لنا أم لا؟.

تحرير محل النزاع في المسألة وفيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن شرع من قبلنا شرع لنا إجماعاً

القول الثاني: أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا إجماعاً

القول الثالث: وهو القول بالتفصيل

(١) ينظر: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ج ١ ص ٢٢٦

(٢) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر، ١ ص ٤٥٧

أما القول الأول: أن شرع من قبلنا شرع لنا إجماعاً وهو ما ثبت أولاً أنه شرع من قبلنا وذلك بطريق صحيح، وثبت ثانياً أنه شرع لنا. وذلك كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِمْنَوْا كِتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كِتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

والقول الثاني: وهو الذي يكون فيه شرع من قبلنا غير حجة إجماعاً، فهو أحد أمرين:
الأول: ما لم يثبت بطريق صحيح أصلاً، كالمأخذ من الإسرائييليات.
والثاني: ما ثبت بطريق صحيح أنه شرع من قبلنا وصرح في شرعنا بنسخه كالآصرار والأغلال التي كانت عليهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَضْعَفُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

أما القول بالتفصيل: هو ألا يرد في شرعنا ما ينسخه ويبطله، فإن ورد في شرعنا ما ينسخه لم يكن شرعاً لنا بلا خلاف، وكما هو معلوم أن هذا لا يكون في أصول الدين والعقيدة^(١).
 وإذا سكت شرعنا عن شرع من قبلنا بحيث لم يثبته ولم ينفعه فهل يعتبر ذلك شرعاً لنا أم لا؟ للعلماء في ذلك قولان:

القول الأول وهو ما ذهب إليه أكثر الحنفية والأظہر عند المالکية وبعض الشافعية والصحيح عند الحنابلة: أن شرع من قبلنا شرع لنا، فما قصّ الله تعالى منها علينا من غير إنكار أو قصّه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير إنكار فإنه يلزمنا على أنه شريعة رسولنا - عليه السلام -، إذ شرع من قبلنا شرع لنا، فيلزم العمل بها حتى يقوم الدليل على تركها، إذ شرع من قبلنا شرع لنا، فيلزم العمل بها حتى يقوم الدليل على تركها^(٢).
واستدلوا بجملة من الأدلة منها ما يلي:

(١) ينظر: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، معلم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ج ١ ص ٢٢٦

(٢) ينظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، ص ٢١١ وابن العربي، أحكام القرآن، ص ١٢٦ والجويني، البرهان، ص ١٨٨ والقاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه، ص ٢ ٣٩٢

قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالذِّي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ وَمَا

وَصَّانَا إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ﴿١٣﴾ [الشورى: ١٣] ، والدين شامل للأصول

والفروع، وبقوله تعالى بعد ذكر المرسلين يخاطب نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم -

قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيهِدَنَاهُمْ أَقْتَدَهُمْ﴾ [آلأنعام: ٩٠] ، فأمره بالاقتداء بهم، والأمر للنبي - صلى الله عليه وسلم - أمر لأمته ما لم يرد التخصيص به^(١).

القول الثاني: ذهب بعض الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية ورأية عند الحنابلة: إلى أن

شرع من قبلنا ليس شرعا لنا، وتنتهي رسالة كل نبي بوفاته^(٢).

وأفاد الباقي أن طائفة من المالكية والشافعية وبعض أصحاب أبي حنيفة ذهبوا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن متبعاً بشرعية أحد من الأنبياء السابقة، وأن شريعته نسخت الشرائع كلها ما عدا أصول الإيمان^(٣).

(١) عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب الجديع العنزي، تيسير علم أصول الفقه، ١٦٧ ص، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م عدد الأجزاء: ١

(٢) ينظر: عبد العزير البخاري، كشف الأسرار، ٢١١ ص

(٤) ينظر: أبو الوليد الباقي، ٦٠٠ ص

ونقل بدر الدين الزركشي عن النووي أن الأصح أنه ليس بشع لنا، وهذا هو اختيار الغزالى في آخر عمره، وقال ابن السمعانى: إنه المذهب الصحيح، وكذا قال الخوارزمي "لأنه لما بعث معاذًا إلى اليمن لم يرشده، بل ذكر له الكتاب والسنن والاجتهد"^(١).

وقال أبو الخطاب في إحدى الروايتين عن أَحْمَدَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مُتَبَعِّدًا بَشَرْعَ مِنْ قَبْلِنَا، وَلَا يَعْتَبِرُ شَرْعًا لَنَا^(٢).

واستدلوا على قولهم بما يلي:

قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ﴾ [٤٨]

[المائدة: ٤٨]، قوله عليه الصلاة والسلام « كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود»^(٣). فدل على أن كل نبي يختص شرعه بقومه، ومشاركتنا لهم تمنع الاختصاص، وكذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما بعث معاذًا إلى اليمن قال: "بِمِنْ حَكْمٍ؟" فذكر الكتاب، والسنن، والاجتهد ولم يذكر شرع من قبلنا، وصوبه النبي - صلى الله عليه وسلم - ولو كانت من مدارك الأحكام لم يجز العدول إلى الاجتهد، إلا بعد العجز عنها^(٤).

وأفاد الغزالى أنه - صلى الله عليه وسلم - لو كان متبعاً بها للزمه مراجعتها والبحث عنها، ولكن لا يتوقف في الظهور ورمي المصنفات والمواريث، ولكن يرجع أولاً إليها لا سيما أحكام هي ضرورة كل أمة فلا تخلو التوراة عنها، فإن لم يراجعها لأندرسها وتحريفها فهذا يمنع التعبد، وإن كان ممكناً فهذا يوجب البحث والتعلم ولم يراجع قط إلا في رجم اليهود ليعرفهم أن ذلك ليس مخالفًا لدينهم^(٥).

(١) ينظر: البحر المحيط، الزركشي، ٣٨ ص ٨

(٢) ينظر: محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي (المتوفى: ٥١٠ هـ) التمهيد في أصول الفقه، ج ٢ ص ٤١٦ تج: مفید محمد أبو عمسمة، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى

(٣) الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥ م، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الأجزاء: ٤

(٤) مسلم، صحيح مسلم، ج ١ ص ٣٧٠

(٥) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر، ١ ص ٤٥٩

(٦) الغزالى، المستصفى، ١ ص ١٦٦

والناظر يدرك أن ما ورد من المسائل في شرع من قبلنا لا تخرج عن أحد الأمرين:

الأمر الأول: أن يقرّ شرعنا العمل بها، فتصبح شرعاً لنا، ويكون الخلاف حينئذ خلافاً اصطلاحياً.

الأمر الثاني: أن يخالف شرعنا شرع من قبلنا، فلا يكون حينئذ شرع من قبلنا دليلاً صالحًا للاحتجاج به في شرعنا^(١).

وعليه فالمراد بشرع من قبلنا عند الأصوليين هو: ما نقل إلينا من الشرائع السماوية الماضية عن طريق الكتاب والسنة الصحيحة^(٢).

وبعد هذا العرض، فدليل شرع من قبلنا قد يتعارض مع القياس، فيكون الخلاف حقيقة بين النصوص النقلية والقياس، وهو ما أعنيه بالتعارض بين القياس وشرع من قبلنا، وللعلماء في تقديم أحدهما على الآخر لا بد من أمرین:

الأمر الأول: أن يكون التعارض بين القياس وشرع من قبلنا من قبيل التعارض الكلي أي: من كل وجه، فعندئذ يقدم شرع من قبلنا على القياس، فالقياس في هذه الحالة فاسد الاعتبار، أما إن كان المراد بالقياس القاعدة العامة فإن التعارض حينئذ يكون بين دليل شرع من قبلنا وبين الدليل على هذه القاعدة، وحينئذ لا بد أن يكون أحدهما ناسحاً والآخر منسوباً.

الأمر الآخر: أن يكون التعارض بين القياس وشرع من قبلنا من قبيل التعارض الجزئي أي: من وجه دون وجه، فالعمل في هذه الحالة هو الأخذ بكل الدليلين على وجه لا يتحقق المعارضة بينهما^(٣).

(١) ينظر: وليد بن إبراهيم العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها، ص ١٣٨

(٢) ينظر: عياض بن نامي بن عوض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جملة، ص ١٨٩ الناشر: دار التدميرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م عدد الأجزاء: ١

(٣) ينظر: وليد بن إبراهيم العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها، ص ٤٢٥

الآثار الفقهية في تعارض القياس مع شرع من قبلنا وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم القرعة، والقرعة هي: طريق شرعي للتعيين عند تزاحم الحقوق^(١).

اختلاف أهل العلم في الحكم بالقرعة على قولين:

القول الأول: أن القرعة جائزة شرعاً، وهي طريق شرعي مباح، وإليه ذهب جمهور الفقهاء^(٢).

أفاد القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى ﴿إِذْ يُلْقَوْنَ أَقْلَمَهُمْ أَيْهُمْ يَكُفُّلُ مَرِيمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَحْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران ٤٤] أن القرعة مذهب جمهور الفقهاء واستدل بعض

علماء المالكية بهذه الآية على إثبات القرعة، وهي أصل في شرعنا لكل من أراد العدل في القسمة، وهي سنة عند جمهور الفقهاء في المستويين في الحجة ليعدل بينهم وتطمئن قلوبهم وترتفع الظنة عنمن يتولى قسمتهم، ولا يفضل أحد منهم على صاحبه إذا كان المقسم من جنس واحد اتباعاً لكتاب والسنة^(٣).

وورد عن الإمام مالك أن القرعة تكون بين المتساوين في السبب الذي يقع من أجله؛ كإفراج النبي صلى الله عليه وسلم بين نسائه في الغزو، ولأنهن متساويات في أن ليس عليه أن يخرج بواحدة منها^(٤).

وقد أثبت الإمام الشافعي القرعة في غير موضع في كتابه الأم، والأصل فيها كتاب الله عز

(١) ينظر: أبو عمر ذبيان بن محمد الذبيان، المعاملات المالية أصلالة ومعاصرة، ٣٨٨ ص ١٧ الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٣٢ هـ عدد الأجزاء: ٢٠

(٢) ينظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٥٣٩ ص ٢٩٣ الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ عدد الأجزاء: ١٣

(٣) ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الانصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، ٤ ص ٨٦ تعلق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

(٤) ينظر: أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (المتوفى: ٤٥١ هـ)، الجامع لمسائل المدونة، ٢٤٥ ص ٢٠ تعلق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م عدد الأجزاء: ٢٤

وحل، وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

وقد ذكر الإمام النووي صحة الإقراض في القسم بين الزوجات وفي الأموال وفي العتق ونحو ذلك، وبإثبات القرعة في هذه الأشياء قال الشافعي وجماهير العلماء^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والقرعة يقول بها أهل المدينة ومن وافقهم كالشافعي وأحمد وغيرهما»^(٣).

واستدل أصحاب القول الأول على قولهم بقوله تعالى ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيْهُمْ يَكُنْ فُلْ مَرِيمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَحْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤] وقوله تعالى ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدَحَّضِينَ﴾ [الصفات: ١٤] أن هذه الآيات أصل في العمل بالقرعة، وهو شرع من قبلنا، وقد دلّ شرعنا عليه^(٤).

القول الثاني: أن الحكم بالقرعة غير جائز، وهذا ما قال به بعض الحنفية، فلم يجوز استعمال القرعة في دعوى النسب ودعوى الملك وتعيين العتق^(٥).

تعليقهم على قولهم: قالوا القرعة في معنى القمار؛ لأنها تعليق الاستحقاق بخروج القرعة والقمار حرام، وفيه أيضاً معنى الاستقسام بالأزلام وهو منهى عنه^(٦).

(١) ينظر: الشافعي، الأم، ج ٨ ص ٣

(٢) ينظر: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٥٦٧٦)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٥ ص ٢٠٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات)

(٣) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٥٧٢٨) مجموع الفتاوى، ٢٠ ص ٣٨٧ تلح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: جمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

(٤) الشافعي، الأم، ج ٨ ص ٣ والماوردي، ج ١ ص ٢٥٤ وابن قدامة، ج ١ ص ٣٢٠ والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٤ ص ٨٦

(٥) ينظر: السرخسي، المبسوط، ج ١ ص ٧

(٦) المرجع السابق ج ١ ص ٧

فمن خلال النظر والتأمل ندرك أنه قد تعارض شع من قبلنا مع القياس، إلا أنه قياس بمعناه الخاص.

أما تعليل أصحاب القول الثاني، من قياس القرعة على الأذlam فقياس غير صحيح، بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فعليهم أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقتربوا، فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعاً مما كان له في الملك مشاعاً، فيضم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه؛ لأن مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة، وإنما أفادت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئاً معيناً فيختاره الآخر فيقع التنازع، وهي إما الحقوق المتساوية، وإما في تعين الملك^(١).

وأما القول بإنكار أبي حنيفة القرعة فهو مردود لدى بعض الأصحاب، وأنه قول لا يصح عنه، حيث لا إنكار في مشروعية القرعة^(٢).

وقد حكى ابن المنذر عن أبي حنيفة جوازها وقال: «القرعة في القياس لا تستقيم، ولكن تركنا القياس في ذلك وأخذنا بالآثار والستة»^(٣). وقال ابن المنذر: « واستعمال القرعة كالإجماع من أهل العلم فيما يقسم بين الشركاء، فلا معنى لقول من ردها»^(٤).

المسألة الثانية: حكم الجعالة

الجعالة هي: أن يبذل الجعل لمن عمل له عملاً، فيجعل الرجل على عمل يعمله له إن أكمل العمل كان له الجعل، وإن لم يكمله لم يكن له شيء وذهب عليه عمله باطلاً، كرد ضالة ورد آبق وبناء حائط وخياطة ثوب وكل ما يستأجر عليه من الأعمال^(٥).

فلللعلماء في حكم عقد الجعالة ثلاثة أقوال:

(١) وليد بن إبراهيم العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها ص ١٩٩

(٢) ينظر: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغياثي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى:

٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١٣ ص ٢٦٢ الناشر: دار إحياء التراث العربي

(٣) القرطبي، جامع لأحكام القرآن، ٤ ص ٨٦ وابن حجر، فتح الباري، ٥ ص ٢٩٣

(٤) القرطبي، جامع لأحكام القرآن، ٤ ص ٨٦

(٥) ينظر: النووي، المجموع، ١١٣ ص ١٥ وأبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوبي، (المتوفى:

١١٨٩هـ) حاشية العدوبي على شرح كفاية الطالب الريانى، ٢ ص ١٩٢

القول الأول: أن عقد الجعالة جائز شرعاً وأنه نوع من العقود الجائزة دون الالزمة، وإليه ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، مستدلين في ذلك بشرع من قبلنا^(١) وهو قوله تعالى ﴿وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَّا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

القول الثاني: أن عقد الجعالة جائز ولكنّه مقيد في رد الآبق فقط دون غيره، قال أبو حنيفة وأصحابه: «لا يجب الجعل في شيء إلا في العبد الآبق والأمة والقياس أن لا جعل فيهما ولكنه ترك القياس للأثر»^(٢).

واستدلوا على قولهم بما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في رد الآبق أربعون درهماً^(٣) وربما لم يروا جواز هذا العقد سوى في رد الآبق لوجود الغرر قياساً على ما قالوه في الإجارة «المستأجر إذا كان مجهولاً أو الأجر مجهولاً أو العمل أو المدة فالإجارة فاسدة لأنها جهالة تفضي إلى المنازعة كما في البيع»^(٤). وفي هذا قياس الجعالة على كافة الإجرات.

(١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٩٣٢ ص ٣١ وعلاه الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٥٨٨٥هـ) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٦٣٦ ص الناشر: دار إحياء التراث العربي

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٥٣٢١هـ) مختصر اختلاف الفقهاء، ٤٣٥ ص ٣٥١ الحقق: د. عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية، ٤١٧ عدد الأجزاء: ٥

(٣) ينظر: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواتي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (مصنف ابن أبي شيبة) ٤٤٢ ص ٤ تحرير: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ٤٠٩ عدد الأجزاء: ٧

(٤) ينظر: محمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندى (المتوفى: نحو ٤٥٥هـ)، تحفة الفقهاء، ٣٥٧ ص الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

(٤) البخاري، صحيح البخاري، ٩٠ ص ٥

القول الثالث: عدم جواز عقد الجعالة وأنه لا يجوز الحكم بالجعل على أحد، وإليه ذهب الظاهيرية، فلا يجوز عقد الجعل ولكن يستحب الوفاء بالوعد^(١).

واستدلالهم ما يلي:

أن الإنسان لا يلزمته ما التزم لنفسه، لكن ما ألممه الله فهو الذي يلزمته، سواء التزم به أو لا، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام»^(٢).

وقال تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةً إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا لَامِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] فصح أنه ليس لأحد أن يعقد في دمه، ولا في ماله، ولا في عرضه، ولا في بشرته عقدا، ولا أن يتلزم في شيء من ذلك حكما، إلا ما جاء النص بإيجابه باسمه، أو بإباحته باسمه. فصح أن العقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هي العقود المنصوص عليها بأسمائها، وأن كل ما عدتها فحرام عقده. فجمهو العلامة ذهبوا إلى جواز عقد الجعالة وسبق استدلالهم عليه، ولكن تبقى ممنوعة عند الحنفية؛ لما فيها من غرر وجهة، ولم يرد نص على تخصيص هذا العقد بالجواز^(٣). والظاهيرية على منع عقد الجعالة بناء على قاعدهم أن شرائع من قبلنا لا تلزمها^(٤).

المسألة الثالثة: أفضل الأضاحي

الأضاحي جمع أضحية، وهي اسم لما يذبح في أيام النحر؛ بنية القربة إلى الله تعالى^(٥).

(١) ينظر: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦ هـ) المختلى بالآثار، ٧ ص ٣٣ الناشر: دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: ١٢

(٢) البخاري، صحيح البخاري، ج ٩ ص ٥٠

(٣) ينظر: وليد بن إبراهيم العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة المختلف فيها ص ١٩٦

(٤) ابن حزم، المختلى، ١٠ ص ٢٢٦

(٥) ينظر: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ) التعريفات، ١ ص ٢٩ تلح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م

عدد الأجزاء: ١

ولأهل العلم في أفضليتها قولان:

القول الأول: ذهب المالكية إلى أن أفضل الأضاحي هو الضأن، وكان الإمام مالك يعجبه في الضحايا الضأن أكثر من الماعز، والمعز أعجب إليه من البقر، وليس ثمة اختلاف في أفضلية الضأن على غيره في المذهب^(١).

استدلالهم:

استدل المالكية على قولهم بقوله تعالى ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصفات: ١٠٧] ووجه الدلالة: أن العنم إنما كانت أفضل في الضحايا من أجل أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إنما ضحي بالعنم اتباعاً لملة إبراهيم - صلى الله عليه وسلم -، إذ فدى الله تعالى ابنه، - عليه السلام -، بكبش فضحي به مكان ابنه^(٢). واستدلا لهم هذا استدلال بشرع من قبلنا.

القول الثاني: أن أفضل الضحايا البدنة، ثم البقر، ثم الضأن، وإليه ذهب جمهور أهل العلم من الحنفية، والشافعية، والحنابلة، خلافاً للمالكية، فالمستحب عندهم في الأضحية أسمنها وأحسنها وأعظمها، ولا شك أن هذا يتمثل في البدنة، ثم البقر، ثم الضأن، فهي أفضلها عند الانفراد؛ لكترة لحمها، ثم يليها البقر، ثم الشاة^(٣).

استدلال أصحاب القول الثاني:

وما استدل به أصحاب القول الثاني في أفضلية الإبل على غيره حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح، فكأنما قرب بدنه، ومن راح في الساعة الثانية، فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة،

(١) ينظر: أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٥٢٠ھـ)، ص٣٤١، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة، تعلق: د. محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ھـ - ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ٢٠، والقاضي عبد الوهاب، المعونة، ١، ص٦٥٧

(٢) المرجع السابق مع نفس الصفحة

(٣) ينظر: الكاساني، ٥، ص٨٠ وشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: ٤٠٠٤ھـ) ص١٣٣ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: طأخيرة - ٤٠٤ھـ / ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٨، والمغني، ٩، ص٤٣٨

فَكَأْنَا قَرْبَ كَبِشَا أَقْرَنْ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْرَّابِعَةِ، فَكَأْنَا قَرْبَ دَجَاجَةَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأْنَا قَرْبَ بَيْضَةَ، إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ إِلَى ذِكْرِهِ»^(١).

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَفْضَلِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، فَذِكْرُ الْبَدْنَةِ، ثُمَّ الْبَقْرِ، ثُمَّ الشَّاةِ، وَهَكُذا؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي سِيَاقِ بَيَانِ الْأَفْضَلِيَّةِ؛ وَلِأَنَّهُ ذَبْحٌ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَتِ الْبَدْنَةُ فِيهِ أَفْضَلُ، كَالْمَهْديِ إِنَّمَا قَدْ سَلَّمَ؛ وَلِأَنَّهَا أَكْثَرُ ثَمَنًا وَلَحْمًا وَأَنْفَعُ^(٢).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعْلَرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] أَنَّ تعظِيمَهَا اسْتِسْمَانَهَا وَاسْتِعْظَامَهَا وَاسْتِحْسَانَهَا، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِهَا، وَأَكْثَرُ نَفْعًا^(٣).



(١) صحيح البخاري، البخاري، ٢ ص ٣

(٢) ينظر: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٥٩٧٧) ٤ ص ٣٨٠ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار المعرفة بيروت لبنان و ابن القداماء، ٩ ص ٤٣٨

(٣) ينظر: ابن القداماء، ٩ ص ٤٣٨

Üçüncü Bölüm

٢-٨ الفصل الثالث: مذاهب الفقهاء في حجية مذهب الصحابي

١.٣.المبحث الأول: التعريف بالصحابي لغة واصطلاحا

٣٠.١.المطلب الأول: التعريف بالصحابي لغة

٣١.٢.المطلب الثاني: التعريف بالصحابي اصطلاحا عن الأصوليين والمخذلين

٣١.٣.المطلب الثالث: الفرق بين التعريفين

٣١.٤.المطلب الرابع: أهمية معرفة مذهب الصحابي

٢-٨ الفصل الثالث: مذاهب الفقهاء في حجية مذهب الصحابي

١.٣.المبحث الأول: التعريف بالصحابي لغة واصطلاحا

٣٠.١.١.التعريف بالصحابي لغة: ترد كلمة صحب في اللغة على أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقارنته، وصحبته أصحابه صحبة فأنا صاحب والجمع صحب وأصحاب وصحاب، والأصل في هذا الإطلاق من حصل له رؤية ومحالسة ووراء ذلك شروط للأصوليين، ويطلق بحاجزا على من تمذهب بمذهب من مذاهب الأئمة فيقال أصحاب الشافعى، وأصحاب أبي حنيفة، وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه^(١).

المطلب الثاني:

التعريف بالصحابي اصطلاحا:

للعلماء في بيان معنى الصحابي إطلاقان، إطلاق المحدثين وإطلاق الأوصوليين:
الإطلاق الأول وهو إطلاق المحدثين: أن الصحابي هو من لقى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح^(٢).

(١)ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣٣٥ ص ٣٣٥ والفيومي، المصباح المنير، ١ ص ٣٣

(٢)أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٢٣٨ هـ) ١ ص ٢٣٨ نزهة النظر في توضيح
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تتح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلى، الناشر: مطبعة سفير بالرياض،

الإطلاق الثاني وهو إطلاق جمهور الأصوليين: الصحابي هو من اختصّ بصحة النبي صلى الله عليه وسلم، وطالت صحبته له، مع ملازمته على طريق التبع والأخذ عنه^(١).

٣.١.٣. المطلب الثالث: الفرق بين التعريفين والصحابي الذي يحتج بقوله:

وبعد هذا العرض للتعريفين سأبين الفرق بينهما مع بيان سبب التباين، فالصحابي عند المحدثين يشمل من لقى النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقتا يسيرا سواء أطالت صحبته أم لم تطل، وإليه ذهب بعض الأصوليين قال الأمدي: «ذهب أكثر أصحابنا وأحمد بن حنبل إلى أن الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم يختص به اختصاص المصحوب، ولا روى عنه، ولا طالت مدة صحته»^(٢).

إذ المعتمد عند المحدثين النظر من ناحية قبول روايته، وقبول الرواية لا يشترط فيه طول الزمن، بل الإسلام هو المعتمد مع التمييز، وبدهي أن الصحابي بهذا المعنى الواسع ليس هو المراد لدى من قال بحجية مذهب الصحابي؛ إذ يكون أحدهم لم يلتقي بالنبي صلى الله عليه وسلم إلا مرة أو مرتين، ولم يرو عنه إلا حديثاً أو حديثين، وعليه فالصحابي الذي يحتاج بقوله ليس هو هذا التعريف، وأما جمهور الأصوليين فقط اشتربطا في تعريف الصحابي طول الصحابة والملازمنة معأخذ العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم نظراً إلى قبول اجتهاده وقبول اجتهاده يقتضي أن يكون من علماء الصحابة، وهذا لا يمكن إلا لمن طالت صحبتة وملازمته وقضى فترة طويلة مع النبي صلى الله عليه وسلم، حتى عرف واشتهر بالعلم والفقه كالخلفاء الراشدين وابن عباس، وابن مسعود، وأنس بن مالك، وزوجات النبي صلى الله عليه وغيرهم^(٣).

٤.١.٣.المطلب الرابع: أهمية معرفة مذهب الصحابي

إن الصحابة رضوان الله عليهم خواص الرسول صلى الله عليه وسلم، وحفظة سنته أخذوا عنه العلم والدين الصحيح بلا حجاب ولا واسطة، عاينوا الوحي والتتريل وعاصروه، وعاشوا مع

(١) ينظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، ٢٨٤ ص ٢ وعبد الكريم النملة، المذهب، ٢٠٣ ص ٢

(٢) الأَمْدِيُّ، الْإِحْكَامُ فِي أَصْوَلِ الْأَحْكَامِ، ص٢٩٢

(٣) ينظر: عياض بن نامي بن عوض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ١٨٤ ص و المصطفى أديب البغا، أثر الأدلة المختلف فيها ج ١ ص ٣٥٢

أفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم في حله وترحاله، قيامه وقعوده، غضبه ورضاه، وجميع شؤونه، ففهموا ما لم يفهمه غيرهم من التشريع الإسلامي، فهم حفظة السنة، وميراث النبوة، وعليه فإن معرفة أقوالهم تتجلى أهميته فيما يلي:

- ١/ إن معرفة مذهب الصحابي قوله والبحث عن مظانه مما يعين الباحث للاطلاع على فقههم وسعة أفقهم لفهم النصوص.
- ٢/ إن معرفة مذهب الصحابي قوله قد يكون ما لا مجال للرأي فيه فيكون من الدين ضرورة، وقد يكون مجالاً للرأي فيبقى محلاً للفقه والاجتهاد.
- ٣/ إن معرفة مذهب الصحابي يساعد في البحث وأخذ الموقف عند التعارض مع غيره من الأدلة.
- ٤/ معرفة مذهب الصحابي لون من الفقه في الدين ومعرفة أحكماته.
- ٥/ معرفة مذهبهم قد يعطيك الراجح بين الأقوال عند الاختلاف.

٤.٤. المبحث الثاني: حجية مذهب الصحابي والفرق بينه وبين الأدلة الأخرى
وفيه ثلاثة مطالب:

- ٤.٤.١.المطلب الأول:** تحرير محل النزاع في حجية مذهب الصحابي
- ٤.٤.٢.المطلب الثاني:** المقصود بمذهب الصحابي عند الأصوليين
- ٤.٤.٣.المطلب الثالث:** الفرق بين مصطلحات ذات الصلة



٤.١.١ . المطلب الأول: تحرير محل النزاع في حجية مذهب الصحابي

اختللت وجهة نظر الأصوليين والفقهاء في حجية مذهب الصحابي، فمنهم من يقول يصح الاحتجاج به، وذهب طرف آخر إلى عدم الاحتجاج بمذهب الصحابي، وعليه سأحرر محل النزاع في المسألة مع ذكر دليل كل قول، فأقول اتفقوا في بعض الصور وختلفوا في بعضها،
أما الصور التي اتفقوا عليها هي:

الصورة الأولى: اتفق العلماء على أن قول الصحابي في المسائل غير الاجتهادية ما لا مجال للرأي فيه حجة^(١).

الصورة الثانية: واتفقوا على أن قول الصحابي إذا ذاع وانتشر واشتهر ولم يعرف له مخالف فهو حجة، بمثابة الإجماع السكوتى^(٢).

الصورة الثالثة: اتفقوا على عدم الاحتجاج بمذهب الصحابي إذا خالفه غيره من الصحابة^(٣).

(١) ينظر: الرازى، المحصل، ٤ ص ٤٤٩ وشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٥٦٨٤)، : نفائس الأصول في شرح المحصل، ٧ ص ٣٠٠٧ وعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوى الدمشقى الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تتح: عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م عدد الأجزاء: ٨

(٢) ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٤ ص ٢١٩ وابن القيم، إعلام الموقعين، ٤ ص ٩٢ والشیرازی، التبصرة، ١ ص ٣٩١

(٣) ينظر: الزركشي، البحر المحيط، ٨ ص ٥٦ وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠ ص ١٤ وعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، الاجتهاد (من كتاب التلخيص لإمام الحرمين)، تتح: د. عبد الحميد أبو زيد، الناشر: دار القلم، دارة العلوم الثقافية - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ عدد الأجزاء: ١

الصورة الرابعة: واتفقوا على أن الصحابي إذا قال قوله ثم ثبت رجوعه عنه لا يعتد به ولا يكون حجة؛ لأنه صار برجوعه أمراً غير معتمد^(١).

واختلفوا في صورة واحدة وهي محل النزاع:

اختلف أهل العلم في قول الصحابي المحسن، أي ما صدر منه عن طريق الاجتهاد، وما كان للرأي فيه مجالاً، ثم لم ينتشر ولم يعرف له مخالف من الصحابة، فهل يعتبر ذلك حجة أم غير حجة^(٢)؟

لأهل العلم في حجية ذلك أقوال:

القول الأول: أن قول الصحابي حجة، وإليه ذهب مالك والشافعي في القديم، وهو روایة عن أحمد، وبه قال بعض الحنفية.

قال القرافي: "أما قول الصحابي فهو حجة عند مالك"^(٣).

وذكر الجويني: أن مذهب الشافعي في القديم هو القول بحجية مذهب الصحابي، وأنه يجب على المجتهد التمسك به^(٤).

ذكر البهوي أصول الإمام أحمد فذكر أن أصله الثالث الذي يعتمد إليه في الفتوى هو قول الصحابي ومذهبه وهو أحد الروايتين عنه، فقد روى عنه أبو داود قوله: "ما أجبت في مسألة إلا بحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا وجدت في ذلك السبيل إليه، أو عن الصحابة أو عن التابعين فإذا وجدت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم أعدل إلى غيره، فإذا لم أجده عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعن الخلفاء الأربع الراشدين المهديين، فإذا لم أجده عن الخلفاء فعن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الأكابر فالأكابر، وإذا لم أجده عن التابعين وعن تابعي التابعين. وما بلغني عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) ينظر: تحرير مفهوم قول الصحابي وحجيته وصلته بمقاصد الشريعة، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية ص ١٤ العدد العاشر-أبريل ٢٠١٧

(٢) ينظر: عياض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ١٨٥ ص ١

(٣) الذخيرة ج ١ ص ١٤٩

(٤) ينظر: الجويني، الاجتهاد، ج ١ ص ١١٩

عليه وسلم - حديث له ثواب إلا عملت به رجاء ذلك الثواب ولو مرة واحد^(١). وهذا اختيار
شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

قال ابن عابدين: "والحاصل أن قول الصحابي حجة يجب تقليله عندنا إذا لم ينفع شيء آخر
من السنة"^(٢). فمن أصول الحنفية أن قول الصحابي إذا لم يعرف له مخالف يقدم على
القياس^(٣).

القول الثاني: أن مذهب الصحابي ليس بحجة وإليه ذهب بعض الأئمة، منهم الشافعي في
الجديد على المشهور، ورابة ثانية عن أحمد.

قال الشيرازي: "قول الصحابي ليس بحجة في قوله الجديد"^(٤).

وذكر الزركشي أن مذهب الشافعي في الجديد أن قول الصحابي ليس حجة^(٥).

والمعلوم من مذهب أحمد أن له روایتان، ففي إحداهما أن قول الصحابي ليس بحجة والقياس
مقدم عليه، ويدل عليه إيماءاته في مواضع من مسائله منها:

أومأ إليه -رحمه الله -في روایة أبي داود-: "ليس أحد إلا آخذ برأيه وأترك ما خلا النبي صلى
الله عليه وسلم" ، وكذلك نقل المروذى عنه: "ابن عمر يقول: على قاذف أم الولد الحد وأنا لا

(١) ينظر: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوي الحبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، المنح الشافعية
بشرح مفردات الإمام أحمد، المحقق: أ. د. عبد الله بن محمد المطلق، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع،
المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ج ٢٤ ص ٢٤ و آل تيمية، المسودة في أصول الفقه،
المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي، عدد الأجزاء: ١ ج ١ ص ٣٣٦

(٢) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) رد المحتار على الدر
المحتار، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٦ ج ٢ ص ١٥٨

(٣) ينظر: أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوسي (المتوفى: ٤٢٨هـ) التجريد للقدوري، المحقق:
مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ. د محمد أحمد سراج ... أ. د علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام -
القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ١٢ ج ١١ ص ٥٨٩

(٤) المذهب، الشيرازي، ج ٣ ص ٢٣٣

(٥) ينظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٤ ص ٥٢٨ - ٥٢٩

اجترئ على ذلك، إنما هي أمة، أحكامها أحكام الإماء". وكذلك نقل الميموني: وقد قيل: إن قوماً يحتاجون في النخل بفعل أبي بكر قوله جربته، فقال: "هذا فعل ورأي من أبي بكر، ليس هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم".

وكل ذلك نقل مهنا عنه فيمن ركب دابة، فأصابت إنساناً: "فعلى الراكب الضمان". فقيل له: علّي يقول: إذا قال: الطريق، فأسمع، فلا ضمان، فقال: أرأيت إذا قال: الطريق، فكان الذي يقال له أصم؟". وكذلك نقل الميموني عنه وقد سأله: يمسح على القلنوس؟ فقال ليس فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء، وهو قول أبي موسى، وأنا أتوقعه"^(١).

وهذا صريح من كلامه في أن أقوالهم ليست بحججة، وأن الحجة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الرواية الثانية عن الإمام أحمد إلا أنها ضعيفة وغير قوية لا تقام بها الحجة في المذهب.

القول الثالث: أن قول الصحابي حجة إذا انضم إليه القياس وتقوى به، وهذا القول من المنقولات عن الشافعي أيضاً في الجديد، فيقدم حيثند على قياس ليس معه قول صحابي وهذا ما نص عليه الشافعي - رحمه الله - في كتاب الرسالة " فقال: وأقوال أصحاب النبي - عليه السلام - إذا تفرقوا نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وإذا قال واحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم له موافقة ولا خلافاً صرت إلى اتباع قول واحدتهم، وإذا لم أجده كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً يحکم له بحکمه، أو وجد معه قياس^(٢).

القول الرابع: أن قول الصحابي حجة إذا خالف القياس
قال الغزالى: "قول الصحابي اذا خالف القياس فهو متبوع عندنا"^(٣).

(١) ينظر: القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه، ج ١١ ص ١١٨١

(٢) ينظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٨ ص ٦٠

(٣) أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (المتوفى: ٥٥٥ هـ) المنخول، ترجمة الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سوريا، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م عدد الأجزاء: ١

القول الخامس: ذهب بعض الأصوليين إلى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما⁽¹⁾.

القول السادس: وذهب قوم إلى أن الحجة في قول الخلفاء الراشدين أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، فيما اتفقوا عليه⁽²⁾

الأدلة والمناقشة لأصحاب القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بحجية مذهب الصحابي - أبو حنيفة ومالك ورابة عند أحمد والشافعي في القديم - بجملة من الأدلة منها:

الدليل الأول: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري قال: - صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا لو جلسنا حتى نصلِّي معه العشاء فجلسنا. فخرج علينا. فقال: - (ما زلتُ هنَّا). فقلنا: - يا رسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلِّي معك العشاء. قال: - (أحسنتُ وأصبتُم) - ورفع رأسه إلى السماء وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء -. فقال: - (النجوم أمنة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعده. وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتى فإذا ذهب أصحابي أتى أمتى ما يوعدون) ⁽³⁾.

وجه الدلالة: أنه جعل نسبة أصحابه إلى من بعدهم كنسبته إلى أصحابه وكنسبة النجوم إلى السماء، ومن المعلوم أن هذا التشبيه يعطي من وجوب اهتداء الأمة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم ⁽⁴⁾.

نوقش: بأن أفضليتهم والاقتداء بهم شيء، والاحتجاج بقولهم كحججة شرعية شيء آخر.

(١) ينظر: الغزالى، المستصفى، ج ١ ص ١٦٨ ابن قدامة، روضة الناظر، ج ١ ص ٦٣٣

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة

(٣) مسلم، صحيح مسلم، ٤ ص ١٩٦١

(٤) المبسوط، شرح مختصر الأصول، ١ ص ٨٢

الدليل الثاني: أن كل الأدلة عامة الدلالة على الاقتداء بالصحابة رضوان الله عليهم وبيان منزلتهم وعلو شأنهم وتركيبتهم في الكتاب والسنة دليل على حجية قولهم والتمسك بمنذهبهم فالحق منهم أقرب والخطأ عنهم أبعد، قال تعالى ﴿وَالسَّبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ أَتَبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا﴾ [التوبه: ١٠٠] وقوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرَجْتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ آل هاران: ١١

وجه الدلالة: أن الخيرية تكمن في كل باب من أبواب الخير وهذا يقتضي التمسك بقولهم وتقديمه على غيره.

ونوقيش: بأن الخطاب الموجه للجماعة وعندنا أمر جماعتهم معروف ونحيهم منكر، وإنما اختلفنا في ما انفرد به الواحد فلا حجة فيها^(١)

الدليل الثالث: ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خير الناس قريء، ثم الذين يلوهم، ثم الذين يلولونهم»^(٢)

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم خصّهم بالخيرية، وهذه الخيرية لها تأثير كبير في إصابتهم الحق قولًا وفعلاً.

نوقيش: بأنه ليس على عمومه، فالخيرية باقية في عموم الأمة الحمدية. وقوله عليه السلام «إنما أصحابي كالنجوم، فبأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٣).

وجه الدلالة: كون الاهتداء والاقتداء بهم هداية إشارة إلى وجوب اتباعهم.

نوقيش: بعدم صحة الحديث وأنه ضعيف لا تقوم به الحجة، وعلى فرض إن صح هذا الخبر فمعناه فيما نقلوا عنه وشهدوا به عليه فكلهم ثقة مؤمن على ما جاء به لا يجوز عندي غير هذا وأما ما قالوا فيه برأيهم فلو كانوا عند أنفسهم كذلك ما خطأ بعضهم بعضاً ولا أنكر

(١) ينظر: الشيرازي، شرح اللمع، ج ٢ ص ٧٤٢

(٢) مسلم، صحيح مسلم، ج ٤ ص ١٩٦٣

(٣) رواه ابن بطة، الإبانة الكبرى، ج ٤ ص ١٦٩٠ وابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢ ص ٨٩٩٨

بعضهم على بعض ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه فتدبر^(١).

وقوله: «لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم، ولا نصيفه»^(٢).

وجه الدلالة: أن الحديث دليل على وجوب اتباعهم لتركيبة النبي صلى الله عليه وسلم إياهم.

نوقش: بأن الحديث دال على تخيرهم بالاقتداء والاهتداء لا على وجوب الاتباع.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»^(٣)

وجه الدلالة: أن الأمر في قوله (عليكم) يفيد وجوب الاتباع بالخلفاء الراشدين.

نوقش: بأن من يجوز عليه الغلط والجهل ولم ثبت عصمته عنه فلا حجة في قوله، فكيف يحتاج بقولهم مع جواز الخطأ؟ وكيف تدعى عصمتهم من غير حجة متواترة؟ وكيف يتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟ وكيف يختلف المقصودان؟ كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز خالفة الصحابة فلم يذكر أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كل مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه^(٤).

الدليل الرابع: أنهم أعرف الناس وأعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ حيث إنهم عاينوا وشهدوا الوحي والتنزيل، وعايشوا الواقع والحوادث مع الرسول صلى الله عليه وسلم، فهذه ميزة ليس بعدها ميزة، فيقتضي تقديم قولهم ومذهبهم على غيرهم.

نوقش: بأن هذا لا يمنع حصول الخطأ منهم وقد حصل؛ فليسوا معصومين.

الدليل الخامس: فقد أورد ابن القيم ما يقارب ستة وثلاثين وجها في وجوب العمل بقول الصحابي^(٥).

(١) ينظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢ ص ٩٢٣

(٢) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١ ص ٥

(٣) البغوي، شرح السنة، ج ٤ ص ١١٩

(٤) المستصفى، الغزالى، ج ١ ص ١٦٨

(٥) ابن القيم، إعلام الموقعين، ج ٤ ص ٩٢

الأدلة والمناقشة لأصحاب القول الثاني:

ذهب الطرف الثاني إلى عدم القول بحجية مذهب الصحابي، وهو المشهور عند الشافعي في الجديد، والرواية الثانية عند أحمد، واستدلوا على قولهم بما يأتي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿فَأَعْتَرُوا يَأْوِلَى الْأَبْصَرِ﴾ الحشر: ٢

وجه الدلالة: أمر الله سبحانه وتعالى أولي الأ بصار بالاعتبار، والمراد به الاجتهاد، وذلك ينافي التقليد، فالاجتهاد هو البحث عن الدليل، والتقليل هو الأخذ بقول الغير من غير دليل^(١).
نوقش: بأن الرجوع إلى قول الصحابي -وفي المعلوم أن اجتهاده أولى من اجتهادنا- ضرب من الاعتبار والنظر^(٢).

ثانياً: قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنْرَعَتُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ النساء: ٥٩

وجه الدلالة: أوجب الرد عند الاختلاف إلى الله والرسول، فالرد إلى مذهب الصحابي يكون تركاً للواجب وهو ممتنع^(٣).

نوقش: أن معناه إلى كتاب الله وسنة رسوله، وفي سنة رسول الله ما يقتضي الاقتداء بالصحابي^(٤).

ثالثاً: أن الصحابي ليس مشرعًا، وهو غير معصوم، فيجوز عليه الخطأ والغلط والسلوب، وقد خالف بعضهم بعضاً^(٥).

نوقش أنه: لا يلزم من امتناع وجوب العمل بمذهب الصحابي على صحابي مثله وامتناع وجوب العمل بمذهب التابعي على تابعي مثله، امتناع وجوب عمل التابعي بمذهب الصحابي مع تفاوتهم، فتجويف الخطأ لا يمنع الاحتجاج به، كخبر الواحد والقياس^(٦).

(١) ينظر: مصطفى أديب البغا، أثر الأدلة المختلفة فيها ج ١ ص ٣٤٦

(٢) القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه ، ج ٤ ص ١١٨٩

(٣) سبق الدين الآمدي، الإحکام في أصول الأحكام، ج ٤ ص ١٥٢

(٤) القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه ، ج ٤ ص ١١٨٩

(٥) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر، ج ١ ص ٤٦٧

(٦) الآمدي، الإحکام في أصول الأحكام، ج ٤ ص ١٥٢ وأبو يعلى، العدة في أصول الفقه ، ج ٤ ص ١١٨٩

رابعاً: أن التابعين قد أثروا عنهم مخالفة آحاد الصحابة، ولو كان قول الصحابي حجة لما صحت مخالفته من التابعى، ولأنكر الصحابي على من خالفه من التابعين، وإذا جاز للتابعى مخالفة الصحابي جاز لغيره ذلك^(١).

خامساً: أن مخالفة الصحابي لصحابي آخر جائز اتفاقاً، فمخالفة التابعين وبقية المسلمين لهم جائز كذلك، فالتابعين خالفوا الصحابة في أقوالهم، والصحابة أنفسهم خالفوا بعضهم بعضاً فلم ينكر أحد على غيره، بل أو جبوا على كل مجتهد في مسائل الاجتهد أن يتبع اجتهاده، ولو كان مذهبهم حجة لما حصل ذلك، ولكن يجب على كل أحد الاتباع الآخر^(٢).

وقد أفاد ابن القيم أن الصحابي يحتاج بأقوالهم عند عدم وجود ما سواه، وإذا اختلفوا فلا يأخذ إلا ما شاء من أقوالهم ما دام كان موافقاً لكتاب أو السنة، ويترك ما شاء لظواهر الكتاب والسنة كما هو كلامه في الرسالة وأنه هو مذهبة في القديم والجديد، فإذا لم يشتهر قول الصحابي أو لم يعلم هل اشتهر أم لا فاختطف الناس: هل يكون حجة أم لا؟ فالذى عليه جمهور الأمة أنه حجة هذا قول جمهور الحنفية، صرخ به محمد بن الحسن، وذكر عن أبي حنيفة نصاً، وهو مذهب مالك، وأصحابه وتصرفة في موطنه دليل عليه، وهو قول إسحاق بن راهويه وأبي عبيد، وهو منصوص الإمام أحمد في غير موضع عنه واحتياط جمهور أصحابه، وهو منصوص الشافعى في القديم والجديد، أما القديم فأصحابه مقررون به، وأما الجديد فكثير منهم يحکى عنه فيه أنه ليس بحجة، وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جداً؛ فإنه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة، وغاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يحکى أقوالاً للصحابة في الجديد ثم يخالفها، ولو كانت عنده حجة لم يخالفها، وهذا تعلق ضعيف جداً، فإن مخالفة المجتهد الدليل المعين لما هو أقوى في نظره منه لا يدل على أنه لا يراه دليلاً من حيث الجملة، بل خالف دليلاً للدليل أرجح عنده منه^(٣).

(١) عياض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ج ١٨٧

(٢) ينظر: مصطفى أديب البغا، أثر الأدلة المختلفة فيها، ٣٤٧ ص ١ و محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ٢٧٣ ص ١

(٣) ينظر: ابن القيم ، إعلام الموقعين، ج ٩٢ ص

إن ما ذكره ابن القيم محل نظر؛ لأنه خلافٌ لما عليه أصحاب الشافعى وهم أولى وأعلم بمذهبهم، وعليه فالمشهور عنه في الجديد أن قول الصحابي ليس بحجة.

الراجح والله أعلم هو القول: بحجية مذهب الصحابي على التفصيل الآتي:

أنه حجة فيما طريقه النقل، أما ما طريقه الاجتهاد فهو حجة على غيره من التابعين وتابعيهم، إلا إذا قال ستة قال بها بمجموع الصحابة، فالأصل التمسك بالخبر وترك اجتهاده، كما أن قوله ليس حجة في حق غيره من الصحابة^(١).



(١) أحمد الجميلي، قول الصحابي وأثره في المسائل الفقهية ص ١١

تخصيص العموم بمذهب الصحابي

بعد تناول أقوال أهل العلم وإيرادها، وبيان موقفهم ومناقشتها، في حجية مذهب الصحابي من حيث القول بالحجية وعدمها ثم ترجح لدى الباحث القول بالحجية لقوة أدلة القائلين بها على تفصيل سبق ذكره، فهل يصح تخصيص العموم بمذهب الصحابي أو هل مذهب الصحابي يُخصص به العموم؟ علماً أن هناك تعلقاً من حيث تخصيص العموم بمذهب الصحابي لم يرى حجيته ومن لا يرى حجيته، وعليه اختلفت وجهة نظر العلماء في هذه المسألة على قولين، وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى ذكر وبيان صورة المسألة:

صورة المسألة:

إذا ورد عموم من الشارع الحكيم وُوُجِدَ هناك مذهب الصحابي مخالفًا ومعارضاً له، فهل يُخصص به مذهب الصحابي أم يبقى العموم على عموميته ولا يُخصص بمذهب الصحابي؟

قولان لأهل العلم:

القول الأول: أن مذهب الصحابي يُخصص به العموم، وإليه ذهب الحنفية والحنابلة، فيجوز تخصيص العموم بقول الصحابي إذا لم يظهر خلافه، وكذلك تفسير الآية المحتملة، وهذه الرواية التي يجعل قوله حجة، مقدماً على القياس^(١).

دليلهم:

- ١ - أن قول الصحابي حجة يقدم على القياس، وتخصيص العموم بالقياس جائز فقول الصحابي المقدم عليه أولى أن يُخصص به^(٢).
- ٢ - أن مذهب الصحابي يستلزم دليلاً ظاهراً لا مخالفة العموم من غير دليل فسق فيكون الدليل مختصاً للعام، ولأن مخالفته للعام لا بد وأن تكون للدليل قطعي؛ لأنه لو كان ظنياً لبينه لينظر فيه والقطعي يُخصص العام^(٣).

(١) ينظر: محمد السهالوي، فواح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ج١ ص٣٧٢ وأبو يعلى، العدة، ج٢ ص٥٧٩ وأآل تيمية، المسودة، ج١ ص١٢٧ وعلي الفتوحى ابن النجار، ج٣ ص٣٧٥

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة وينظر: عبد الكريم التملة، المذهب، ج٤ ص١٦٣٥

(٣) ينظر: الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد البابرتى الحنفى (ت ٧٨٦ هـ) الناشر: مكتبة الرشد هـ ١٤١٥

القول الثاني: أن مذهب الصحابي لا يُخصّص به العموم وهو مذهب أكثر الشافعية، والمالكية، وكثير من العلماء.

قال الآمدي: مذهب الشافعي في القول الجديد، ومذهب أكثر الفقهاء والأصوليين أن مذهب الصحابي إذا كان على خلاف ظاهر العموم، وسواء كان هو الراوي أو لم يكن لا يكون مخصصاً للعموم^(١).

دليلهم:

١- أن ظاهر العموم حجة شرعية يجب العمل بها باتفاق القائلين بالعموم، وإذا لم يعارضه غير مذهب الصحابي وهو غير صالح لمعارضته؛ حيث إن فعله غير مستند إلى نص يدل على أن المراد بذلك العام الخاص، بل يكون مستنداً إلى ما يظنه دليلاً أقوى منه، فيحتمل أن يكون دليلاً، ويحتمل أن لا يكون دليلاً، وبتقدير أن يكون دليلاً يحتمل أن يكون أقوى منه، ويحتمل أن لا يكون، وهذه الاحتمالات متساوية، ولا مرجح؛ أما العام فهو دليل لا يحتمل شيئاً، فيقدم غير المتحمل على المتحمل، وعليه: فلا يقوى قول الصحابي ومذهبة على تخصيص العام^(٢).

٢ أن الواقع من الصحابة - رضي الله عنهم - يشهد بأن قول الصحابي لا يُخصّص العموم؛ حيث إنه كان الوارد منهم إذا سمع العموم من الكتاب والسنة، فإنه يترك قوله ومذهبة من أجل هذا العموم، وما نقل عن أحد منهم أنه خص عموماً بقول نفسه، فهذا يدل على أن قوله أضعف من عموم كلام الشارع، فانظر مثلاً إلى ابن عمر، حيث ترك مذهبة الحديث رافع بن خديج في المخابرة، فروي أن ابن عصر قال: كنا نخابر أربعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المخابرة، فإذا كان ابن عمر قد ترك قوله ومذهبة، وهو من فقهاء الصحابة فغيره أولى بالترك^(٣).

الترجيح:

(١) ينظر: الآمدي، الإحکام في أصول الأحكام، ج ٢ ص ٣٢٨

(٢) ينظر: الآمدي، الإحکام في أصول الأحكام، ج ٢ ص ٣٢٨ مع عبد الكريم النملة، المذهب، ج ٤ ص ١٦٣٥

(٣) عبد الكريم النملة، المذهب، ج ٤ ص ١٦٣٥

فبعد عرض الأقوال مع أدلتها ترجح لدى الباحث ما ذهب إليه جمهور الفقهاء والأصوليين أن مذهب الصحابي لا يخص العموم؛ ولذلك لقوة أدلتهم وأن كلام الشارع لا يعتريه سهو ولا خطأ فلا يترك لغيره؛ ولأن الصحابة كانوا يفدون حيث وقف الشارع ولا يتعدّون حدودها.



٤.١.٢ . المطلب الثاني: المقصود بمذهب الصحابي عند الأصوليين

سبق بيان أقوال أهل العلم في مذهب الصحابي من حيث الاتفاق والاختلاف وتحرير محل النزاع فيها، وعليه فمقصد الأصوليين بمذهب الصحابي هو ما سأبّينه في هذا المطلب.

المراد بمذهب الصحابي: يراد بمذهب الصحابي عند الإطلاق ما نقل إلينا وثبت لدينا عن أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، من فتوى أو قضاء، في حادثة شرعية، لم يرد فيها نص من الكتاب أو السنة وليس فيها الإجماع^(١).

وعليه: فمذهب الصحابي هو ما صدر منه عن اجتهاد مخصوص، لا نص فيه من الوحيين ولم يقع الإجماع عليه، فإذا نقل إلينا شيء من هذا القبيل فهل هو حجة أم لا؟ فهذا الذي يقصد بمذهب الصحابي.

٤.١.٣ . المطلب الثالث: الفرق بين المصطلحات ذات الصلة

هناك مصطلحات مرادفة لمذهب الصحابي وتمت بها صلة، فهو الذي سيتم تناولها في هذا المطلب.

أما المصطلحات ذات الصلة هي: مذهب الصحابي، قول الصحابي، رأي الصحابي، فهم الصحابي، الحديث الموقوف.

فقد رأيت أن مذهب الصحابي وقول الصحابي ورأي الصحابي وفهم الصحابي، مترادافات يقصد بها شيء واحد، وهو اجتهاده المخصوص فيما لا نص فيه من الكتاب والسنّة والإجماع.

أما الحديث الموقوف فهو بخلاف المصطلحات الآنفة الذكر، وإن كان هو من كلام الصحابي؛ لأن الموقوف هو: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ومثاله قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يهدم الإسلام زلة العالم وجداول المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضللين^(٢).

(١) ينظر: مصطفى أديب البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، ج ١ ص ٣٣٩

(٢) ينظر: عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ج ١ ص ٣٩ و محمد العثيمين، ج ١ ص ٢٢

Dördüncü Bölüm

٢-٩ الفصل الرابع: تطبيقات على أثر تعارض القياس مع مذهب الصحابي

١.٥.المبحث الأول: تطبيقات في باب العبادات

وفيه ستة مطالب:

١.٥.١.المطلب الأول: قضاء المغمى عليه من الصلاة

اختلف أهل العلم في حكم قضاء الصلاة لمن أغمى عليه على قولين:

القول الأول: ذهب المالكية والشافعية إلى أن المغمى عليه لا يقضى الصلوات الفائتة أثناء إغمائه، فقالوا ولا يقضى مغمى عليه ما فاته من الصلاة وقت إغمائه والتي ذهبت وقتها^(١).

واستدلوا بما يلي:

استدل المالكية والشافعية في عدم وجوب قضاء الصلوات التي فاتت وقتها على المغمى عليه بالحديث والقياس، أما الحديث فقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع القلم عن ثلاثة عن الجنون المغلوب على عقله حتى يفique، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يختلم»^(٢) فذكر (المغمى عليه حتى يفique)، وأما القياس فقالوا: إن الإغماء زوال للعقل من غير سكر ولا نوم كالجنون، ولأنها صلوات فاتت بالإغماء فلم يلزم قضاها كما لو زاد على الخمس، وأنه عذر يسقط قضاء الصلاة فيما زاد على اليوم والليلة، وحكم المغمى عليه كحكم الحائض والصبي، فلا يقضيان ما فاتهم من الصلاة فكذلك المغمى عليه والمغلوب^(٣).

القول الثاني: ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن المغمى عليه يقضي ما فاته من الصلاة إبان

(١)ينظر: القاضي عبد الوهاب، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ١/٢٠٩ والمعونة ٢٦٢-٢٦٦ وابن رشد، بداية المجتهد، ١/١٠٧ الشافعي، الأم، ٢/١٠٨ وابن حجر الميتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ١/٤٤٨.

(٢)أبو داود، سنن أبو داود، ١/١٤٠

(٣)ينظر: المراجع السابقة الصفحة نفسها

إغمائه، ولا يسقط عليه ما ذهبت وقته من الصلوات، وقد سئل الإمام أحمد عن قضاء المغمى عليه فقال: يقضى جميع الصلوات، وعليه يقضى المغمى عليه جميع الصلوات حال إغمائه^(١).

استدل الحنفية والحنابلة على قولهم بوجوب قضاء الصلوات الفائتة حال الإغماء بالحديث وعمل الصحابة، فأما الحديث فقد سئل عائشة رضي الله عنها عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة اليوم واليومين وأكثر من ذلك، فقالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "ليس لشيء من ذلك قضاء، إلا أن يغمى عليه في صلاته فيفيق وهو فيها فيصليها"^(٢).

وأما الآثار الواردة في ذلك من عمل الصحابة فقد روي أن عمara - رضي الله عنه - غشى عليه أيامًا لا يصلى، ثم استفاق بعد ثلات ف قال: هل صليت؟ فقالوا: ما صليت منذ ثلات. فقال: أعطوني وضوءاً فتوضاً ثم صلى تلك الليلة^(٣).

فعمار أغمى عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق نصف الليل فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء"^(٤).

وعن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - قال: المغمى عليه يترك الصلاة، يصلى مع كل صلاة مثلها. قال: قال عمران: ولكن يصليهن جميعاً^(٥).

وللحنفية ثلاثة أوجه في المسألة:

الوجه الأول: أن يغمى عليه في وقت الصلاة، ثم أفاق في الوقت، فإن عليه تلك الصلاة فيقضيها.

الوجه الثاني: أن يغمى عليه ولم يفق إلا بعد مضي يوم وليلة، فإن تلك الصلوات يقضيها.

(١) ينظر: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقان الشيباني (المتوفى: ١٨٩ هـ) الحجة على أهل المدينة، ١٥٤ ص ١٥٤ ت: مهدي حسن الكيلاني القادري، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ عدد الأجزاء: ٤ والكاساني، بدائع الصنائع، ٢٥٦ ص ٢٩٠ وابن قدامة، المغني، ٢٩٠ ص ٢٩٠ وأبو داود السجستاني، مسائل الإمام أحمدرواية أبي داود السجستاني، ٧٣ ص ١.

(٢) البيهقي، السنن الكبير، ج ٣ ص ٩٢

(٣) ينظر: الزركشي، شرح الزركشي، ج ١ ص ٤٩٧

(٤) ينظر: البيهقي، السنن الكبير، ج ١ ص ٥٧١

(٥) ينظر: ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج ٢ ص ٧١

الوجه الثالث: أن يعمى عليه ولم يفق إلا أياماً، فحيثُدليس عليه شيء من الصلوات الفائتة من تلك الأيام^(١).

والناظر يرى تعارض القياس مع عمل الصحابة، فقدّم أصحاب القول الأول القياس وقالوا بعدم وجوب القضاء من أغمي عليه، بخلاف أصحاب القول الثاني الذين قدّموا عمل الصحابة وقالوا بوجوب القضاء.

والراجح عندي -والله أعلم- هو القول الثاني الذي يفيد عدم وجوب القضاء؛ وذلك لقوة أدلةِهم ورجحانها.

٥.١.٢.المطلب الثاني: في حكم زكاة الحلي

اختلَفَ أهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا تَتَخَذُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَانِ مِنَ الْذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ حَلِيًّا لَهَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: أن حلي المرأة لا زكاة فيها، وإليه ذهب المالكية وبه قال الشافعية في القديم وهو المذهب عند الحنابلة.

قال مالك: «من كان عنده تبر، أو حلي من ذهب أو فضة لا ينتفع به للبس، فإن عليه فيه الزكاة في كل عام. يوزن فيؤخذ ربع عشره، إلا أن ينقص من وزن عشرين ديناراً عيناً، أو مائتي درهم، فإن نقص من ذلك، فليس فيه زكاة. وإنما تكون فيه الزكاة إذا كان إنما يمسكه لغير اللبس، فأما التبر والحلبي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه ولبسه فإنما هو منزلة المتع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة»^(٢).

إذا كان حلي المرأة تتحمّل للبس والاستعمال والتجميل فلا زكاة فيه^(٣).

قال الشافعي: وقد قيل في الحلبي صدقة، وهذا ما أستخير الله عز وجل فيه، وأفاد الرييع أن الإمام الشافعي استخار الله عز وجل فيه وأخبرنا أن ليس في الحلبي زكاة، وقال إن كان حليا

(١) ينظر: أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السعدي، حنفي (المتوفى: ٤٦١هـ) النتف في الفتاوى، ١ ص ٨٠ تلح: الحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، الناشر: دار الفرقان / مؤسسة الرسالة – عمان الأردن / بيروت لبنان الطبعة: الثانية، ٤ - ١٤٠٤

(٢) مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، ج ١ ص ٢٥٠

(٣) ينظر: عبد الوهاب القاضي، المعونة، ج ١ ص ٣٧٦

يلبس، أو يدخل، أو يعار، أو يكرى فلا زكاة فيه، وسواء في هذا أكثر الحلي لامرأة أو ضوعف، أو قل^(١).

وذكر الماوردي إحدى الروايتين في حلي النساء أن الإمام الشافعي ينص في القديم أن لا زكاة فيه، وأفاد الماوردي أنه هو أظهر المذهبين وأصح القولين^(٢).

أما الصحيح في ظاهر المذهب عند الحنابلة أنه ليس في حلي المرأة زكاة إذا كان مما تلبسه أو تعيره، إذا كان الحلي مباحاً معداً للاستعمال^(٣).

أدلة لهم:

استدل جمهور المالكية والشافعية والحنابلة على قولهم أنه ليس في حلي المرأة زكاة بجملة من الأدلة منها:

الأول: قول الصحابي، روى مالك في الموطأ عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي^(٤) بنات أخيها يتامى في حجره لهن الحلي فلا تخرج من حليهن الزكاة. وأن عبد الله بن عمر كان يحلب بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة^(٥).

وذكر الشافعي في الأم نحو ما استدل به مالك مع زيادة ذكر عن عمرو بن دينار قال سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي: أفيه زكاة؟ فقال جابر: لا^(٦).

ولا يظن أن مثل هذه المسألة تخفى عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عبد الله بن عمر فإن أخته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فحكم حليهن لا يخفى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عنهم^(٧).

ذكر ابن قدامة عن الإمام أحمد أنه قال: خمسة من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم

(١) ينظر: الشافعي، الأم، ج ٢ ص ٤٤

(٢) ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣ ص ٢٧١-٢٧٢

(٣) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ٤١ والشرح الكبير على المقنع، ج ٢ ص ٦٠٥ والمداوي، الإنصاف، ج ٢ ص ١٣٨

(٤) هكذا "تلي" ولعل هو تحلي

(٥) مالك بن أنس، الموطأ، ج ٢ ص ٣٥١

(٦) الشافعي، الأم، ج ٢ ص ٤٤

(٧) ينظر: الباقي، المنتقى شرح الموطأ، ج ٢ ص ١٠٧

- يقولون: ليس في الحلي زكاة ويقولون: زكاته عاريته^(١).

الثاني: القياس، قال ابن قدامة: ولأنه مرصد لاستعمال مباح، فلم تجب فيه الزكاة، كالعوامل، وثواب القنية^(٢).

وقال المزني إن قول الشافعي ليس في الحلي زكاة هذا أشبه بأصله؛ لأن أصله أن في الماشية زكاة وليس على المستعمل منها زكاة فكذلك الذهب والورق فيها زكاة وليس في المستعمل منهما زكاة^(٣).

القول الثاني: أنه تجب في الحلي الزكاة وإليه ذهب الحنفية والشافعية في الجديد وأحمد في رواية. قال الكاساني في مورد الأثمان: "فتحب الزكاة فيها سواء كانت دراهم مضروبة، أو تبرا، أو حلياً مصوغاً، أو حلية سيف..."^(٤).

وقال برهان الدين المرغياني: "وفي تبر الذهب والفضة وحليلهما وأوانيهما زكاة"^(٥). أفاد الماوردي أن الإمام الشافعي أشار في القول الثاني في الجديد من غير تصريح به أن فيه الزكاة^(٦).

وأضاف ابن قدامة عن أحمد رواية أخرى، أنه فيه زكاة^(٧).

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي من الأدلة:

أولاً: أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها، وفي يد ابنته مسكنان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذات؟»، قالت: لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيمة سوارين من نار؟»، قال: فخلعتهما، فألقتهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقالت: هما لله عز وجل ولرسوله^(٨).

(١) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٢ ص ٤٢

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٤٢

(٣) ينظر: المزني، مختصر المزني، ج ٨ ص ٦٤

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢ ص ٦١

(٥) برهان الدين المرغياني، المهدية في شرح بداية المبتدىء، ج ١ ص ٣٠ والقدوري، مختصر القدوري، ج ١ ص ٥٦

(٦) ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣ ص ٢٧١

(٧) ابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ٤٢

(٨) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣ ص ١٣ تحقيق شعيب الأرنؤوط وقال إسناده حسن وبه قال الزيلعي نصب الرأية ٢٣٧٠

ثانياً: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى أن " مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن "(١).

ثالثاً: ما روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود قال: سأله امرأة عن حلي، لها فيه زكاة؟
قال: «إذا بلغ مائتي درهم فركيه»(٢).

رابعاً: قياس الحلي في وجوب الزكوة على التبر؛ لاشتراكهما في الشمنية(٣).

ويتبين لنا خلال النظر في الأدلة السابقة من كلا الطرفين تعارض قول الصحابي مع صحابي آخر، وقد أجمع أهل العلم على أن قول الصحابي على صحابي غير حجة وفاقا، فقول الصحابي على صحابي آخر لا يكون على أحدهما حجة(٤). أما تعارض القياس مع قولهم في مسألتنا فهو بين كما سبق ذكره، وهذه المسألة الخلاف فيها قوي جداً، وكلا القولين محل اجتهاد ونظر ولكل مجتهد نصيب.

٣.١.٥.المطلب الثالث: الزكاة في مال الصبي والمحنون

اختلقت وجهة نظر العلماء في وجوب الزكوة من مال الصبي والمحنون إلى قولين:

القول الأول: ذهب جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة إلى وجوب الزكوة في مال الصبي والمحنون،

قال مالك: "وتحب الزكاة على الصبيان واليتامى في العين والحرث والماشية وفيما يديرون

٣٧٠ / الرأية

(١)البيهقي، السنن الكبرى ٤ ص ٢٣٤

(٢)عبد الرزاق، المصنف، ٤ ص ٨٣

(٣)وليد بن إبراهيم العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة مختلف فيها، ص ٣٤٨

(٤)ينظر: علي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦ هـ) الغيث المامع شرح جمع الجواب، ١ ص ٦٥٠ تح: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ١

(٥) أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (المتوفى: ٤٥١ هـ)، الجامع لمسائل المدونة، ٤ ص ٣٧ تح: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعها)توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م عدد الأجزاء: ٢٤

للتجارة^(١).

وجاء في لوامع الدرر الزكاة تجب في مال الصبي والجبنون؛ لأنّها من خطاب الموضع لا التكليف^(٢).

قال ابن رشد: "فأما الصغار فإن قوما قالوا: تجب الزكاة في أموالهم، وبه مالك"^(٣).

قال النووي: "وجوب الزكاة على الحر المسلم ظاهر لعموم الكتاب والسنة والإجماع فيمن سوى الصبي والجبنون ومذهبنا وجوبها في مال الصبي والجبنون"^(٤).

وجاء في الأم: "وتحب الصدقة على كل مالك تام الملك من الأحرار، وإن كان صبياً، أو معتوها، أو امرأة لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما لزم ماله بوجهه من.. فما وجب على الكبير البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة، والمعتوه وكل حر مسلم، سواء في ذلك الذكر، والأئم"^(٥)

وجاء في تحفة المحتاج: أن الزكاة تجب في مال الصبي والجبنون^(٦).

قال ابن قدامة: والصبي والجبنون تجب في مالهما الزكاة لوجود الشرائط الثلاث ويخرج عنهمما وليهما^(٧).

استدل الجمهور على وجوب الزكاة من مال الصبي والجبنون بما يلي من الأدلة:

الدليل الأول: أن الله أوجب الزكاة في مال اليتيم كما في مال البالغ؛ لأن الله عز وجل يقول:

قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظْهِرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكُنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ﴾ [التوبة: ٣٠] فلم يخص مالا دون مال^(٨).

(٢) محمد بن سالم المجلسي الشنقيطي، لوامع الدرر في هتك أستار المختصر [شرح «مختصر خليل» للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي (ت: ٧٧٦ هـ)] ص ٣٥٦

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ٢ ص ٥

(٤) النووي، المجموع، ٥ ص ٣٢٦

(٥) الشافعي: الأم، ٢ ص ٢٨ - ٣٠

(٦) ينظر: ابن حجر العسقلاني، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ٣ ص ٣٣٠

(٧) ابن قدامة، المعنى، ٢ ص ٤٦٤ والشرح الكبير، ٢ ص ٦٧٣

(٨) ينظر: الشافعي، الأم، ٢ ص ٣٠

الدليل الثاني: عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال: ابحروا في أموال اليتامي، لا تأكلها الزكاة^(١).

ووجهه: أن الصدقة لا تأكلها إلا بإخراج الزكوة، وجاز إخراجها لأنها واجبة، إذ ليس لولي اليتيم التبرع بماله^(٢).

الدليل الثالث: ما جاء عن مالك عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه؛ أنه قال: كانت عائشة تلني أنا وأخا لي، يتيمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكوة^(٣).

الدليل الرابع: القياس، الزكوة حق مالي لا بدني، وعليه فتجب في كل الأموال دون النظر إلى صاحب المال.

فكما يلزم الصبي، والمعتوه نفقة من تلزم الصحيح البالغ نفقته ويكون في أموالهما جنایتهما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل، وكل هذا حق لغيرهم في أموالهم فكذلك الزكوة والله أعلم^(٤).

القول الثاني: أن الزكوة لا تجب في مال الصبي والمحنون، إلا العشر فيما تخرجه الأرض وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه.

قال المرغيناني: "الزكوة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم إذا ملك نصابا ملكا تماما وحال عليه الحول وليس على الصبي والمحنون زكوة"^(٥).

ويقول سراج الدين أبو حفص: "لا تجب الزكوة في مال الصبي والمحنون عند أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم"^(٦).

(١) مالك، الموطأ، ج ٢ ص ٣٥٣

(٢) مصطفى البغاء، أثر الأدلة المختلفة فيها، ص ٣٦٢

(٣) مالك، الموطأ، ج ٢ ص ٣٥٣

(٤) ينظر: الشافعي، الأم، ج ٢ ص ٣٠

(٥) علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٩٣٥هـ) متن بداية المبتدى في فقه الإمام أبي حنيفة، ص ٣٢ الناشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح - القاهرة

(٦) عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي (المتوفى: ٧٧٣هـ)، الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، ص ٤٩ الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦هـ

وعن محمد الشيباني عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: "ليس في مال اليتيم زكاة ولا تجب عليه زكاة حتى تجب عليه الصلاة"^(١).

استدل على الحنفية على قولهم بما يلي:

أولاً: قوله صلى الله عليه وسلم: رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتمل، والمحنون حتى يفيق، والنائم حتى يستيقظ^(٢) وفي إيجاب الزكاة في ما هما إجراء القلم عليهما وأن الصبي

ليس بأهل للخطاب بقوله تعالى ﴿وَأَتُوا الْزَكَوَةَ﴾ [البقرة: ٤٣]

وكذا المحنون لأنهما لا يخاطبان بالصلاوة وسائر العبادات فلا يخاطب الولي بإخراج زكاة ما هما إذ الولي لا يخاطب بأداء مالا يجب عليهما^(٣).

ثانياً: قول ابن مسعود رضي الله عنه، "ليس في مال اليتيم زكاة"^(٤).

ثالثاً: وأما دليلهم في وجوب العشر فيما تخرجه الأرض، أن الغالب في العشر معنى المؤنة، ومعنى المؤنة فيه تابع، فالمالك ملكهما بمؤنتهما، كما يملك العبد ملكاً مصاحباً بها، لأن المؤنة سبب بقاءه، فثبتت مع ملكه^(٥).

ولما كان سبب وجوب العشر النامية بالخارج، باعتبار الأرض وهي الأصل كانت المؤنة أصلاً، وباعتبار الخارج وهو وصف الأرض كان شبهها بالزكاة والوصف تابع للموصوف فكان معنى العبادة تابعاً. فإن قيل: سبب وجوب الزكاة النصاب النامي والنصاب أصل والنماء وصف ومع ذلك لم يكن في الزكاة معنى المؤنة أصلاً^(٦).

عدد الأجزاء: ١

(١) محمد الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ١ ص ٤٥٨

(٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار، ٧ ص ٨

(٣) سراج الدين، أبو حفص، الغرة المنيفة، ١ ص ٤٩

(٤) محمد الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ١ ص ٤٥٩

(٥) مصطفى البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، ١ ص ٣٦٤-٣٦٥

(٦) محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابري (المتوفى: ٧٨٦ھـ)، العناية شرح المداية، ٢ ص ١٥٨ الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ١٠

فقد تعارض القياس مع قول الصحابة وعملهم في هذه المسألة كما سبق بيانه، وإذا تعارض قول بعضهم ببعض فلا يكون حجة على الآخر^(١).

٤.١.٤.المطلب الرابع: من أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع فهل يقضي ذلك اليوم

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن من أكل بعد الفجر ظاناً منه أن الفجر لم يطلع وتبين خطأه فإذا هو قد طلع أن عليه القضاء.

قال الكاساني: "ولو تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع أو أفتر على ظن أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب فعليه القضاء ولا كفارة لأنه لم يفطر متعيناً بل خاطئاً ألا ترى أنه لا إثم عليه"^(٢).

ويقول العيني: "إذا تسحر وهو يرى أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع، أو أفتر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب أمسك بقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن، أو نفياً للتهمة، وعليه القضاء"^(٣).

وقال القاضي عبد الوهاب: "إذا أكل وعنه أن الفجر لم يطلع، ثمّ بأن له أن قد طلع، فعليه القضاء، وكذلك إذا كان عنده أن الشمس قد غربت في يوم غيره، فأكل عليه القضاء، وبه قال كافة الفقهاء"^(٤).

(١) ينظر: من البحث ص ٨٠-٨١

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، ص ٢٠٠

(٣) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٥٨٥٥هـ)، البناء شرح المداية، ٤٤ ص ١٠٢ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ١٣

(٤) أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الشعبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٤٢هـ) عيون المسائل، ١١ ص ٢١١ علي محمد إبراهيم بوروية، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ١

قال النووي: " وإن أكل أو جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع أو يظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب لزمه القضاء".^(١)

فمن ظن أن الفجر لم يطلع، فبان طالعاً، فأفطر على الصحيح وهو المنصوص عن الشافعي، وقيل: لا يفطر، قاله المزني وابن خزيمة من الشافعية.^(٢)

ويقول ابن قدامة: " وإن أكل يظن أن الفجر لم يطلع، وقد كان طلعاً، أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت، ولم تغرب، فعليه القضاء هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم".^(٣)

وقد استدل الجمهور بما يلي من الأدلة:

الدليل الأول: ما روى حنظلة قال "كما بالمدينة في شهر رمضان وفي السماء شيء من السحاب فظننا أن الشمس قد غابت فأفطر بعض الناس فأمر عمر رضي الله عنه من كان قد افطر أن يصوم يوماً مكانه". قال النووي: لأنَّه مفتر ولأنَّه كان يمكنه أن يثبت إلى أنَّه يعلم فلم يعذر.^(٤) وقال ابن قدامة: ولأنَّه أكل ذاكراً مختاراً فأفطر، كما لو أكل يظن أنَّ اليوم من شعبان فبان من رمضان.^(٥)

الدليل الثاني: أنَّ عمر قال: من أكل فليقض يوماً مكانه.^(٦)

وروى مالك في (الموطأ)، أنَّ عمر قال: الخطيب يسير. يعني خفة القضاء فيما نرى. وروى هشام بن عروة، عن فاطمة امرأته، عن أسماء قالت: «أفطرنَا على عهد رسول الله - صلَّى الله عليه وسلم - في يوم غيم، ثم طلعت الشمس. قيل لهشام: أمرُوا بالقضاء؟ قال: لا بد من

(١) النووي، المجموع، ج ٦ ص ٣٢٨

(٢) ينظر: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٥٦٧٦هـ) روضة الطالبين، ص ٣٦٣ تلح: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م عدد الأجزاء: ١٢

(٣) ابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ١٤٧

(٤) النووي، المجموع، ج ٦ ص ٣٢٦

(٥) أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الكافي في فقه الإمام أحمد ج ٤ ص ٤٤ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م عدد الأجزاء: ٤

(٦) ابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ١٤٧

قضاء؟»^(١).

القول الثاني: ذهب بعض أهل العلم إلى أن من أكل أو شرب بعد الفجر ظانا منه أن الفجر غير طالع فإذا هو قد طلع أن صومه صحيح ولا قضاء عليه، وهو روایة عن المزني من الشافعية وأهل الظاهر، ومن التابعين عروة بن الزبير ومجاحد والحسن وإسحاق بن راهوية^(٢).

واستدلوا على قولهم بما يلي:

الدليل الأول: ما روي عن زيد بن وهب قال: أفتر الناس في زمن عمر بن الخطاب، فرأيت عساياً أخرجت من بيت حفصة، فشربوا، ثم طلعت الشمس من سحاب، فكان ذلك شق على الناس، فقالوا: نقضي هذا اليوم، فقال عمر رضي الله عنه: لم؟ والله ما تجافنا لإثم^(٣).

وجه الاستدلال:

أنه لم يقصد الأكل في الصوم، فلم يلزمته القضاء، وعليه فحكمه كحكم الناسي، ومن نسي فأكل أو شرب لا شيء^(٤).

الدليل الثاني: القياس، قاسوا من أكل أو شرب ظانا أن الفجر لم يطلع فإذا قد طلع على المخطئ، والله يقول تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعَمَّدَتُ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَانَا﴾ [آل عمران: ٦٨]

[٢٨٦]

قالوا إن دلالة الكتاب والسنة على قولنا أظهر وأبين^(٥)
فجمهور الفقهاء استدلوا بعمل الصحابة وقالوا بوجوب القضاء بخلاف أصحاب القول الثاني

(١) مالك، الموطأ، ج ٣ ص ٤٣٥ والبخاري، ج ٣ ص ٣٧ والنبووي، المجموع، ج ٦ ص ٣١٠

(٢) ينظر: ابن حزم، المخلوي، ج ٤ ص ٣٢٦ وابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ١٤٧ والنبووي، المجموع، ج ٦ ص ٣٢٦

(٣) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، ١ ص ٤١٣ - ٤ إمام بن علي بن إمام، الناشر: دار الفلاح، الفيوم - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ٣

(٤) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ١٤٧

(٥) ينظر: ابن حزم، المخلوي، ج ٤ ص ٣٥٨ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٠ ص ٥٧٢

فهم استدلوا بنصوص الكتاب والسنة والقياس وبناء عليه قالوا لا يجب القضاء.

٥.١.٥. المطلب الخامس: جزاء صغار الصيد

اختلف أهل العلم على قولين في جزاء الصيد إذا كان صغيراً، وهل يجزئ فيه صغار النعم أو لا يجزئ؟

القول الأول: أنه يجب في صغار الصيد مثل ما يجب في كباره من النعم، ولا يفدي منه شيء إلا ما يجزئ في المدح والأضحية، وإليه ذهب مالك وبمثله قاله أبو حنيفة وأبو يوسف إذا اختار المدح.

قال القاضي عبد الوهاب: "ويجب في صغار الصيد الذي ليس له مثل من النعم، مثل ما يجب في كباره"^(١).

ويقول ابن رشد: "وفي صغار الصيد عند مالك مثل ما في كباره"^(٢).

قال مالك: " وكل شيء فدي، ففي صغاره مثل ما يكون في كباره وإنما مثل ذلك، مثل دية الحر الصغير والكبير فهما، بمنزلة واحدة، سواء"^(٣).

وقال ابن عرفة: "والصغير من الصيد والمريض منه والجميل في منظره والأشني والمعلم كغیره من كبير وسليم وقبيح وذكر وغير معلم فيساوی غيره في التقويم كالدية ولا يلاحظ الوصف القائم به فلا بد في الصغير والمريض من تقويمه بكثير صحيح يجزئ ضحية"^(٤).

قال المرغيانى: " وإذا وقع الاختيار على المدح يهدى ما يجزئه في الأضحية " لأن مطلق اسم المدح منصرف إليه"^(٥).

وذكر ابن نجيم: أنه إذا وقع الاختيار على المدح يهدى ما يجزئ في الأضحية حتى لو لم تبلغ

(١) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ١ ص ٤٨

(٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ٢ ص ١٢٦

(٣) مالك، الموطأ، ٣ ص ٦١

(٤) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠ هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج ٤ ص ٨٢ الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ٤

(٥) المرغيانى، المدحية، ١ ص ١٦٦

قيمة المقتول إلا عنقاً أو حملاً يقوم بالإطعام أو الصوم لا بالهدي^(١).

استدلال مالك وأبو حنيفة:

أولاً: دليل الكتاب، حيث يقول تبارك وتعالى ﴿هَذِي أَبْلَغَ الْكَعْبَةَ﴾ [٩٥] [المائدة: ٩٥]

وهذا يقتضي الهدي التام، وهو الذي يتناوله اسم الهدي على الإطلاق، وعليه فلا يكون إلا ما هو كبير، والصحابة رضوان الله عليهم أطلقوا الهدي على البدنة أو البقرة وأدنانه شاة، فهو عام في جنس الهدي ولم يبق هدي إلا ما كان هذا وصفه؛ ولأن من قال لله علي هدي لزمه هدي تام لا صغير^(٢).

ثانياً: القياس، قياس جزاء الصيد على دية الحر في عدم الفرق فيها بين الصغير والكبير، وإنما مثل ذلك، مثل دية الحر الصغير، والكبير، فهما منزلة واحدة، سواء^(٣).

القول الثاني: أن المثل بالمثل يفدي صغار الصيد بمثله من صغار النعم، وإليه ذهب الشافعي وأحمد.

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : وإذا أصاب الرجل صيداً صغيراً فداه بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول: {مثلك} [المائدة: ٩٥] والمثل مثل الذي يفدي فإذا كان كبيراً كان كبيراً وإذا كان الذي يفدي صغيراً كان صغيراً^(٤).

وعنه: "إإن قتل حمار وحش صغيراً أو ثيتملاً صغيراً فداه ببقرة صغيرة ويفدی الذکر بالذکر والأنثی بالأنثی"^(٥). وفي صغار الضبع صغار الضأن.

قال يحيى بن أبي الخير الشافعي: "ويجب في صغار ما له مثل من النعم صغير مثله من النعم"^(٦).

(١) ابن نحيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج ٣ ص ٣٣

(٢) ينظر: القاضي عبد الوهاب، المعونة، ١ ص ٥٤٨ والإشراف، ج ١ ص ٤٩٦ والمريغاني، المداية، ١ ص ٦٦

(٣) ينظر: مالك بن أنس، موطأ، ج ٣ ص ٦١

(٤) الشافعي، الأم، ج ٧ ص ١٥٥

(٥) المرجع السابق ج ٢ ص ٢١١

(٦) أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمرياني اليمني الشافعي (المنوف: ٥٥٥٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ج ٤ ص ٢٣٥ قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

عدد الأجزاء: ١٣

قال ابن قدامة قال أصحابنا: "في كبير الصيد مثله من النعم، وفي الصغير صغير، وفي الذكر ذكر، وفي الأنثى أنثى، وفي الصحيح صحيح، وفي المعيب معيب"^(١).

استدل الشافعية والحنابلة على قولهم بما يلي:

الدليل الأول: الكتاب، قوله الله تعالى ﴿فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَاتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٢)

[المائدة: ٩٥]، {مثل} والمثل مثل الذي يفدي فإذا كان كبيراً كان كبيراً وإذا كان الذي يفدي صغيراً كان صغيراً^(٣).

الدليل الثاني: قضاء الصحابة رضوان الله عليهم:

روى الإمام الشافعي أن عمر بن الخطاب قضى في الأرنب بعنق، وفي اليربوع بجفرة^(٤).

وعنه: أن عثمان بن عفان قضى في أم حбин بحملان من الغنم. قال الشافعي: يعني حملأ^(٥).

وذكر ابن قدامة أن الهادي في الآية معتبرة بالمثل، وقد أجمع الصحابة على الضمان بما لا يصح هدياً، كالجفرة والعنق والحدى^(٦).

وكذلك إن الصحابة - رضي الله عنهم - أوجبوا عنقاً وجفرة فدل على جواز ذلك في باب الهادي^(٧).

٥.١.٦ المطلب السادس: جزاء صيد الحمام

اختلاف أهل العلم فيما صاد الحمام وهو محرم فما جزاء ذلك الصيد على قولين:

القول الأول: ذهب المالكية إلى أن جزاء صيد حمام الحرم شاة، وفي حمام الحلّ القيمة، وأما الشافعية والحنابلة فهم أطلقوا الجزاء دون التقييد، فيجب في الحمام شاة مطلقاً ولا فرق بين حمام الحرم وحمام الحلّ.

(١) ابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ٤٤٤

(٢) الشافعي، الأم، ج ١٥٥ ص ٤٤٤ وابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ٤٤٤

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٢

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٣

(٥) ابن قدامة، المغني، ج ٣ ص ٤٤٤

(٦) ينظر: محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البارقي (المتوفى: ٧٨٦هـ)، العناية شرح المداية، ج ٣ ص ٧٩

قال ابن رشد قال مالك: "في حمام مكة شاة، وفي حمام الحل حكمة"^(١).
فالواجب في حمام مكة شاة، والحرم مثلها على المشهور وفي حمام الحل قيمته كسائر الطير^(٢).
وقال القاضي عبد الوهاب: أن في حمام مكة شاة، ولم يختلف قولهم أن في حمام الحل حكمة أي القيمة^(٣).

يقول الشيرازي: فإن كان حماما وهو الذي يعب ويهدى كالذى يقتنيه الناس في البيوت كالدبسي والقمرى والفاخطة فإنه يجب فيه شاة^(٤).

وقال الشافعى عند ذكر الفرق بين حمام الحرم وغيره أنه يقال كل شيء من الطائر سنته العرب حمامه فيه شاة وذلك الحمام نفسه واليمام والقماري والدباسي والفاخطة وكل ما أوقعت العرب عليه اسم حمامه^(٥).

ورد عن أحمد في رواية أبي القاسم وشندى "كل طير يعب الماء، يشرب مثل الحمام، فيه شاة، فيدخل في هذا الفواخت، والوراشين، والسقاين والقمرى، والدبسي، والقطا؛ لأن كل واحد من هذه تسميه العرب حماما"^(٦).
وذكر ابن قدامة: أن في الحمام شاة^(٧).

حججة المالكية والشافعى والحنابلة وعمدتهم:

استدل المالكية على قولهم بوجوب الشاة والتفرقة بين حمام الحرم وحمام الحل حكم الصحابة رضوان الله عليهم كعمر وابن عباس وغيرها، وذلك لحرمة مكة واستئناس الحمام فيها، فلو لم يكن على قاتله إلا عده من طعام أو صيام غير مكة، لكثرة قتله فيها^(٨).

(١) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢ ص ١٢٦

(٢) ينظر: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٥٦٤ هـ)، جامع الأمهات، ج ١ ص ٢١٥ تج: أبو عبد الرحمن الأحضر الأحضرى، الناشر: الإمامة للطباعة والنشر والتوزيع

(٣) ينظر: القاضي عبد الوهاب، عيون المسائل، ١ ص ٢٨٧

(٤) الشيرازي، المهدب، ١ ص ٣٩٦

(٥) ينظر: الشافعى، الأم، ٢ ص ٢١٥

(٦) ابن قدامة، المعنى، ٣ ص ٤٤٨

(٧) المرجع السابق، ٣ ص ٤٤٢

(٨) ينظر: محمد بن عبد الباقى بن يوسف الزرقانى المصرى الأزهري، شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك، ٢ ص ٥٧٦

وعن نافع بن عبد الحارث قال: " قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة، وأراد أن يستقرب منها الرواح إلى المسجد، فألقى رداءه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطأله فانتهزته حية فقتلته، فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان رضي الله عنه فقال: أحكما علي في شيء صنعته اليوم، إني دخلت هذه الدار أردت أن أستقرب منها الرواح إلى المسجد، فألقيت ردائي على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام، فخشيت أن يلطمته بسلحه فأطأطته عنه، فوقع على هذا الواقف الآخر، فانتهزته حية فقتلته، فوجدت في نفسي أني أطأطته من منزل كان فيه آمنا إلى موقعة كان فيها حتفه. فقلت لعثمان بن عفان: كيف ترى في عنز ثنية عفراء تحكم بها على أمير المؤمنين؟ قال: إني أرى ذلك، فأمر بها عمر رضي الله عنه^(١).

وعن ابن جريج عن عطاء أن عثمان بن عبيد الله بن حميد قتل ابن له حمامه فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس اذبح شاة فتصدق بها قال ابن جريج فقلت لعطاء: أمن حام مكة؟ قال: نعم. قال الشافعي: فيه دلالة على أن في حمام مكة شاة، ومن أصاب من حام مكة بمكة حمامه ففيها شاة، اتبعوا لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب لا قياسا^(٢).

قال ابن قدامة: "وقياس الحمام على الحمام أولى من قياسه على غيره"^(٣).

القول الثاني: أن الواجب في صيد الحمام قيمته مطلقا وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه.

قال أبو يوسف: "إذا أصاب الرجل حماما من حمام الحرم، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: عليه قيمته. وبه نأخذ"^(٤).

(١) الشافعي، مسند الشافعي، ١ ص ١٣٥ والبيهقي، السنن الكبرى، ٥ ص ٣٣٥

(٢) الشافعي، الأُم، ٢ ص ٢١٤

(٣) ابن قدامة، المغني، ٣ ص ٤٤٨

(٤) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبطة الأنباري (المتوفى: ١٨٢هـ)، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ١ ص ٤٠ اتح: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء المعرفة النعمانية، الهند، الطبعة: الأولى،

عدد الأجزاء: ١

وقال المرغاني: "وما ليس له نظير عند محمد تجب فيه القيمة مثل العصفور والحمام وأشباههما وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما"^(١). أي: أبي حنيفة وأبي يوسف.

أدلة الحنفية وعمدتهم:

القياس العام: أن الله تعالى أطلق المثل، والمثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه لخروج ما ليس له مثل صوري من تناول النص، وفي ذلك إهماله عن حكم الشرع فحمل على المثل معنى لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد، أو لكون المثل المعنوي مرادا بالإجماع فيما لا مثل له صورة فلا يكون غيره مرادا وإلا لزم عموم المشترك، أو الجمع بين الحقيقة والمحاز، وكلامها غير جائز، وفي اعتبار المثل معنى تعميم؛ لأنه يتناول ما له نظير وما ليس له نظير، وفي ضده أي: في اعتبار المثل صورة تخصيص؛ لتناوله ما له نظير فقط، والعمل بالتعيم أولى لكون النص حينئذ أعم فائدة^(٢).

وقد تعارض هذا الاعتبار ما ذهب إليه الصحابة رضوان الله عليهم وما قبوا فيه، فكان سببا في اختلاف وجهة الأئمة في جزاء صيد الحمام، من حيث وجوب الشاة أو القيمة، فذهب مالك إلى وجوب الشاة في حمام الحرم دون غيرها، أما الشافعي وأحمد فأوجبا الشاة مطلقا، وقال بالقيمة مطلقا أبو حنيفة وأصحابه.

(١) المرغاني، المداية، ١/٦٦

(٢) محمد بن محمد بن محمود، العناية شرح المداية ٣/٧٤-٧٥

٦.٦. المبحث الثاني : تطبيقات في باب الأحوال الشخصية

٦.٦.١. المطلب الأول: من ظاهر من نسائه بكلمة واحدة فكم كفارة تجب عليه اختلف أقوال أهل العلم فيمن ظاهر من نسائه بكلمة واحدة فكم كفارة تلزم عليه على قولين:
القول الأول: أنه تجب عليه كفارة وإليه ذهب المالكية والشافعية في القديم وهو المذهب عند الحنابلة.

قال مالك: من ظاهر من نسائه بكلمة واحدة أو مرة بعد مرة فكفارة واحدة تجزئه عنه^(١).



(١) ينظر: مالك، المدونة، ص ٣١١ و محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواقي المالكي (المتوفى: ٨٩٧هـ) الناج والإكليل لمحضر خليل، ص ٤٣٩ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م عدد الأجزاء: ٨

وقال مالك: وعلى ذلك، الأمر عندنا^(١). أي: كفارة واحدة تجزؤه.

قال المزني: " قال في الكتاب القديم: ليس عليه إلا كفارة واحدة"^(٢).

ويقول البهوتى: " وإن ظاهر من نسائه بكلمة واحدة بأن قال أنتن على كظهر أمي فعليه كفارة واحدة بغير خلاف في المذهب"^(٣).

واستدلوا على قولهم بما يلي:

أولاً: قول الصحابة، ومن ذلك ما ورد عن ابن حريج، عن عطاء قال: قلت له: رجل ظاهر من نسائه، فقال: أنتن عليه كأمه قال: " كفارة واحدة"^(٤).

ومنه أيضاً قول عمر رضي الله عنه في رجل ظاهر من أربع نسوة بكلمة قال: " كفارة واحدة"^(٥).

ومن ذلك أيضاً: ما ورد عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال في رجل ظاهر من أربعة نسوة له بكلمة واحدة: إنه ليس عليه إلا كفارة واحدة^(٦).

ثانياً: القياس، ووجهه: أن الظهار كلمة واحدة، تجب بمخالفتها الكفارة فإذا وجدت في جماعة أوجبت كفارة واحدة، قياساً على اليمين، فمن حلف يميناً واحدة فقال: لا ألبس الثوب ولا أكل اللحم ثم حنته، فلم تلزمته إلا كفارة واحدة، يدل على ذلك أنه لا يمكنه أن يحيث في إحداهن دون أخرى^(٧).

القول الثاني: أنه تجب عليه في كل واحدة منهن كفارة، وإليه الحنفية والشافعية في الجديد.

ذكر الكاساني: أنه إذا ظهر الرجل من أربع نسوة له أن عليه أربع كفارات سواء ظاهر منها

(١) مالك، الموطأ، ٤ ص ٨٠٢

(٢) المزني، مختصر المزني، ٨ ص ٣٠٧

(٣) منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ)، كشاف القناع عن متن الإقناع، ٥ ص ٣٧٥ الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ٦ وابن قدامة، عمدة الفقه، ١ ص ١٠٩

(٤) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، ٦ ص ٤٣٨

(٥) ينظر: البيهقي، السنن الكبرى، ٧ ص ٦٣٠

(٦) صحيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، ٣٥ ص ٢٧٩

(٧) ينظر: وليد العجاجي، تعارض القياس مع الأدلة المختلفة فيها، ٣٧٤ ص

بأقوال مختلفة أو بقول واحد^(١).

وذكر العيني الحنفي: أن من قال لنسائه أنتن علي كظهر أمي كان مظاهراً منها جميعاً، وهذا ما لا خلاف فيه، كما لو قال أنتن طوالق، وعليه لكل واحدة كفارة، يعني عليه أربع كفارات^(٢).

قال أبو الحسن ابن المحاملي الشافعى: "لو ظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة، فيه قولهن: أحدهما: تكفيه كفارة واحدة، والثانى: تلزمهم كل واحدة"^(٣).

ويقول المزني: "لو ظاهر من أربع نسوة له بكلمة واحدة فقال في كتاب الظهار الجديد وفي الإملاء على مسائل مالك أن عليه في كل واحدة كفارة"^(٤).

حججة الحنفية والشافعية وعمدتهم:

القياس: ووجهه: أن الظهار تحريم، وقد وقع على كل واحدة منهم، فلا تحل له بعد حتى يكفر عن كل واحدة منهم كما يطلقهن معاً في كلمة واحدة أو متفرقة فتكون كل واحدة منهم طالقاً، فالعبرة بأعدادهن كما لو ظاهر منها متفرقات فإذا تعدد التحرير تعدد الكفارة^(٥).

فمن خلال النظر ندرك أن أصحاب القول الأول عملوا بقول الصحابة فأوجبوا كفارة واحدة على من ظاهر من نسائه بكلمة واحدة، وقد تعارض ذلك القول بالقياس عند أصحاب القول الثاني فأوجبوا عليه في كل واحدة منهم كفاراً.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ص ٢٣٤

(٢) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن حسين الغبطة الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥ هـ)، البنية شرح المداية، ص ٤٠٥ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ١٣

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعى (المتوفى: ١٥٤٥ هـ)، اللباب في الفقه الشافعى، ١ ص ٣٣٧ عبد الكريم بن صنيتان العمري، الناشر: دار البخارى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ عدد الأجزاء: ١

(٤) المزني، مختصر المزني، ٨ ص ٣٠٧

(٥) ينظر: الشافعى، الأم، ٥ ص ٢٩٦ والماوردي، الحاوي، ١٠ ص ٤٣٩ والكاساني، بدائع الصنائع، ٣ ص ٢٣٤

٦١٢. المطلب الثاني: إرث المطلقة طلاقاً بائنا في مرض الموت

صورة المسألة: في زمن سيدنا عثمان رضي الله عنه طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته في مرض الموت طلاقاً بائنا ثم مات خلال عدتها، وهذه المسألة لم ينص عليها الكتاب ولا السنة، فهل من طلق زوجته على هذه الحالة ترث بعد موته كما قضى سيدنا عثمان رضي الله عنه أم لا ترثه؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن المريض إذا طلق زوجه طلاقاً بائنا في مرض الموت ومات فيه فإنها ترث ما دامت في العدة، وإذا كان بعد انقضائها في إرث لها، وهذا رأي الحنفية، أما عند المالكية والحنابلة فإنها ترثها مطلقاً، سواء مات في العدة أو بعدها ما دام لم تتزوج.

قال المرغيناني: "إذ طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائنا فمات وهي في العدة ورثته وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها" ^(١).

وذكر القاضي عند الوهاب في طلاق المريض المخوف عليه، أن طلاقه لا يمنع الميراث ^(٢).
ويقول ابن رشد: قال قوم: بل ترث كانت في العدة أو لم تكن، تزوجت أم لم تتزوج، وهو مذهب مالك ^(٣).

وقال ابن قدامة: "فالمشهور عن أحمد أنها ترثه في العدة وبعدها ما لم تتزوج. قال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله في المدخول بما إذا طلقها المريض، أنها ترثه في العدة، وبعدها ما لم تتزوج" ^(٤).

واستدلوا عليه بما يلي:

قضاء عثمان بن عقان في توريث تماضر بعدها طلقها عبد الرحمن بن عوف ومات في عدتها

(١) المرغيناني، المداية، ٢٥١ ص ٢

(٢) القاضي عند الوهاب، المعونة، ١ ص ٧٨٨

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ٣ ص ١٠٢

(٤) ابن قدامة، المغني، ٦ ص ٣٩٥

فوريثها عثمان، فعن الله بن الزبير قال: «طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر بنت الأصبع الكلبية فبتها ثم مات وهي في عدتها فوريثها عثمان»^(١).

روى مالك، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج؛ أن عثمان بن عفان، ورث نساء ابن مكمل منه، وكان طلقهن، وهو مريض^(٢).

القول الثاني: ذهب الشافعي وأهل الظاهر إلى أن من طلاق زوجه طلاقاً بائناً وهو في مرض الموت فإنها لا ترثه.

قال الريبع: إن الشافعي استخار الله تعالى فيه فقال لا ترث المبتوطة طلقها مريضاً أو صحيحًا^(٣).

وقال المنزي وقد قال الشافعي - رحمه الله تعالى - في كتاب العدة: "إن القول بأن لا ترث المبتوطة قول يصح وقد ذهب إليه بعض أهل الآثار"^(٤).

وذكر ابن حزم أن طلاق المريض كطلاق الصحيح، ولا فرق - مات من ذلك المرض أو لم يمت منه - فإن كان طلاق المريض ثلاثة، أو آخر ثلاثة، أو قبل أن يطأها فمات، أو ماتت - قبل تمام العدة أو بعدها - أو كان طلاقاً رجعياً فلم يرجعها - حتى ماتت أو ماتت بعد تمام العدة، فلا ترثه في شيء من ذلك كله، ولا يرثها أصلاً، وكذلك طلاق الصحيح للمربيضة، وطلاق المريض للمربيضة، ولا فرق..^(٥)

استدلالهم:

القياس، ووجه ذلك: أن سبب التوارث قد انقطع وهو الزوجية، فهي لا تعتمد ولا ترث في حالة الصحة وكذلك حال المرض بعد موته، لانقطاع سبب التوارث.

(١) البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) معرفة السنن والآثار، ١١ ص٨٢، تحرير عبد المعطي أمين قلعي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، عدد الأجزاء: ١٥

(٢) مالك، الموطأ، ٤ ص٨٢٣

(٣) ينظر، الشافعي، الأم، ٥ ص٢٤١

(٤) المنزي، مختصر المنزي، ٨ ص٢٩٩

(٥) ينظر: ابن حزم، الحلى، ٩ ص٤٨٦

سبب التوارث قد انقطع وهو الزوجية، فالذين قالوا بحجية مذهب الصحابي قدموا فتوى سيدنا عثمان وعملوا بها وهم (الجمهور) فقالوا بتوريث المطلقة لزوجها طلاق الفراق أما الشافعى فقد ذهب إلى عدم توريثها؛ لأن ذلك مخالف للقياس العام في التوارث.

٦.١.٣ المطلب الثالث: وجوب المهر كاملاً بالخلوة وإرخاء الستور

لم تختلف وجهة نظر أهل العلم في وجوب المهر كاملاً بالدخول أو الموت؛ وثبت الأول بقوله تعالى:

﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَانُهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوهُنَّ مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَنَاءٍ إِنْمَا مُمْبِنًا ﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخْذَنَ مِنْكُمْ مِّيقَاتِغَلِظًا ﴾ النساء ٢١-٢٢ وهذا فيه دلالة على ثبوت الصداق كاملاً بالدخول، أما الثاني أي (بالموت) فلانعقاد الإجماع عليه^(١).

وإنما اختلفوا في حصول الخلوة وإرخاء الستور هل يجب الصداق كاملاً بالخلوة وإرخاء الستور؟ لأهل العلم في ذلك قولان:

القول الأول: ذهب أبو حنيفة وأحمد رحمهم الله إلى وجوب المهر كاملاً بالخلوة وإن لم يحصل الميسىس أي الوطء.

قال المرغيناني في بداية المبتدى: "إذا خلا الرجل بأمرأته وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال المهر".^(٢)

وقال ابن قدامة في المغني: "إن الرجل إذا خلا بأمرأته بعد العقد الصحيح استقر عليه مهرها ووجبت عليها العدة، وإن لم يطأ"^(٣)

(١) ابن رشد، بداية المجتهد، ٤٨ ص ٣

(٢) المرغيناني، بداية المبتدى، ٦٢ ص ١

(٣) ابن قدامة، المغني، ٢٤٨ ص ٧

عمدة الحنفية والحنابلة واستدلالهم:

استدلوا بعمل الصحابة قال ابن قدامة في المغني: "روى الإمام أحمد، والأثرم، بإسنادهما، عن زرارة بن أوفى، قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون، أن من أغلق باباً، أو أرخي ستراً، فقد وجب المهر". ورواه الأثرم أيضاً، عن الأحنف، عن عمر وعلي وعنه سعيد بن المسيب، وعن زيد بن ثابت: عليها العدة، ولها الصداق كاماً^(١).

وعن زيد بن ثابت، أنه كان يقول: إذا دخل الرجل بامرأته، فأرجحه عليهما الستور، فقد وجب الصداق^(٢).

وقضى عمر بن الخطاب في المرأة إذا تزوجها الرجل، أنه إذا أرجحه الستور، فقد وجب الصداق^(٣).

فهذه قضايا المشهورة، ولم يخالفهم أحد في عصرهم، فكان إجماعاً.

القول الثاني: ذهب مالك والشافعي رحمهما الله إلى أنه لا يجب المهر كاماً بالخلوة إلا إذا حصل الوطء.

قال مالك: و من دخل بامرأته وأرخي الستور ثم طلق، فقال: لم أمسها وصدقته، فلها نصف الصداق وعليها العدة^(٤).

قال الماوردي: إذا طلق الرجل زوجته المسماة لها صداقاً فلا تخلو حالتها عن ثلاثة أقسام
القسم الأول: أن يكون قبل الدخول بها وقبل الخلوة، وليس لها من المهر إلا نصفه، وملك

(١) ينظر: أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمان أبو الحسين القدوبي (المتوفى: ٤٢٨ هـ)، التحرير ٤٧٠ ص ٩
تح: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ. د محمد أحمد سراج ... أ. د علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام –
القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م عدد الأجزاء: ١٢ وابن قدامة، المغني، ٧ ص ٢٤٨

(٢) مالك، الموطأ، ٣ ص ٧٥٦ والبيهقي، معرفة السنن والآثار، ١٠ ص ٢٤٣

(٣) ينظر: مالك، الموطأ، ٣ ص ٧٥٦

(٤) مالك، المدونة، ٢٢٩ ص ٢ وخلف بن أبي القاسم محمد، الأزدي القيرواني، أبو سعيد ابن البراذعي المالكي (المتوفى:
٣٧٢ هـ) التهذيب في اختصار المدونة، ٣٧٣ ص ٢ تح: الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، الناشر: دار
البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م عدد الأجزاء: ٤

فِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ [٢٣٧] [البقرة: ٢٣٧] الزوج نصفه لقوله تعالى ﴿وَإِن طَّلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فِرِيضَةً﴾

والقسم الثاني: أن يطلقها بعد الدخول بوطء تمام تغيب به الحشمة، فقد استقر لها جميع المهر الذي كانت مالكة له بالعقد؛ لقول الله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَلْخُذُوهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]. فالقسمان السابقان محل اتفاق بين أهل العلم.

والقسم الثالث: أن يطلقها بعد الخلوة بها وقبل الإصابة لها، فقد اختلف الفقهاء فيه على
ثلاث مذاهب:

أحداها: وهو قول الشافعي في الجديد والمعمول عليه من مذهبه: أنه ليس لها من المهر إلا نصفه، ولا تأثير للخلوة في كمال مهر ولا إيجاب عده^(١).

وقال الشافعي: "إِن دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْهَا حَتَّى طَلَقَهَا فَلَهَا نَصْفُ الْمَهْرِ" لِقولَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصِحْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [٢٣٧] ^(٢).

أدلة المالكية الشافعى:

استدل المالكية والشافعية بظاهر القرآن وعملوا به وذلك أن الله تبارك وتعالى نص في المنكوحه المدخول بما أنه لا يجوز أن يؤخذ من صداقها شيء إذا طلقت، فقال تعالى:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ
قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَنَّا وَإِشْمَامُّيَّنَا ۚ وَكَيْفَ
۲۰﴾

(١) الماوردي، الحاوي، ص ٥٣٩

(٢) الروياني، أبو المحسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ)، بحر المذهب، ص ١٥٥ تج: طارق فتحي السيد الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ١٤

تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَنَ مِنْكُمْ مِّثْقَالَيْظَا ﴿٦﴾

النساء ٢١-٢٠

كما نص عز وجل على المطلقة قبل المسيس أن لها نصف المهر فقال **وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَإِنْصَفْ مَا فَرَضْتُمْ** [٢٣٧] [البقرة: ٢٣٧]

وهذا نص في حكم كل واحدة من هاتين الحالتين، أي: قبل المسيس، وبعد المسيس ولا وسط بينهما، فوجب بهذا إيجابا ظاهرا أن الصداق لا يجب إلا بال المسيس^(١). فالذين أو جروا الصداق كاملا وهم الحنفية والحنابلة عملوا بقول الصحابي فقالوا بوجوب المهر، وأما المالكية والشافعي عملوا بظاهر النصوص وعليه أوجروا نصف المهر.

٤.١.٤. المطلب الرابع: افتراق الزوجين في حج القضاء المفسد بالجماع:

صورة المسألة: إذا أفسد الزوجان حجهما بالجماع، ثم أرادوا القضاء فهل يلزم الافتراق بينهما وقت قضاء المناسك أولا؟

اختلاف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: وجوب الافتراق بين الزوجين اللذين أفسدا حجهما بالجماع وأرادوا القضاء، وإليه ذهب المالكية وزفر من أصحاب الحنفية وهو وجه عند الحنابلة.

قال في المعونة: "يفترق الزوجان إذا أفسدا حجهما وأرادا قضاء"^(٢).

وقال الدسوقي: "وفارق وجوبا من أفسد معه خوفا من عوده مثل ما مضى من حين إحرامه بالقضاء لتحلله برمي العقبة وطواف الإفاضة والسعى إن تأخر"^(٣).

وجاء في البنية شرح الهدایة: أن مذهب زفر الافتراق، فيفترقان إذا أحراهما^(٤).

(١) ابن رشد، بداية المجتهد، ٣ ص ٤٩ والشافعي، الأم، ٧ ص ٢٤٧

(٢) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ١ ص ٥٩٥

(٣) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٢ ص ٧٠

(٤) بدر الدين العيني، البنية شرح الهدایة، ٤ ص ٣٤٩

قال ابن قدامة: "إِذَا قُضِيَّا تَفَرَّقا مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا"^(١).
وروي عن أحمد الافتراق بينهما من حيث الإحرام إلى أن يحل، وقد قيل إن هذا الافتراق
مستحب وقيل واجب وذكر ابن قدامة أن الأول هو الأولى^(٢).
القول الثاني: ذهب الحنفية إلى استحباب التفرقة بينهما وأنه غير واجب، وهو الأصح عند
الشافعية والحنابلة.

قال العيني: "وليس على الرجل أن يفارق امرأته في قضاء ما أفسداه"^(٣).
فالوجب هو قول الشافعي في القديم والاستحباب هو قوله في الجديد وهو الأصح.
قال النووي: "إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ وَزَوْجُهُ الْمُفْسِدُينَ لِيَقْضِيَا الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ وَاصْطَحَبَا فِي طَرِيقِهِمَا
اسْتَحْبَطْ لَهُمَا أَنْ يَفْتَرِقَا مِنْ حِينِ الْإِحْرَامِ إِذَا وَصَلَا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي جَامَعَهُمَا فِيهِ فَهُلْ يَجِبُ
فِيهِ الْمَفَارِقَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْتَحْبَطَاتِ وَالْمُحْكَمَاتِ وَجَهَنَّمَ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْحَاحَ أَنَّهُ مَسْتَحْبَطٌ
لَيْسَ بِوَاجِبٍ"^(٤).

وللحنابلة وجهان في التفريق: الوجب والاستحباب، قال ابن قدامة: والأولى هو
الاستحباب^(٥).

أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بقول الصحابة وما قضوا في الأمر كقول عمر وعلي وابن عباس
وابي هريرة، فقد بلغ عن مالك أنه بلغه، أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة
سئلوا: عن رجل أصاب أهله وهو حرم بالحج؟ فقالوا: «ينفذان يقضيان لوجههما حتى يقضيا
حجهما. ثم عليهما حج قابل والمدي»، قال وقال علي بن أبي طالب: «إِذَا أَهْلًا بِالْحَجَّ مِنْ
عَامِ قَابِلٍ تَفَرَّقا حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا»^(٦).

(١) ابن قدامة، المعنى، ص ٣٣٤

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٣٣٤

(٣) العيني، البناء، ص ٤٣٩

(٤) النووي، المجموع، ص ٧٣٩

(٥) ينظر: ابن قدامة، المعنى، ص ٣٣٤

(٦) مالك، موطأ، ص ١٣٨١

وعن أبي بشر، قال: سمعت رجلاً من بنى عبد الدار، قال: أتى رجل عبد الله بن عمرو فسأله عن محرم وقع بامرأته فلم يقل شيئاً، قال: فأتى ابن عباس فذكر ذلك له فقال عبد الله بن عمرو: "إن يكن أحد يخبره فيها بشيء فابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم" قال: فقال ابن عباس: "يقضيان ما بقي من نسكمهما فإذا كان قابل حجا فإذا أتي المكان الذي أصابا فيه ما أصابا تفرقاً وعلى كل واحد منها هدي" أو قال: "عليهما الهدي" قال أبو بشر: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال: هكذا كان ابن عباس يقول^(١).

فظاهر هذه الأقوال أنها تفيد الوجوب، ولم يعلم لهم مخالفًا من الصحابة، وما يدعم قولهم العمل بسد الذريعة^(٢).

عدمة أصحاب القول الثاني وأدلةهم:

حملوا أمر الصحابة وقضاءهم على الندب والاستحباب، وقالوا: ليس على الوجوب قياساً على قضاء رمضان إذا أفسداه وعندئذ لا يجب التفريق فيه فكذلك الحج، أما الذريعة فلم يعملوا بها؛ لمعارضتها تذكرة ما لحقهما من المشقة بسبب لذة يسيرة.

قال البابرتبي: "مراد الصحابة - رضي الله عنهم - أنهم يفترقان على سبيل الندب إن خافا على أنفسهما الفتنة كما ينذر للشاب الامتناع عن التقبيل في حالة الصوم إذا كان لا يأمن على نفسه ما سواه"^(٣).

قال ابن قدامة: "لأن حكمة التفريق الصيانة عما يتوهם من معاودة الواقع عند تذكرة برؤية مكانه، وهذا وهم بعيد لا يقتضي الإيجاب"^(٤).

٦.٢.المبحث الثالث: تطبيقات في باب المعاملات والضمان

٦.٢.١.المطلب الأول: بيع العينة

صورتها: أن يبيع السلعة بشمن مؤجل حيث لم يقبضه، ثم يشتريها حالاً بأقل من الثمن نقداً^(٥)

(١) البيهقي، السنن الكبير، ٥ ص ٢٧٤ وابن قدامة، المعني، ج ٣ ص ٣٣٤

(٢) المراجع السابقة الصفحة نفسها

(٣) البابرتبي، العناية شرح المداية، ج ٣ ص ٤٦

(٤) ابن قدامة، المعني، ج ٣ ص ٣٣٤

نقدا^(١)

اختلاف أهل العلم في حكمها من حيث الجواز وعدمه على قولين:

القول الأول :ذهب جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى عدم جواز بيع العينة^(٢).

قال الكاساني: «إذا باع رجل شيئاً نقداً أو نسيئة، وقبضه المشتري ولم ينقد ثمنه - أنه لا يجوز لبائعه أن يشتريه من مشتريه بأقل من ثمنه الذي باعه منه عندنا»^(٣).

وذكر محمد بن رشد :أن العينة على ثلاثة أوجه وذكر منها أن يشتري الرجل السلعة كذا وكذا باثني عشر إلى أجل وبيعها بعشرة نقداً، فهذا لا يجوز أيضاً^(٤).

وأضاف القاضي عبد الوهاب :أنه إذا باع سلعة بثمن إلى أجل ثم أراد أن يشتريها من الذي باعها إياه فلا يخلو أن يشتريها نقداً أو إلى أجلها أو إلى أجل أبعد من أجلها، ثم لا يخلو أن يشتريها بمثل ثمنها أو بأقل أو بأكثر، فهذه سبعة أقسام: يمنع منها قسمان فقط ويجوز باقيها والذي يحفظ منه أن يقول أمره إلى أن يزن درهماً ويأخذ بعد مدة أكثر منه، فهذا القدر هو المنوع وهو أن يبيعها بمائة إلى شهر فيتعادها نقداً أو إلى دون الشهر بثمانين أو إلى شهرين بمائة وعشرين^(٥).

قال ابن قدامة: «فاما بيع العينة فهو أن يبيع سلعة بثمن مؤجل، ثم يشتريها منه بأقل من

(١) ينظر، محمد بن هبيرة، اختلاف الأئمة العلماء، ج ١ ص ٤٠

(٢) ينظر: الشوكاني، السبيل المجرار، ج ١ ص ٥٢٠ الناشر: دار ابن حزم، الطعة: الطبعة الأولى

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع، ١٩٨ ص ٥

(٤) ينظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٥٢٠ھ)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة، ٨٦ ص ٧ تعلق: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م عدد الأجزاء: ٢٠

(٥) ينظر: القاضي عبد الوهاب، المعونة، ١ ص ١٠٠

(٦) أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠ھ)، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٢ ص ١٦ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ٤

الثمن حالاً، فلا يجوز»^(١).

أدلة لهم:

استدلوا بقول الصحابي وذلك ما ذكرته العالية لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فقالت: يا أم المؤمنين كانت لي جارية وإن بعتها من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه وإنه أراد بيعها فابتعدت عنها منه بستمائة درهم نقداً فقالت: «بئسما شربت وما اشتريت فأبلغني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب» فقال لها: أرأيت إن لم آخذ منه إلا رأس مالي؟ قالت: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِّنْ رَّبِّهِ فَأَنْتَ هُنَّ فَلَهُ وَمَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أن ما قالته عائشة دليلاً على فساد هذا العقد وأنه كان معروقاً بينهم، وإلحادها بزيد الوعيد مما لا يدرك بالرأي، فدل ذلك على فساد هذا البيع وعدم جوازه^(٣).

القول الثاني: ذهب الشافعية إلى جواز بيع العينة

ذكر الروياني أنه لا يأس أن يبيع السلعة إلى أجل ثم يشتريها من المشتري، وهو المقصود ببيع العينة، فهي جائزة، وصورتها أن يبيع السلعة إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل نقداً يصح البيع الأول والثاني جميعاً^(٤).

وقال النووي: «ليس من المنهي بيع العينة وهو أن يبيع غيره شيئاً بشمن مؤجل، ويسلمه إليه، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقداً»^(٥).

استدلال الشافعية على قولهم بالجواز:

(٢) الدرقطني، سنن الدرقطني، ٤٧٧ ص ٣

(٣) السرخسي، المبسوط، ١٢٢ ص ١٣

(٤) ينظر: الروياني، بحر المذهب، ٤ ص ٥٧٤

(٥) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ھ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ٣ ص ٤١٨ ت: الأجزاء: ١٢ والمرني، مختصر المرني، ٨ ص ١٨٣

استدلوا بالقياس، وقالوا إن القياس يعارض قول المانعين ووجهه: جواز عموم البيع لقوله تعالى:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] لأن كل سلعة حاز بيعها من غير باعها

بشن حاز بيعها من باعها بذلك الشمن كالعرض، وأن كل سلعة حاز بيعها من شخص عرض حاز بيعها منه بقيمة ذلك العرض كالأجنبي وأنه بيع لا يحرم التفاضل في عوضه فوجب أن لا يكون الرجوع في تقدير ثمنه إلى عاقد كالبائع الأول، وأن لكل واحد من العقددين حكم نفسه بدليل أن كل واحد منهم يصح مع التراضي^(١).

والناظر يدرك في المسألة تعارض القياس بعمل الصحابي فيما ليس للرأي فيه مجالا، إلا أن الشافعية لم يأخذوا به لضعف إسناده، وأبطلت عائشة رضي الله عنها البيع إلى العطاء لأنه أجل مجھول والآجال المجهولة يبطل بها البيع^(٢).

٦.٢.٢.المطلب الثاني: ضمان من أتلف خمرا على ذمي

اختل了一هل العلم على من أتلف خمرا على ذمي هل يضمنها أم لا على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية والمالكية إلى أن من أتلف خمرا على ذمي فإنه يضمنها.

يقول المرغيناني: "إذا أتلف المسلم خمر الذمي أو خنزيره ضمن قيمتها"^(٣).

وذكر البابري أنه إذا أتلف المسلم خمر الذمي فلا يخلو من أربعة أوجه وجهان لا ضمان فيهما... ووجهان فيهما الضمان عندنا، إتلاف الذمي خمر الذمي، وإتلاف المسلم خمر الذمي، ودل عليه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سأله ماذا تصنون بما يمر به أهل الذمة من الخمور؟ فقالوا: نعشروا، قال: لا تفعلوا، ولوهم بيعها وخذلوا العشر من أثماها^(٤).

ذكر القاضي عبد الوهاب أنه إذا أرق المسلم خمر الذمي أن عليه قيمته عند مالك^(٥).

(١) ينظر: الماوردي، الحاوي، ج ٥ ص ٢٨٨

(٢) ينظر: المرجع السابق ج ٥ ص ٢٨٨

(٣) المرغيناني، المدایة في شرح بداية المبتدی، ج ٤ ص ٣٠

(٤) نظر: البابري، العناية شرح المدایة، ج ٩ ص ٣٥٨

(٥) ينظر: القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١ ص ١٢٢٠

احتاج الحنفية بقول الصحافي سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما بلغه أن عماله يأخذون الجزية من الخمر، فناشدهم ثلاثة، فقال بلال: إنهم ليفعلون ذلك قال: «فلا تفعلوا، ولكن ولوهم بيعها..»^(١).

وجه الدلالة:

أن أهل الذمة لا يمنعون من بيع الخمر والانتفاع بها فهي كمالاً بالنسبة لهم وعليه يجوز بيعها في حقهم، ولو لم يجز بيعها منهم لما أمرهم عمر بن الخطاب بتوليتهم البيع^(٢).

القول الثاني: ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من أتلق خمراً على ذمي فهو هدر لا يضمنها. قال في فتح العزيز بشرح الوجيز: "إن الخمر والخنزير لا يضمنان للمسلم ولا للذمي"^(٣). ويقول الماوردي: ولا شيء على متلفها مسلماً كان أو ذمياً^(٤).

وذكر ابن قدامة أن من أتلف لذمي خمراً أو خنزيراً، فلا غرم عليه، وينهى عن التعرض لهم فيما لا يظرونه وجملة ذلك أنه لا يجب ضمان الخمر والخنزير، سواء كان متلفه مسلماً أو ذمياً^(٥).

حججة الشافعية والحنابلة وعمدتهم:

استدلوا بالقياس، ووجهه: أن بيع الخمر حرام، وما حرم بيعه فلا ضمان فيه، وما لم يكن مضموناً في حق المسلم لا يكن مضموناً في حق الذمي كالميحة والدم^(٦). تبيّن لنا فيما سبق تعارض القياس مع قول الصحافي، فأخذ الفريق الأول قول الصحابة وعملوا به خلافاً للفريق الثاني فلم يروا صالحاً للاحتجاج به وعملوا بالقياس.

(١) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، ٦ ص ٢٣ والبابري، العناية شرح المداية، ٩ ص ٣٥٨

(٢) ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٥ ص ١٤٣

(٣) عبد الكريم بن محمد الرافعي الفزوني (المتوفى: ٥٦٢٣ھ)، فتح العزيز بشرح الوجيز، ١١ ص ٢٥٨

(٤) الماوردي، الحاوي، ٧ ص ٢٢١

(٥) ينظر: ابن قدامة، المغني، ٥ ص ٢٢٢

(٦) ينظر: المرجعان السابقان مع الصفحة نفسها

٦.٢.٣. المطلب الثالث: ما يجري فيه الاحتكار

الاحتكار هو: أن يتبع في وقت الغلاء وال الحاجة ويسكه ليزداد في ثمنه ثم يبيعه^(١). أما إذا ابتع في وقت الرخص دون الغلاء والشدة، وأمسكه حتى يزداد ثمنه ثم يبيع فهو في معنى الجالب ولا يدخل في معنى الاحتكار المذموم^(٢).

اختلف أهل العلم فيما يجري فيه الاحتكار على قولين:

القول الأول: ذهب الشافعية والحنابلة وهو رأي أبي حنيفة إلى أن الاحتكار يجري في الأقوات خاصة، أما ما عدتها فلا يجري فيها الاحتكار.

قال النووي: "وأما غير الأقوات فيجوز احتكاره؛ لما روى أبو أمامة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحتكر الطعام، فدل على أن غيره يجوز، وأنه لا ضرر في احتكار غير الأقوات فلم يمنع منه"^(٣).

قال ابن قدامة: وينبغي أن يكون المشترى قوتا فأما الإدام، والحلوء، والعسل، والزيت، وأعلاف البهائم، فليس فيها احتكار محروم^(٤).

يقول: المرغيناني: "وتخصيص الاحتكار بالأقوات كالخنطة والشعير والتبن قول أبي حنيفة رحمه الله"^(٥).

وقال المرداوي: "ويحرم الاحتكار في قوت الآدمي فقط على الصحيح من المذهب"^(٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

قول الصحابي عبد الله بن عمرو، حين سُئل، عن أي شيء الاحتكار فقال إذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره، وأن سعيد بن المسيب وهو راوي حديث الاحتكار – كان يحتكر الزيت، قال أبو داود: كان يحتكر النوى، والخيط، والبزرة؛ لأن هذه الأشياء مما لا تعم الحاجة

(١) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ج ١٣ ص ٤

(٢) المرجع السابق ج ١٣ ص ٤

(٣) النووي، المجموع شرح المذهب، ج ١٣ ص ٤

(٤) ينظر: ابن قدامة، ج ٤ ص ١٦٦

(٥) المرغيناني، المداية في شرح بداية المبتدىء، ج ٤ ص ٣٧٧

(٦) المرداوي، الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٨

إليها، فأشبّهت الشياب، والحيوانات^(١).

القول الثاني: أن الاحتكار يجري في كل ما يحتاج إليه الناس ويضررُون بحبسه عنهم سواء أكان قوتاً أو غيره، وهو رأي المالكية وأبي يوسف من الحفيف.

وقال ابن رشد: "لا خلاف أنه لا يجوز احتكار شيء من الطعام ولا غيره في وقت يضر احتكاره فيه بالناس من طعام وغيره من كتان وحناء وعصر"^(٢).

ذكر المرغيناني: أن كل ما أضر بال العامة حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو فضة أو ثوب، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله^(٣).

أدلة لهم:

القياس ووجهه: أنهم استدلوا بظواهر الحديث "لا يحتكر إلا خاطئ"^(٤). وأن هذا عام في كل شيء، فالقياس والقاعدة العامة أن كل ما يضر حبسه للناس فلا يجوز احتكاره.

وبعد النظر ندرك أن القياس قد تعارض مع قول الصحافي، فأصحاب القول الأول عملوا بقول الصحافي، وبناء عليه قالوا لا يكون الاحتكار إلا في القوة، خلافاً لأصحاب القول الثاني الذين نظروا إلى القياس وعملوا به فقالوا بعموم كل ما يضر حبسه للناس فهو من الاحتكار المنوع.

٤.٦.٢. المطلب الرابع: الجعالة في رد الآبق

صورة المسألة: إذا ذهب العبد وهرب من غير خرق ولا كد عمل، ورده شخص إلى مالكه دون شرط فهل يستحق أن يضرب له مالا في دره نظير قيامه بهذا العمل^(٥)؟

(١) ابن قدامة، المعنى، ج ٤ ص ١٦٦

(٢) محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: ٩٨٩٧هـ)، الناج والكليل لمختصر خليل، ٢٥٤ ص ٦ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٨

(٣) ينظر: المرغيناني ،المداية، ج ٤ ص ٣٧٧

(٤) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، ج ٨ ص ٢٠٣

(٥) ينظر: أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، كتاب العين، ٢٣١ ص ٥ تج: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الHallal، عدد الأجزاء: ٨ والموسوعة الفقهية الكويتية، ١ ص ١٣٧

اختلاف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية والمذهب الصحيح عند الحنابلة إلى أن من رد عبداً آبقاً دون إذن سيده أنه يستحق الجعل.

ذكر القدوسي: أنه إذا أبقي مملوك فرده رجل على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً فله عليه الجعل أربعون درهماً وإن رده لأقل من ذلك فبحسابه^(١).

ويقول ابن قدامة: أن من عمل لغيره عملاً بغير شرط فلا جعل له إلا في رد الآبق خاصة فإن له الجعل بالشرع^(٢).

واستدلوا بما يلي:

قول ابن مسعود، وشريح فروي أبو عمرو الشيباني قال: قلت لعبد الله بن مسعود: إني أصبحت عبيداً إباقاً، فقال: لك أجر وغنية، فقلت: هذا الأجر، فما الغنية؟ قال: من كل رأس أربعين درهماً^(٣).

القول الثاني: أن من رد آبقاً دون إذن سيده له أجر المثل، شريطة أن يكون معروفاً ومن شأنه رد الضوال وإليه ذهب المالكية.

يقول القاضي عبد الوهاب: "من جاء بأبقي أو شارد ابتداء ثم طلب الأجر: فإن كان ذلك شأنه وعادته ويعلم أنه يتكسب به فله أجرة مثله بقدر تعبه وسفره وتتكلف طلبه.. وإن علم أن ذلك ليس من شأنه وعادته أنه يرتفع عن مثله وإنما فعله على وجه الحسبة واكتساب المودة فليس له أجرة إن طلبها"^(٤).

استدلل لهم وعمدة قولهم:

استدللوا بالقياس ووجه ذلك: أن منافع العبد لو أضاعها سيده وفرط فيها بعد ذلك سفها منه، يوجب للسيد الأجر عليها، ولو ضيّع تلك المنافع حتى أبقي العبد ورده إنسان وجب أن

(١) ينظر: القدوسي، مختصر القدوسي، ١٣٩ ص ١

(٢) ينظر: المرداوي، الإنصاف، ٦١٧٣ ص ٦

(٣) البابري، العناية، ٦ ص ١٣٤ وابن قدامة، المغني، ٦ ص ٩٦

(٤) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ١ ص ١١٦

يكون له الأجر، والأصل في ذلك لو سقط من موضع عالٌ أو وقع في بئر فأخرجه^(١).

القول الثالث: ذهب الشافعية إلى أن من رد آبقا دون إذن من سيده فإنه لا يستحق بذلك شيئاً وهو رواية عن أحمد.

قال المزني: "ولا جعل من جاء بأبق، ولا ضالة إلا أن يجعل له وسواء من عرف بطلب الضوال، ومن لا يعرف به"^(٢).

قال ابن قدامة: "وقد روی عن أَحْمَدَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُوجِبْ ذَلِكَ"^(٣).

أدلةهم:

استدلوا بالقياس ووجهه: قياس المنافع على الأعيان، فالمนาفع كالأعيان بل أضعف فلما كان لو استهلك أعياناً في رد ضالة من طعام أو علف لم يستحق به عوضاً فإذا استهلك منافع نفسه فالأخلاقي أن لا يستحق بها عوضاً، ولقوله صلى الله عليه وسلم "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه"^(٤).

ومن خلال النظر ندرك تعارض القياس مع قول الصحابي، فمن أخذ بقول الصحابي قالوا باستحقاق الجعل، ومن لم يعمل بقول الصحابي قالوا بعدم استحقاق الجعل للقياس والقاعدة العامة.

٦.٢.٥. المطلب الخامس: الضمان في الجنائية على الحيوان

اختلاف أهل العلم فيما يجب في الجنائية على الحيوان على قولين:

القول الأول: أن الجنائية على العين الواحدة من البهيمة التي يؤكل لحمها من البقرة والجزور يجب فيها ربع القيمة، وما سوى ذلك فالواجب فيه ما نقص من القيمة، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة

يقول المرغيناني: "شاة لقصاب فقتلت عينها ففيها ما نقصها" لأن المقصود منها هو اللحم فلا يعتبر إلا النقصان "وفي عين بقرة الحزار وجزوره ربع القيمة، وكذا في عين الحمار والبغل

(١) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج ١ ص ١١٦

(٢) المزني، مختصر المزني، ج ٨ ص ٢٣٦

(٣) ابن قدامة، المعنى، ج ٦ ص ٩٧

(٤) الماوردي، الحاوي، ج ٨ ص ٢٩

والفرس^(١).

وقال ابن قدامة: "وقدر الأرش قدر نقص القيمة في جميع الأعيان، وعن أحمد رواية أخرى، أن عين الدابة تضمن بربع قيمتها"^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

قضاء سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد وروي أنه كتب إلى شريح لما كتب إليه يسأله عن عين الدابة: إننا كنا ننزلها منزلة الأدمي، إلا أنه أجمع رأينا أن قيمتها ربع الثمن^(٣).

القول الثاني: أن يجب ما نقص من القيمة مطلقاً، وإليه ذهب المالكية والشافعية.

قال ابن رشد: يلزم فيما أصيب من البهيمة ما نقص في ثمنها، وهو قول مالك والشافعى^(٤).

ويقول الشافعى: ويقوم المتعاق به كله والحيوان به غير الرقيق صحيحاً ومكسوراً وصححاً ومحروحاً قد برأ من جرمه ثم يعطى المالك المتعاق والحيوان فضل ما بين قيمته صحيحـاً ومكسورـاً ومحروـحاً^(٥).

أدلةـهم:

استدلـوا بالقياس ووجهـ ذلك: قالـوا يلزمـ من البـهـيمـةـ ماـ نـقـصـ مـنـ قـيـمـتـهـ قـيـاسـاـ عـلـىـ سـائـرـ المـتـلـفـاتـ مـنـ الـأـمـوـالـ وـالـتـعـدـيـ عـلـيـهـاـ،ـ وـكـمـاـ يـؤـخـذـ قـيـمـةـ مـاـ نـقـصـهـاـ فـكـذـلـكـ يـؤـخـذـ قـيـمـتـهـ لـوـ هـلـكـتـ^(٦).

نلحـظـ أـنـهـ قدـ عـارـضـ قـضـاءـ الصـحـابـيـ سـيـدـنـاـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ الـقـيـاسـ،ـ وـيـدـعـمـ قـوـلـهـمـ أـنـ الرـسـولـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ قـضـىـ فـيـ عـيـنـ الدـابـةـ بـرـبـعـ قـيـمـتـهـ^(٧).

(١) المرغيناني، المداية، ج ٤ ص ٤٨٣

(٢) ابن قدامة، المغني، ج ٥ ص ١٨٤

(٣) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥ ص ٤٠ وابن قدامة، المغني، ج ٥ ص ١٨٤

(٤) ينظر: ابن رشد، بداية المحتهد، ج ٤ ص ١٠٨

(٥) الشافعى، الأم، ج ٣ ص ٢٥١

(٦) ينظر: الشافعى، الأم، ج ٤ ص ٢٥ وابن رشد، بداية المحتهد، ج ٤ ص ١٠٨

(٧) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠ هـ)، المعجم الكبير،

٥ ص ١٣٨ تج: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، عدد الأجزاء: ٢٥

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبشكراً تزداد وتتوالى الخيرات والبركات، وصلوةً وسلاماً على خير الورى من أرسل هادياً ورحمةً للعالمين، نبينا محمد الأمين وعلى ءاله وأصحابه ومن والاه وبعد:

فإني أحمد الله تبارك وتعالى وأشكره على منه وفضله ويسيره لي في إتمام هذا البحث، فأسئلته أن ينفع به ويجعله ذخراً لي ولوالدي ولأساتذتي، إنه ولي ذلك القادر عليه.

لقد توصلت من خلال هذا البحث إلى نتائج من أهمها:

- ١/ وقوع التعارض بين القياس مع الأدلة الشرعية المختلفة فيها وقد ذكرتها في البحث.
- ٢/ أن التعارض إذا وقع بين الأدلة فيمكن دفعه بطرق معينة.
- ٣/ أن ترتيب قواعد الترجيح يكون بالجمع أولاً فإذا تعدد يصار إلى النسخ، وإذا تعدد ذلك أيضاً فيرجح بالمرجحات المعتبرة، وهذا ترتيب الجمود خلافاً عند الحنفية الذين قدّموا النسخ على الجمع.
- ٤/ ثمة مسائل فقهية كثيرة وقعت فيها الخلاف بسبب التعارض بين مصادر الشريعة المختلفة فيها.
- ٥/ أن التعارض منه ما لا يأتي فيه الترجح، كالتعارض بين القطعيين فهو حال لوجوب الثبوت، ومنه ما يجوز فيه الترجح كالظنيين.
- ٦/ أن أسباب التعارض بين النصوص قد يكون بسبب ورود اللفظ بصيغة العموم تارة وبالخصوص تارة أخرى، أو عاماً يراد به الخصوص أو خاصاً يراد به العموم، أو مطلقاً أو مقيداً، أو غلط الرواية عند رواية الحديث.
- ٧/ أن قول الصحابي الحض وما صدر منه عن طريق الاجتهاد والرأي محل الخلاف بين الأصوليين في الاحتجاج به.
- ٨/ إذا عرض القياس عمل أهل المدينة طريقه النقل المستفيض وما لا مجال للرأي فيه، فإنه يقدم على القياس، وإذا عرض القياس عمل أهل المدينة وكان طريقه الاستنباط والاجتهاد، فهو محل الخلاف بين المالكية أنفسهم، فمنهم من يرى أنه حجة كالأولى ويترك له

القياس عند التعارض، ومنهم من يرى أنه ليس بحججة وأنه لا فرق بين علماء المدينة وغيرهم من العلماء في الاجتهاد، وأن العبرة ما عضده الدليل، أما غير المالكية فلا يرون حجيته أصلاً وعليه فلا يقدم على القياس عند التعارض.

٩/ أن القياس إذا تعارض مع العرف يتترك الحكم الثابت بالقياس وي العمل بالعرف.

١٠/ إذا تعارض القياس مع سد الذرائع فإن العمل بسد الذرائع هو المقدم؛ إذا كان إفضاء الذريعة إلى المفسدة قطعياً أو ظنياً، أو كثيراً على الراجح، أما إذا كان إفضاء الذريعة إلى المفسدة نادراً، فإن القياس هو المقدم في هذه الحالة.

١١/ أن القياس إذا تعارض مع شرع من قبلنا فلا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون التعارض بين القياس وشرع من قبلنا من قبيل التعارض الكلي أي: من كل وجه، فعندئذ يقدم شرع من قبلنا على القياس، فالقياس في هذه الحالة فاسد الاعتبار، أما إن كان المراد بالقياس القاعدة العامة فإن التعارض حينئذ يكون بين دليل شرع من قبلنا وبين الدليل على هذه القاعدة، وحينئذ لا بد أن يكون أحدهما ناسخاً والآخر منسوحاً.

الحالة الثانية: أن يكون التعارض بين القياس وشرع من قبلنا من قبيل التعارض الجزئي أي: من وجه دون وجه، فالعمل في هذه الحالة هو الأخذ بكل الدليلين على وجه لا يتحقق المعارضة بينهما.

التوصيات:

لا يخلو أي عمل إنساني عن خطأ وهفوة، ولا يوجد عمل كامل تمام الكمال، فكمال المطلق من جميع الوجوه لله وحده، مما يعترى على هذا البحث من خطأ أو نسيان فحدير بطبيعة الإنسان، وإن لآمل كل قارئ أن يسدي إلى ما طلع عليه من خطأ وهفوة.

وأوصي بما يلي:

- ١/ دراسة المسائل الفقهية الخلافية التي سببها الاحتجاج بقول الصحابي.
- ٢/ جمع المسائل التي احتاج بها الإمام الشافعي في القديم بقول الصحابي وما لم يحتاج بها في الجديد مع بيان السبب.
- ٣/ بيان نوع الخلاف وثمرته بين القياس وبقية مصادر الشريعة المختلف فيها في المسائل المعاصرة.

أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل خالصا صوابا، ويزقنا علما نافعا وعملا متقبلا، ويكتب لنا حسن الخاتمة إنه سميع قريب مجيب الدعاء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلیما كثیرا.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- إبراهيم بن موسى بن محمد الْخَمِي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ)، المواقفات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م عدد الأجزاء: ٧
- ٢- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢ هـ) رد المحتار على الدر المختار، ج ٤ ص ٩٤ الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م عدد الأجزاء: ٦
- ٣- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦ هـ)، التبصرة في أصول الفقه، المحقق: د. محمد حسن هيتو الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ عدد الأجزاء: ١
- ٤- أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦ هـ)، المهدب في فقه الإمام الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية
- ٥- أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦ هـ) اللمع في أصول الفقه، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ. عدد الأجزاء: ١
- ٦- أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الشعبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١ هـ) الإحکام في أصول الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، عدد الأجزاء: ٤
- ٧- أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعیدي العدوی، (المتوفى: ١٨٩ هـ) حاشية العدوی على شرح كفاية الطالب الرباني
- ٨- أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّعْدِي، حنفي (المتوفى: ٤٦١ هـ) التتف في الفتاوی، تحقیق: الحامی الدکتور صلاح الدین الناهی، الناشر: دار الفرقان / مؤسسة الرسالة - عمان الأردن / بيروت لبنان الطبعة: الثانية، ٤ - ١٤٠٤ - ١٩٨٤

- ٩- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) سنن الدارقطني، حقه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٥
- ١٠- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ١٩
- ١١- أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمرياني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ١٢- أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمرياني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ) البيان في مذهب الإمام الشافعي، المحقق: قاسم محمد النوري الناشر: دار المنهاج – جدة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ١٣
- ١٣- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) شرح تنتيج الفصول، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م عدد الأجزاء: ١
- ١٤- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) الذخيرة، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م
- ١٥- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الفروق، أنوار البروق في أنواع الفروق الناشر: عالم الكتب
- ١٦- أبو القداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وأقواله على أبواب العلم، إمام بن علي بن إمام، الناشر: دار الفلاح، الفيوم – مصر،
الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ٣

- ١٧ - أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:
٥٨٥٢ هـ) ٢٣٨ ص نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق:
عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى،
١٤٢٢ هـ، عدد الأجزاء: ١

- ١٨ - أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصي (المتوفى: ٤٤٥ هـ) ترتيب
المدارك وتقريب المسالك، الناشر: مطبعة فضالة - الحمدية، المغرب الطبعة: الأولى،
عدد الأجزاء ٨

- ١٩ - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٢٥٥ هـ)
المفردات في غريب القرآن المحقق: صفوان عدنان الداودي الناشر: دار القلم، الدار
الشامية - دمشق بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ

- ٢٠ - أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي
الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩ هـ) قواطع الأدلة في الأصول، المحقق: محمد حسن
محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة:
الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء ٢

- ٢١ - أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (المتوفى:
١٣٥ هـ) الواضح في أصول الفقه، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي،
الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى،
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ٥

- ٢٢ - أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي
الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤ هـ) الحدود في الأصول، المحقق: محمد حسن محمد
حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء ١

- ٢٣- أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارت التجيبي القرطبي الباقي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) المتنقى شرح الموطأ، ج ٥ ص ٢٦ الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - الطبعة: الثانية، بدون تاريخ
- ٢٤- أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، ص ٣٤١، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة، تحرير: د محمد حجي وأخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ٢٠
- ٢٥- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيظ (المتوفى: ٩٥٩هـ) بداية المجتهد ونهاية المقتضى، ج ٤ ص ٢١ الناشر: دار الحديث - القاهرة، تاريخ النشر: ٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٤
- ٢٦- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٦٤٦هـ) الفقيه والمتفقه، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ عدد الأجزاء: ٢
- ٢٧- أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسطي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (مصنف ابن أبي شيبة) ص ٤٢ تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ٤٠٩١م عدد الأجزاء: ٧
- ٢٨- أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصناعي (المتوفى: ٢١١هـ)، مصنف عبد الرزاق، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المجلس العلمي - الهند المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ عدد الأجزاء: ١١
- ٢٩- أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلبي (المتوفى: ٤٥١هـ)، الجامع لمسائل المدونة، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م عدد الأجزاء: ٢٤

- ٣٠ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سالمة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) مختصر اختلاف الفقهاء، ٤ ص ٣٥١
- الحقق: د. عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٧٤١ عدد الأجزاء: ٥
- ٣١ أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١
- ٣٢ أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) المنخول، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سوريا، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م عدد الأجزاء: ١
- ٣٣ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م عدد الأجزاء: ١
- ٣٤ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) سنن أبي داود الححقق: محمد محىي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيرو عدد الأجزاء: ٤
- ٣٥ أبو زكريا محىي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) روضة الطالبين، تحقيق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م عدد الأجزاء: ٤
- ٣٦ أبو زكريا محىي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٥ ص ٢٠٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات)
- ٣٧ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن قيم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) كتاب العين، الححقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهملا، عدد الأجزاء: ٨

- ٣٨ - أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) مسنـد الإمام أحمد المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الحديث – القاهرة الطـبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م
- ٣٩ - أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) فضـائل الصحابة، المحقق: د. وصي الله محمد عباس الناشر: مؤسـسة الرسـالة – بيـروت الطـبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣ عـدد الأجزاء: ٢
- ٤٠ - أبو عبد الله عـبيد الله بن محمد بن حـمـدان العـكـبـري المعـرـوـف بـابـن بـطـةـ العـكـبـري (المـتـوفـى: ٣٨٧هـ) المـحـقـق: رـضاـ معـطـيـ، وـعـثـمـانـ الـأـثـيـوـيـ، وـيوـسـفـ الـوـابـلـ، وـالـوـلـيـدـ بـنـ سـيـفـ الـنـصـرـ، وـحـمـدـ التـوـيـجـيـ النـاـشـرـ: دـارـ الـرـاـيـةـ لـلـنـشـرـ وـالتـوزـيعـ، الـرـيـاضـ
- ٤١ - أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسـنيـ التـلـمـسـانـيـ (المـتـوفـى: ٧٧١هـ) مـفـتـاحـ الـوـصـولـ إـلـىـ بـنـاءـ الـفـروعـ عـلـىـ الـأـصـوـلـ، المـحـقـقـ: مـحـمـدـ عـلـيـ فـرـكـوـسـ، النـاـشـرـ: الـمـكـتـبـةـ الـمـكـيـةـ – مـكـةـ الـمـكـرـمـةـ، مـؤـسـسـةـ الـرـيـانـ – بيـروـتـ (لـبـانـ)، الطـبـعـةـ: الـأـوـلـىـ، ١٤١٩ـ هـ – ١٩٩٨ـ مـ
- ٤٢ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فـرـحـ الـأـنـصـارـيـ الـخـزـرجـيـ شـمـسـ الدـينـ القرـطـبـيـ (المـتـوفـى: ٦٧١هـ) الـجـامـعـ لـأـحـكـامـ الـقـرـآنـ، تـحـقـيقـ: أـحـمـدـ الـبـرـدـوـنـيـ وـإـبـرـاهـيمـ أـطـفـيـشـ، النـاـشـرـ: دـارـ الـكـتـبـ الـمـصـرـيـةـ – الـقـاهـرـةـ، الطـبـعـةـ: الـثـانـيـةـ، ١٣٨٤ـ هـ – ١٩٦٤ـ مـ
- ٤٣ - أبو عبد الله محمد بن الحـسـنـ بـنـ فـرـقـدـ الشـيـبـانـيـ (المـتـوفـى: ١٨٩هـ) الـحـجـةـ عـلـىـ أـهـلـ الـمـدـيـنـةـ، تـحـقـيقـ: مـهـدـيـ حـسـنـ الـكـيـلـانـيـ الـقـادـرـيـ، النـاـشـرـ: عـالـمـ الـكـتـبـ – بيـروـتـ، الطـبـعـةـ: الـثـالـثـةـ، ١٤٠٣ـ عـددـ الـأـجزـاءـ: ٤
- ٤٤ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحـسـنـ بـنـ الـحسـنـ التـيـمـيـ الـراـزـيـ الـمـلـقـبـ بـفـخرـ الـدـينـ الـرـازـيـ خـطـيـبـ الـرـيـ (المـتـوفـى: ٦٠٦هـ) الـمـحـصـولـ، درـاسـةـ وـتـحـقـيقـ: الـدـكـتـورـ طـهـ جـابـرـ فـيـاضـ الـعـلـوـانـيـ النـاـشـرـ: مـؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ الطـبـعـةـ: الـثـالـثـةـ، ١٤١٨ـ هـ – ١٩٩٧ـ مـ
- ٤٥ - أبو عبد الله محمد بن يـزـيدـ الـقـزوـيـيـ (المـتـوفـى: ٢٧٣هـ) سنـنـ اـبـنـ مـاجـهـ تـحـقـيقـ: شـعـيـبـ الـأـرنـوـوطـ – عـادـلـ مـرـشـدـ – مـحـمـدـ كـامـلـ قـرـهـ بـلـيـ – عـابـدـ الـأـرـنـوـوطـ المـحـقـقـ: دـارـ الرـسـالـةـ الـعـالـمـيـةـ الطـبـعـةـ: الـأـوـلـىـ، ١٤٣٠ـ هـ – ٢٠٠٩ـ مـ

- ٤٦ - أبو عمر ذبيان بن محمد الذبيان، المعاملات المالية أصلية ومعاصرة، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ٢٠ عدد الأجزاء: ١٤٣٢
- ٤٧ - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) جامع بيان العلم وفضله تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤
- ٤٨ - أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندى (المتوفى: ٢٥٥هـ) سنن الدارمي، ج٤ ص١٩٨٨ حسین سلیم اسد الداراني، الناشر: دار المغنى للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٤
- ٤٩ - أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ) عيون المسائل، علي محمد إبراهيم بوروبيه، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ١
- ٥٠ - أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ) المعونة على مذهب عالم المدينة، ج٩ ص١٠٢٠ الحقيق: حميش عبد الحق، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة
- ٥١ - أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ) عيون المسائل، دراسة وتحقيق: علي محمد إبراهيم بوروبيه الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ١
- ٥٢ - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الإحکام في أصول الأحكام، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاکر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: ٨

- ٥٣- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المخلص بالآثار، ج ٢٢ ص ٤٩ الناشر: دار الفكر - بيروت،
- ٤- أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، البنية شرح الهدایة، ٤ ص ١٠٢ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٥٤- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة الثانية ٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م عدد الأجزاء: ٢
- ٥٥- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) الصلاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م عدد الأجزاء ٦
- ٥٦- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصلاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ عدد الأجزاء: ٦
- ٥٧- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبنة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ١٤٠١ تج: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء المعرفة النعمانية، الهند، الطبعة: الأولى،
- ٥٨- أحمد الجميلي، قول الصحابي وأثره في المسائل الفقهية شبكة الوكمة
- ٥٩- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحسنوجري الخراساني، أبو بكر البهيفي (المتوفى: ٤٥٨هـ) معرفة السنن والآثار المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -

١٩٩١ م

- ٦١ - أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحسروجردي الخراساني، أبو بكر البهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ) السنن الكبرى، الححقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- ٦٢ - أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن منصور المعروف بـ «الشاه ولی الله الدھلوي» حجة الله البالغة تح: السيد سابق، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م عدد المجلدات: ٢
- ٦٣ - أحمد بن عبد العزيز بن مُقرن الفُصَيْر، الأحاديث المشكّلة الواردة في تفسير القرآن الكريم (عرض ودراسة) الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ، عدد الأجزاء: ١ ج ١
- ٦٤ - أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعی، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص ٢٩٣، المتوفى: ٢٩٣ هـ، عدد الأجزاء: ١٣
- ٦٥ - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازی، أبو الحسين (المتوفى: ٩٥ هـ) معجم مقاييس اللغة
- ٦٦ - أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعی (المتوفى: ٤١٥ هـ)، اللباب في الفقه الشافعی، ١ ص ٣٣٧ عبد الكريم بن صنيتان العمري، الناشر: دار البخاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ عدد الأجزاء: ١
- ٦٧ - أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوبي (المتوفى: ٤٢٨ هـ) التحرید للقدوري، ج ١١، ص ٤١٥، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية أ. د محمد أحمد سراج ... أ. د علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، عدد الأجزاء: ١٢
- ٦٨ - أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠ هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت عدد الأجزاء: ٢

- ٦٩ - أحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، الوصف المناسب لشرع الحكم، الناشر: عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ عدد الأجزاء: ١
- ٧٠ - أحمد فهمي أبو سنة، العرف والعادة في رأي الفقهاء
- ٧١ - أحمد محمد المقرى، أسباب اختلاف الفقهاء
- ٧٢ - إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤ هـ) مختصر المزني، الناشر: دار المعرفة - بيروت سنة النشر: ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م
- ٧٣ - آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، الحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي، عدد الأجزاء: ١
- ٧٤ - البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٣ م / ١٩٩٣ م
- ٧٥ - تحرير مفهوم قول الصحافي وحجيته وصلته بمقاصد الشريعة، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية ص ٤ العدد العاشر-أبريل ٢٠١٧
- ٧٦ - تقى الدين أبو البقاء محمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجاشى الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢ هـ) شرح الكوكب المنير، الحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد الناشر: مكتبة العبيكان الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م - عدد الأجزاء: ٤
- ٧٧ - تقى الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافى بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكى، الإبهاج في شرح المنهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضى البيضاوى المتوفى سنه ٧٨٥ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٣
- ٧٨ - حافظ ثناء الله الزاهدي، تلخيص الأصول، مركز المخطوطات والتراجم والوثائق - الكويت، الطبعة الأولى،
- ٧٩ - حسن بن حامد بن مقبول العصيمي، الخلاف أنواعه وضوابطه وكيفية التعامل معه، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى

- ٨٠ خلف بن أبي القاسم محمد، الأزدي القيرواني، أبو سعيد ابن البراذعي المالكي (المتوفى: ٣٧٢هـ) التهذيب في اختصار المدونة، ٣٧٣ ص ٢ تحقيق الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م عدد الأجزاء: ٤
- ٨١ الدكتور أبو بكر يحيى عبد الصمد، تعارض الأخبار والترجيح بينهما الروياني، أبو المحسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ)، بحر المذهب، تحقيق: طارق فتحي السيد الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ١٤
- ٨٢ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنىكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، غاية الوصول في شرح لب الأصول، الناشر: دار الكتب العربية الكبرى، مصر (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخوه) عدد الأجزاء: ١
- ٨٣ زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازى (المتوفى: ٦٦٦هـ) مختار الصحاح المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، هـ / ١٩٩٩ عدد الأجزاء: ١
- ٨٤ زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نحيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) البحر الرائق شرح كنز الدقائق الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: الثانية - بدون تاريخ
- ٨٥ زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نحيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) الأشباه والنظائر وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- ٨٦ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ) شرح التلويح على التوضيح، الناشر: مكتبة صبيح بمصر عدد الأجزاء: ٢
- ٨٧ سلطان بن محمد السبيعى، الإنكار في مسائل الخلاف

- ٨٩ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥
- ٩٠ سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الريبع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ) مختصر شرح الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد الحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ عدد الأجزاء : ٣
- ٩١ الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (المتوفى: ٤٢٠٤هـ) الرسالة، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى
- ٩٢ شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٨٢هـ)، المطبوع مع المقنع والإنصاف، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد الحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- ٩٣ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطراولسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعنفي المالكي (المتوفى: ٩٥٤هـ) موهب الجليل في شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٩٤ شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: ٤١٠٠هـ) ص ١٣٣ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة - ٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- ٩٥ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ)، شرح الزركشي، ج ٢ ص ٥٩٤ الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ٧
- ٩٦ شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م عدد الأجزاء: ٦

- ١٥٠
- ٩٧ الشوكاني، السيل الجرار، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى
- ٩٨ صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد
- ٩٩ طه جابر فياض العلواني، أدب الاختلاف في الإسلام، الناشر: المعهد العالمي لل الفكر الإسلامي، فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، عام النشر: ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ١
- ١٠٠ عابد بن محمد السفياني، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية فرع الفقه والأصول قدمت لكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٧ هـ الناشر: مكتبة المنارة، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ١
- ١٠١ عبد الرحمن شعلان، أصول فقه الإمام مالك أداته النقلية^١
- ١٠٢ عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢ هـ) نهاية السول شرح منهاج الوصول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ١
- ١٠٣ عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠ هـ)، كشف الأسرار شرح أصول البيزدوي الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤
- ١٠٤ عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ٤
- ٥
- ١٠٥ عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣ هـ) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالى (المتوفى: ٥٠٥ هـ)] الناشر: دار الفكر
- ١٠٦ عبد اللطيف عبد الله عزيز البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية بحث أصولي مقارن بالمذاهب الإسلامية المختلفة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ عدد الأجزاء ٢

- ١٠٧ - عبد الله بن إبراهيم الطريقي، فقه التعامل مع المخالف
- ١٠٨ - عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، تقديم: الداي ولد سيدى بابا - أحمد رمزي، الناشر: مطبعة فضالة بالمغرب، عدد الأجزاء: ٢
- ١٠٩ - عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث
- ١١٠ - عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، تيسير علم أصول الفقه، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م عدد الأجزاء: ١
- ١١١ - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) الاجتهاد من كتاب التلخيص لإمام الحرمين المحقق: د. عبد الحميد أبو زيد الناشر: دار القلم ، دارة العلوم الثقافية - دمشق ، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ عدد الأجزاء: ١
- ١١٢ - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) نهاية المطلب في درية المذهب حقيقه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب الناشر: دار المنهاج الطبعة: الأولى، ١٤٢٨-٥٢٠٠٧ م
- ١١٣ - عبد الوليد الباقي، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص ٧٥٣ تحقيق: عبد الجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.
- ١١٤ - عبد الوهاب خلاف (المتوفى : ١٣٧٥هـ) علم أصول الفقه، الناشر: مكتبة الدعوة - شباب الأزهر الطبعة الثامنة لدار القلم عدد الأجزاء: ١
- ١١٥ - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، جامع الأمهات، ج ١ ص ٢١٥ تعلق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى، الناشر: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع
- ١١٦ - علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوى الدمشقى الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، د.

عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٨

١١٧ - علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٦٥٨٧هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٦٩ ص ٦٧ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦

١١٨ - علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ) الهدایة في شرح بداية المبتدىء، المحقق: طلال يوسف الناشر: دار أحياء التراث العربي - بيروت - لبنان عدد الأجزاء: ٤

١١٩ - علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ) الهدایة في شرح بداية المبتدىء، تحقيق: طلال يوسف، الناشر: دار أحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: ٤

١٢٠ - علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ) متن بداية المبتدىء في فقه الإمام أبي حنيفة، الناشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح - القاهرة

١٢١ - علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

١٢٢ - عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي (المتوفى: ٧٧٣هـ) الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية

١٢٣ - عمر عبد الكريم الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي

١٢٤ - عياض بن نامي بن عوض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسعه الفقيه جهله، الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ

- ١٢٥ - فهد بن سعد الزايدی الجھنی، رسالۃ الماجستیر قواعد دفع التعارض عند الإمام

الشافعی

- ١٢٦ - القاسم بن ذاکر بن محمد الرئیدی، الاجتھاد في مناطق الحكم الشرعي دراسة تأصیلية تطبيقیة، إشراف: أ. د. غازی بن مرشد العتبی، الناشر: مركز تکوین للدراسات والأبحاث، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م عدد الأجزاء: ١

- ١٢٧ - القاضی أبو محمد عبد الوهاب بن علی بن نصر البغدادی المالکی (٥٤٢٢هـ) الإشراف على نکت مسائل الخلاف، الحدق: الحبیب بن طاهر الناشر: دار ابن حزم

- ١٢٨ - القاضی محمد بن عبد الله أبو بکر بن العربي المعافری الاشبیلی المالکی (المتوفی: ٤٣٥هـ) أحكام القرآن، ج ٢ ص ٣٣١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ٤

- ١٢٩ - کمال الدین محمد بن عبد الواحد السیوسی المعروف بابن الہمام (المتوفی: ٨٦١هـ)، فتح القدیر، الناشر: دار الفکر، عدد الأجزاء ١٠

- ١٣٠ - کمال الدین محمد بن عبد الواحد بن عبد الحمید بن مسعود الشهیر بابن همام (المتوفی: ٨٦١)، التحریر في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحی الحنفیة والشافعیة، مطبعة مصطفی البابی الحلی وآولاده بمصر سنة ١٣٥١ هـ

- ١٣١ - لخضر لخضاری، تعارض القياس مع خبر الواحد وأثره في الفقه الإسلامي دار ابن حزم الطبعة الأولى

- ١٣٢ - مالک بن أنس بن مالک بن عامر الأصبھی المدینی (المتوفی: ١٧٩هـ)، موطن الإمام مالک، صححه ورقمھ وخرج أحادیثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥

- ١٣٣ - مالک، المدونة، ٢ ص ٣١١ و محمد بن یوسف بن أبي القاسم بن یوسف العبدري الغرناطی، أبو عبد الله المواقی المالکی (المتوفی: ٨٩٧هـ) التاج والإکلیل لمختصر خلیل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٦١٤١٦ هـ - ١٩٩٤ م

- ١٣٤ - مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادی (المتوفى: ٨١٧هـ) القاموس الحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م عدد الأجزاء: ١
- ١٣٥ - محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنفي (المتوفى: ٥١٠هـ) التمهيد في أصول الفقه، تحقيق: مفید محمد أبو عمše، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى (٣٧) الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ
- ١٣٦ - محمد إبراهيم الحفناوي، التعارض والترجح عند الأوليين وائرهما في الفقه الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة النشر ١٤٠٨هـ
- ١٣٧ - محمد البابري الحنفي (ت ٧٨٦هـ) الردود والنقوذ شرح مختصر ابن الحاجب، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، رسالة دكتوراه نوقشت بالجامعة الإسلامية – كلية الشريعة – قسم أصول الفقه ١٤١٥هـ ج ٢٧٠ ص ٢٠٠٥ ط ٢٠٠٥
- ١٣٨ - محمد السهالوي، فواحة الرحموت بشرح مسلم الشبوت
- ١٣٩ - محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (المتوفى: ٧٥١هـ) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- ١٤٠ - محمد بن أحمد بن أبو بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه السنة وأي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى
- ١٤١ - محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندی (المتوفى: نحو ٤٥٤هـ)، تحفة الفقهاء، ٣٥٧ص ٢ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ١٤٢ - محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) أصول السرخسي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: ٢

- ١٤٣ - محمد بن أحمد بن الأزهري المروي، أبو منصور (المتوفى: ٥٣٧هـ) تلذيب اللغة،
الحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى،
٢٠٠١ عدد الأجزاء: ٩
- ١٤٤ - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي
على الشر الكبير
- ١٤٥ - محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ) منح
الخليل شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر – بيروت، تاريخ النشر:
١٩٨٩هـ / ١٤٠٩ م عدد الأجزاء: ٩
- ١٤٦ - محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح
المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري،
الحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (بصورة عن السلطانية
بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ عدد الأجزاء: ٩
- ١٤٧ - محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة
والجماعة، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٧هـ عدد الأجزاء:
١
- ١٤٨ - محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، شرح الزرقاني على
موطأ الإمام مالك
- ١٤٩ - محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتنzi (المتوفى: ٤٣٦هـ)، المعتمد
في أصول الفقه، الحقق: خليل الميس الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة:
الأولى، ١٤٠٣، عدد الأجزاء: ٢
- ١٥٠ - محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذى، أبو عيسى
(المتوفى: ٢٧٩) سنن الترمذى، الحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب
الإسلامى – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م عدد الأجزاء: ٦

١٥١ - محمد بن محمد سالم المخلسي الشنقيطي، لوامع الدرر في هتك أستار المختصر
شرح «مختصر خليل» للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي (ت: ٧٧٦ هـ) [٣]

٣٥٦

١٥٢ - محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامي
شم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣ هـ) حرقه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد
السَّدَّحان، الناشر: مكتبة العبيكان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م عدد
الأجزاء: ٤

١٥٣ - محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنباري
الرويفعى الإفريقي (المتوفى: ٧١١ هـ) لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت
الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ عدد الأجزاء: ١٥

١٥٤ - محمد بن هبيرة، اختلاف الأئمة العلماء

١٥٥ - محمد عبد الرحمن عيد الحملاوي الحنفي، تسهيل الوصول إلى علم الأصول،
الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة النشر: ١٣٤١ هـ

١٥٦ - محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، الناشر: دار الخير
للتبااعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م عدد
الأجزاء: ٢

١٥٧ - محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين
الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩ هـ) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب المحقق: محمد
مظہر بقا الناشر: دار المدى، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م عدد
الأجزاء: ٣

١٥٨ - محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الشرح الكبير لمختصر
الأصول من علم الأصول الناشر: المكتبة الشاملة، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ -
٢٠١١ عدد الأجزاء: ١

١٥٩ - محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي
(المتوفى: ٥١٦ هـ) شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش الناشر:

- ١٦٠ - مسلم بن الحاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ هـ) المسند
الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المحقق:
محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت عدد الأجزاء: ٥
- ١٦١ - مصطفى أديب البغا، أثر الأدلة المختلف فيها
- ١٦٢ - منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوي الحنفي
(المتوفى: ١٠٥١ هـ) شرح منتهى الإرادات، ج ٢ ص ٢٤١، الناشر: عالم الكتب،
الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م عدد الأجزاء: ٣
- ١٦٣ - منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوي الحنفي
(المتوفى: ١٠٥١ هـ) المنح الشافية بشرح مفردات الإمام أحمد المحقق: أ. د. عبد الله
بن محمد المطلق الناشر: داركتوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية
الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- ١٦٤ - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (المتوفى:
٦٢٠ هـ) المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله تعالى، حقيقه وعلق
عليه: محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة
- المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ١
- ١٦٥ - ولی الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦ هـ) الغيث الهاامع
شرح جمع الجواامع، تحقيق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة:
الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ١
- ١٦٦ - ولید العجاجی، تعارض القياس مع الأدلة المختلف فيها رسالة الماجستير
نوشت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣/٢/١٤٢١